KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري

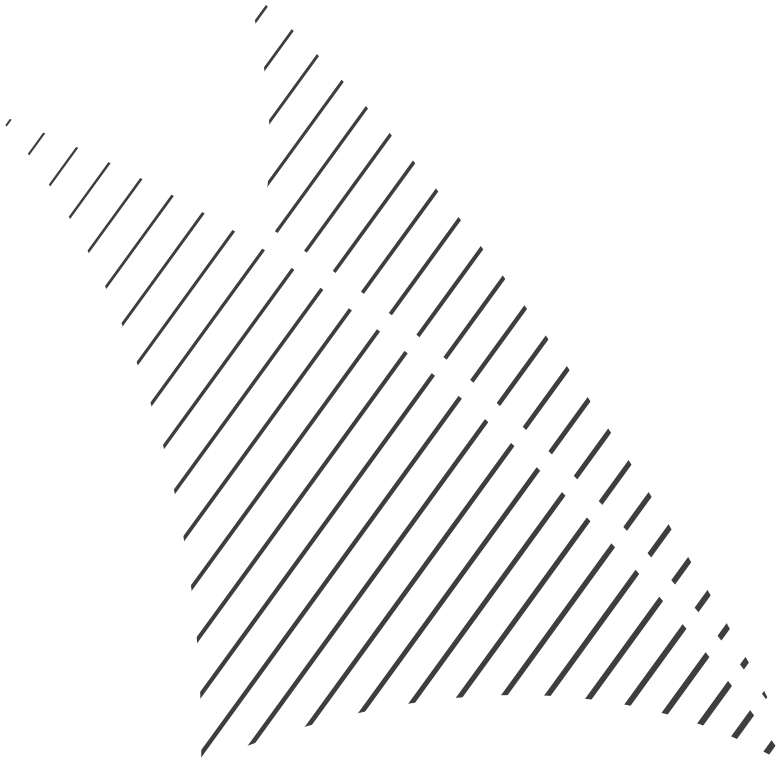

التقرير السنوي ٢٠٢٠

المحافظة على الاستقرار والنمو الاستراتيجي

٤ مقدمة

٦ الرؤية والرسالة

٨ تقرير رئيس مجلس الإدارة

١٢ تقرير الإدارة التنفيذية

١٦ أعضاء مجلس الإدارة

١٨ فريق الإدارة

٢٠ الإطار العام للحوكمة

٢٤ إدارة المخاطر

٢٨ تقرير هيئة الرقابة الشرعية

٢٩ تقرير مدققي الحسابات

٣٤ البيانات المالية الموحدة

٤٢ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١١٠ إفصاحات إدارة المخاطر

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

البناء على قواعدنا القوية لمستقبل أفضل

في مواجهة إحدى أصعب الفترات وأكثرها تحدٍّ خلال مسيرة عملنا في مملكة البحرين الممتدة لـ ١٧ عاماً، تمكّن المصرف الخليجي التجاري ولله الحمد من اكتساب سمعة مرموقة بتسجيله نتائج إيجابية واستمرار إسهاماته اللافتة في دعم خطى نمو وازدهار الصيرفة الإسلامية. بفضل دعم وثقة مساهمينا الكرام، استطاع المصرف تحقيق نتائج إيجابية رغم الظروف الاستثنائية، بما يؤكد متانة نموذج عملنا المرتكز على أداء مالي مستقر وثقة عملاء مستدامة.

الرؤية والرسالة

نفخر بأن نكون مؤسسة مالية تضع العملاء في مركز أولوياتها وتعمل برؤية واضحه وهدف محدد نحو توحيد الجهود والأولويات والخيارات الإستراتيجية لدعم الإقتصاد الوطني وبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

الرؤيــة

أن نكون أحد ركائز الإقتصاد المحلي والصيرفة الإسلامية في المنطقة عبر تقديم باقة من المنتجات والخدمات المتطورة والفرص الإستثمارية الفريدة المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الرسالة

أن يكـون لنـا دور رئيسي في تطويـر الإقتصـاد والمسـاهمة في نمو الصيرفـة الإسـلامية فـي مملكـة البحريـن، وذلـك لتحقيـق القيمـة الأمثـل لعـملائنـا ومسـاهمينا بمـا يتوافـق مـع أحـكام ومبـادئ الشـريعة الإسـلامية الغـراء.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد اللّه رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السادة المساهمين الكرام

بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أقدّم لكم التقرير السنوي للمصرف الخليجي التجاري والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

لقد كان عام ٢٠٢٠م بالنسبة لجميع القطاعات مليئًا بالتحديات نتيجة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي خلّفت تداعيات سلبية على البشرية جمعاء ومتغيرات اقتصادية بالغة الأهمية على مستوى العالم. ومع تفاقم وقع (كوفيد-١٩) على جميع القطاعات، حرص المصرف على وضع عدة سيناريوهات ومراجعة إستراتيجيته لضمان مساهمته الفاعلة في دعم نمو وإستدامة المجتمع من أفراد وشركات.

وكنتيجة لاستراتيجية عمل طموحة اعتمدها مجلس الإدارة، سجّل المصرف أداءً لافتًا رغم حالة عدم الإستقرار التي تعيشها الأسواق العالمية، حيث استطاع المصرف مواجهة مختلف التحديات وتحقيق نمو وتطور في عملياته طوال العام بفضل ما يملكه من مقومات تؤهله لذلك، حيث تم ترسيخ القواعد المتينة لهذه الاستراتيجية من خلال اتفاقية ضمان تغطية الاكتتاب في صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٦٠ مليون دينار بحريني، واتفاقية لتبادل الأصول المالية والاستثمارية بقيمة ٤٦،٤ مليون دينار بحريني واللتان تم إبرامهما مع مجموعة "جي إف إتش المالية". وتشكل هاتان الاتفاقيتان جزءًا مكملاً لاستراتيجية المصرف في تمهيد الطريق أمام تحقيق المزيد من النجاحات واتخاذ الخطوات الراسخة لتقوية قاعدته لتبني كافة عمليات وأنشطة المصرف. إن نموذج العمل الذي تبناه المصرف يضمن له مواكبة التطورات الحالية والاستفادة من الفرص الجديدة.

استطاع المصرف خلال عام ٢٠٢٠م من تحقيق نتائج إيجابية رغم الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم بسبب تفشي فيروس (كوفيد-١٩)، الأمر الذي يؤكد على صلابة القاعدة التي يقف عليها المصرف وبنيته التحتية والمرتكزة على الأداء المالي المستقر وثقة العملاء. كما يعكس تحقيق هذه النتائج الإيجابية مدى كفاءة وسلامة الخطط التي تبناها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتقوية قاعدة رأس المال وتطوير الأعمال المصرفية. ولقد كان لإصدار الصكوك أثر كبير على تقوية وضعنا المالي والذي سمح لنا بالدخول في شراكات استراتيجية جديدة ومشاريع واعدة، مما ساهم في إرساء الأسس المتينه للمصرف لتحقيق النمو والربحية.

إضافةً إلى ذلك، فقد لعب المناخ الاقتصادي في مملكة البحرين دورًا مهمًا في حماية جميع القطاعات، بما فيها القطاعات المالية والمصرفية، من الآثار السلبية للجائحة. ويعود الفضل في ذلك للّه ومن ثم الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها اللجنة التنسيقية لحكومة مملكة البحرين والفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا، والتي ساهمت في استمرار النشاط الاقتصادي ومكّنت الشركات والمؤسسات من مواصلة النمو وتحقيق الأرباح.

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

١. الأداء العام

٢. التطلع قدماً

٣. شكر وتقدير

استطاع المصرف خلال عام ٢٠٢٠م من تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، والتي ارتكزت على تقديم حلول مالية مبتكرة وسرعة الإستجابة لمتغيرات السوق وفهم احتياجات ومتطلبات العملاء.

سجّل المصرف مؤشرًا إيجابيًا في أدائه بتحقيقه أرباحًا صافية عائدة إلى المساهمين بلغت ٧,٩٩ مليون دينار بحريني، بزيادة نسبتها ١٥٢,٦٪، مقارنةً مع خسارة قدرها ١٤,٩٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩م، وعلى الرغم من التحديات، تمكّن المصرف من تحقيق نمو في إجمالي موجوداته والذي بلغ ٩٣٩,٧٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩م ليصل إلى ١,١٥٥,٥٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠م، بنسبة نمو بلغت ٨,١٪.

كما تمكّن المصرف من تحقيق نمو في موجوداته السائلة والتي تشكّل حاليًا نسبة ٢٤,٤١٪ من إجمالي الموجودات، فيما وصل معدل كفاية رأس المال إلى ٢٠,٣١٪. علاوةً على ذلك، حافظ المصرف على معدل تغطية السيوله صحية بلغت ١٩٨,٢٨٪، ومعدل صافي التمويل المستقر بلغت ١٠٣,٦٥٪ للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. ووصل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى ٧,٠٢٪، بينما بلغ العائد على متوسط الموجودات ٠,٨١٪.

وقد سمحت هذه النتائج المالية للمصرف في إستثمار هذه السيوله في الصكوك التي تمتاز بعوائد مالية مرتفعه ذات مخاطر منخفضه، وقد نجم عن هذه الاستثمارات زيادة ملحوظة في محفظة الصكوك لتصل إلى ٢٦١,١٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠م مقابل ١٩٥,٠٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩م، بنمو نسبته ٣٣,٩٪. كما وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى ١٤١,٨١ مليون دينار بحريني مقارنةً مع ٨٥,٧١ مليون دينار بحريني، أي زيادة بنسبة ٦٥,٥٪.

كما كانت إجراءات المصرف المتعلقة بخفض التكاليف مثمرة، حيث نجح المصرف في الحصول على نسبة ٤٥,٩٢٪ من معدل التكلفة إلى الدخل. وسيواصل المصرف خطواته نحو ترشيد الإنفاق مع التحكم بالمصروفات، وسيتخذ إجراءات أخرى لضمان تحسين كفائته في المستقبل.

كلنا ثقة بأن المصرف سيواصل النمو من خلال تنفيذ استراتيجيته المرنة والقادرة على التكيّف مع مختلف المتغيرات الإقليمية والدولية التي تفرضها جائحة (كوفيد-١٩) وما تصاحبها من تبعات مالية واقتصادية. ولن يدّخر مجلس الإدارة أي جهد لتقديم الدعم اللازم للإدارة التنفيذية بغية تحقيق الإستدامة وتعزيز الربحية وضمان عوائد مجزية للمساهمين الكرام.

وسيواصل المصرف الاستثمار في وضعه المالي المستقر عبر الدخول في شراكات إستراتيجية جديدة، وتعزيز محفظته التمويليه، والاستثمار في الصكوك، واستمرار العمل على تنفيذ إستراتجيته نحو التحول الرقمي بخطى متسارعة مع تطبيق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المتطورة في الخدمات المصرفية، وتطوير مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية التكنولوجية المبتكرة. كما وسيسعى المصرف إلى تعزيز جودة خدمة العملاء، إلى جانب طرح مجموعة من الخدمات والمنتجات التي تلبي الطموحات المتنوعة لعملائنا الكرام من أفراد وشركات على حدٍ سواء.

ويعتبر المصرف الخليجي التجاري أحد المصارف الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين والذي يسعى دائمًا لتحقيق تطلعات العملاء من خلال تبنيه لنموذج مصرفي يقدم مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية والفرص الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات.

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المصرف الخليجي التجاري، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى – حفظه الله ورعاه – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر – حفظه الله ورعاه – على توجيهاتهم السديدة والقرارات الحكيمة التي أتخذوها لحماية السوق المالي ومجتمع الأعمال وجميع القطاعات من تداعيات جائحة (كوفيد-١٩)، الأمر الذي وضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة في التعامل مع هذا الوباء. كما أود أن أعرب عن عظيم تقديري وامتناني لمصرف البحرين المركزي على دعمه للقطاع المصرفي الأمر الذي ساهم في استقرار القطاع في ظل هذه الظروف الإستثنائية. والشكر موصول للوزارات والأجهزة الحكومية وبورصة البحرين على دعمهم ومساندتهم المستمرة.

كما أتقدم بالشكر لمساهمي المصرف والعملاء شركاء المصرف على ولائهم وثقتهم، والشكر موصول لإدارة المصرف والموظفين على إخلاصهم في العمل وتأدية مهامهم بإخلاص.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم.

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تقرير الإدارة التنفيذية

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد اللّه رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السادة المساهمين الكرام

لقد شكل العام ٢٠٢٠ مرحلة جديدة ومُهمة للمصرف الخليجي التجاري مع إطلاق استراتيجيته الجديدة للعودة مرة أخرى للربحية وتحقيق أقصى فائدة للمُساهمين من خلال تبني نهج جديد يرتكز على الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للمصرف وإطلاق باقة مُتنوعة من المُنتجات والخدمات المُبتكرة والتي من شأنها توفير تجربة مصرفية رائدة وفريدة لجميع عُملائنا الكرام، فضلًا عن إعادة دراسة التوزيع الجغرافي لفروعه بهدف أن نكون دائمًا أقرب لعُملائنا، وقد انعكس ذلك في تحقيق المصرف أرباحًا صافية عائدة على مساهمي الشركة بلغت ٧,٩ ملايين دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وقد ارتكز المصرف لتحقيق ذلك على سلسلة من الانجازات أهمها نجاحه في استكمال إصدار صكوك بقيمة ١٥٩ مليون دولار أمريكي وتغطيتها بالكامل، وهو ما هيء الأرضية المناسبة لتحقيق نمو مستدام في عمليات وأنشطة المصرف.

كما لايخفى عليكم بأن هذه النتائج الملموسة التي حققها المصرف جاءت في خضم تفشي جائحة عالمية خلفت الكثير من الأضرار على جميع الأصعدة والمُستويات وكانت لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي، وأود في هذا الصدد أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن بالغ الشكر وعظيم الامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المُفدى حفظه اللّه ورعاه وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه اللّه ورعاه، وذلك لتوجيهاتهم السديدة للحكومة الموقرة لاتخاذ الإجراءات الاستباقية والتدابير الاحترازية لحماية سوق المال والأعمال من الانعكاسات السلبية لجائحة (كوفيد-١٩)، والتي ساهمت بصورة لافتة في استمرار دوران العجلة الاقتصادية ومساعدة العاملين في القطاع المصرفي على تخطي التحديات ذات الصلة بأقل الخسائر.

كما لابد من الإشادة بالإجراءات المدروسة المتخذة من قبل مصرف البحرين المركزي للتصدي للأضرار التي خلفها انتشار الجائحة، والتي مكنت القطاع المصرفي بكافة مؤسساته المالية من الصمود في وجه تبعات هذا الوباء، حيث قدّم المصرف طوال العام ٢٠٢٠ لعملائه من الأفراد والشركات حزمة من الإجراءات والتسهيلات بما ينسجم مع قرارات فريق البحرين للتخفيف من تبعات جائحة (كوفيد-١٩)، ومن بينها تأجيل الأقساط على التمويلات ورفع الحد الأقصى للبطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر ودعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما كان له أكبر الأثر في التخفيف من وطأة الوباء على عملائنا وتمكينهم من التأقلم مع التحديات المرتبطة بالجائحة.

إن هـذه الإنجـازات هـي نتـاج كوادر عملنـا الوطنيـة والتي تمكنـت مـن الحفـاظ على مسـتوى انتاجيتهـا وتفانيهـا فـي العمـل ومرونتهـا الفائقـة فـي التعامـل مـع التحديـات التـي فرضتهـا جائحـة كورونـا طـوال هـذه الفتـرة.

إن التحدي المُتمثل في انتشار فايروس كورونا أثبت سلامة خططنا الاستراتيجية لتسريع التحول الرقمي والاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية (الفنتك) لتعزيز التجربة المصرفية للعُملاء، فقد ساعدنا ذلك على الاستجابة السريعة لما فرضته الجائحة من ظروف استثنائية عبر الاستمرار في تقديم خدماتنا المالية والمصرفية عبر منصاتنا المُتطورة التي ضمنت انسيابية الحركة المصرفية وإتاحتها لجميع العملاء. وقد تزامن ذلك مع مواصلة المصرف لمساعيه الحثيثة للارتقاء بجودة الخدمات والمنتجات وانتهاج سياسة التجديد والتطوير المستمر في كافة عملياته التشغيلية، ليكون ضمن رواد العمل المصرفي الإسلامي في الإبداع والابتكار ورفع مستوى الأداء وجودة الحلول التمويلية. وفي هذا الصدد، يفخر المصرف بفوزه بجائزتي "مصرف التجزئة الإسلامي الأكثر ابتكاراً في مملكة البحرين" و"أفضل منتج لمصرف تجزئة إسلامي عن حساب (الوافر)" لعام ٢٠٢٠ من مؤسسة Cambridge IFA الدولية، والذي يأتي تتويجاً لرؤية المصرف الطموحة في ريادة التكنولوجيا المالية في قطاع الصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تساهم في إرساء معايير مصرفية جديدة بما يخدم تعزيز رضا العملاء وتحسين جودة الخدمات لمقابلة متطلباتهم المصرفية.

إن هـذه الإنجـازات هي نتاج كوادر عملنا الوطنية والتي تمكنت من الحفاظ على مستوى انتاجيتها وتفانيها في العمل ومرونتها الفائقة في التعامل مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا طوال هذه الفترة، والتزامها التام في تقديم خدمة زبائن متميزة للأفراد والمؤسسات على السواء، علمًا بأن المصرف في مصاف المؤسسات الوطنية الأعلى توظيفاً للكفاءات البحرينية بنسبة بحرتة تصل إلى ٩٧٪، مع حرصه المتجدد على تبني كفاءات وطنية جديدة في مختلف الأقسام والإدارات ليكون لهم إسهامات لافتة في الارتقاء بمستوى الأداء المالي والتشغيلي وتحسين البنية التحتية للمصرف.

وبفضل المبادرات التطويرية الطموحة لمجلس الإدارة ومعدل ملاءة رأس المال المرتفع، يسير المصرف بخطى ثابتة وواثقة نحو تنفيذ استراتيجيته الجديدة، والمتمثلة بدعم الأنشطة التجارية وإقامة علاقات مع شركاء رئيسيين لتعزيز محفظته التمويلية، وإطلاق حزمة جديدة من المنتجات المصرفية المبتكرة بما يدعم التوجه الرقمي لتشمل كافة المنصات الالكترونية والتطبيقات الذكية ويساهم في تبسيط المعاملات المصرفية للعملاء.

وبذلك يدخل المصرف العام ٢٠٢١ بثقة أكبر، مستنداً على موقف مالي متين ونسبة سيولة عالية تؤهله لاستدامة خطى التطوير ومجابهة التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد المحلي والعالمي نتيجة استمرار تبعات جائحة (كوفيد-١٩)، واضعاً زيادة وتنويع الأنشطة التمويلية والاستثمار بصورة أكبر في الصكوك على رأس أولوياته، مع تطبيق أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا المتطورة في قطاع الخدمات المصرفية، بما يهيئ الأرضية المناسبة لنموذج مصرفي إسلامي متطور يقدم مجموعة شاملة من المنتجات المصرفية عالية الجودة للأفراد والمؤسسات وفرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية الغراء.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري وتقديري لعملائنا الكرام على ثقتهم بالمصرف والذي نسعى دائماً لتقديم الأفضل لهم بصفتهم النبض الرئيسي لعملياتنا المصرفية ومحور استراتيجية عملنا، والشكر موصول إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة، وللإدارة التنفيذية وجميع موظفي المصرف على جهودهم والتزامهم، ولمساهمينا على دعمهم المستمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

أعضاء
مجلس الإدارة

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الريس
عضو مجلس الإدارة

عيسى عبد الله زينل
عضو مجلس الإدارة

مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة

مُصبح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة

رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

مصطفى غازي خريبا
عضو مجلس الإدارة

صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة

حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة

فريق الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

حسام غانم سيف
مساعد المدير العام
الخزينة والإستثمار

مازن سلمان ساتر
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية الرقمية

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام
الشؤون القانونية والالتزام

عبدالناصر عمر آل محمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

منى غلوم البستكي
مدير إدارة الائتمان

محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات

فاطمة أحمد آل بن علي
مدير إدارة الموارد البشرية

عبدالكريم محمد الزكري
رئيس المخاطر

عبدالناصر أحمد الريس
مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات وأسواق رأس المال المدين

أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية التجارية

محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي

صباح عبدالرحمن الزياني
مدير إدارة الاتصالات المؤسسية

أمان الله خان
مدير إدارة الشئون المالية والإدارية

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي
وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية

الإطار العام للحوكمة

يتركز إطار حوكمة الشركات لدينا على المسؤولية والإشراف والمساءلة الإدارية فيما يتعلق بنظم الإدارة والممارسات الأفضل، ونحن فخورون بتنفيذ إطار يتمشى مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين روح المبادرة والسيطرة والشفافية.

١. هيكل نظام الحوكمة

٢. مجلس الإدارة

٣. الهيكل التنظيمي للجان
مجلس الإدارة

٤. اللجان التنفيذية

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية.كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابيه الاخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعةً له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- **لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر:** تتولى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعّال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان:** تتولى لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطرات المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.
- **لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، و الحوكمة الإدارية:** تتولى لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال ورؤساء الإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ثمانية مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، كما عقد إجتماع آخر للجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خمسة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان أربعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات.

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافية الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

إدارة المخاطر

فيما يتعلّق ببناء نموذج أعمال المصرف، فإننا نستند على تحقيق أهداف طويلة الأمد لجميع المساهمين والشركاء، وذلك عبر الموازنة بين الاعتبارات الاجتماعية والبيئيّة والاقتصادية في القرارات المُتّخذة.

نحن في المصرف الخليجي ، نعتبر نشر ثقافة المخاطر عنصراً مُهمّاً في عملنا المصرفيّ، وخاصّةً فيما يتعلّق بإدراكها وتحمُّلها وإدارتها. وفي هذا الإطار، يتحمّل جميع موظفينا مسؤوليّة إدارة المخاطر، ويُعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول الرئيسي.

يعملُ المصرف دوماً لمواصلة مساعيه في تحقيق قيمة مستدامة ومعززة باستمرار لجميع المساهمين والشركاء ضمن مستوى مخاطرة محسوبة ومقبولة، امتثالاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغرّاء وإلى جانب مسؤوليتنا الاجتماعية وتطبيق أرقى معايير النزاهة والشفافية تجاه المساهمين والشركاء.

يتم اتخاذ جميع قرارات الأعمال في المصرف بعد تحليل شامل للمخاطر والعوائد، بما يتناسب مع حجم وطبيعة القرارات التي يتم النظر فيها.

وبحسب طبيعة عمله، فإن المصرف مُعرّض للمخاطر، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر الإئتمانية والسوقية والسيولة والتشغيلية. ويتطلع المصرف لتحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد، والحد من أي تأثير سلبي محتمل على الأداء العام.

يتبنّى المصرف إطار عمل قوي لإدارة المخاطر، ويعتمد هذا الإطار على تقييم حدود المُخاطرة، وتحديد نسبة المخاطرة المقبولة، وتطوير سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر، وقياس العائد المناسب للمخاطر المفترضة، وإنشاء نموذج أعمال قوي وثقافات للمخاطر.

يعزز إطار عمل إدارة المخاطر الذي يتّبعه المصرف من الرقابة المستمرة والوعي بالمخاطر، ويُشجّع على اتّخاذ القرارات التشغيليّة والاستراتيجيّة السليمة. كما يضمن وجود نهج ثابت لتحديد وتقييم وإدارة والإبلاغ عن المخاطر التي يتم قبولها وتحملها في أنشطتنا المصرفية.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الرئيسية عن إدارة المخاطر في المصرف. ويضطلع المجلس بمسؤولياته من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر (BARMC)، وهو مسؤول عن التنفيذ الفعّال لإطار إدارة المخاطر بالمصرف المذكور أعلاه.

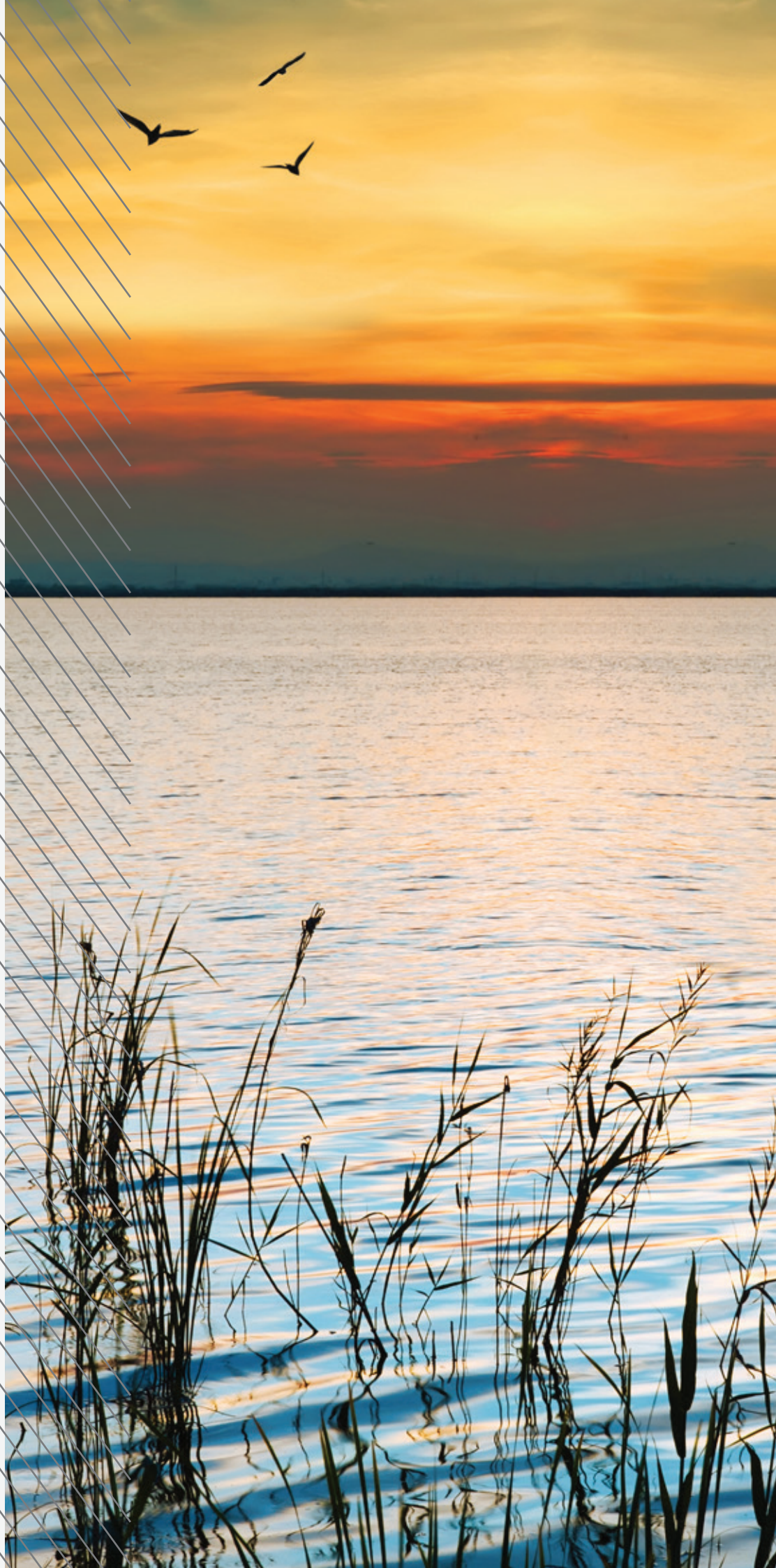

لقد تمكّنا من إدارة المخاطر الناجمة عن انتشار فيروس كوفيد-١٩ وتبعاتها على عملائنا وعمليّاتنا خلال عام ٢٠٢٠م، بالإضافة إلى المخاطر الرئيسية الأخرى التي نشأت عن التأثير الاقتصادي للجائحة

قد اولى المصرف اهتمام خاص بمساندة عملائه في هذه الظروف الاستثنائية، من خلال الادارة الفعالة.يقوم قسم إدارة المخاطر الذي يرأسه رئيس إدارة المخاطر بالإشراف اليومي على إدارة المخاطر، وهو الذي يقدم تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. ويتولّى قسم إدارة المخاطر مهمّة التحديد والتقييم والسيطرة المستمرة على جميع المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على عمليات وأنشطة المصرف. كما يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتنسيق مع الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، بتطبيق عملياته بناءً على المبادئ التالية:

- مواءمة استراتيجية العمل مع هامش المخاطرة المقبولة
- تحديد وقياس المخاطر
- ترتيب المخاطر حسب الأولوية
- رصد المخاطر
- الحد من المخاطر

أهم التطوُّرات في عام ٢٠٢٠

لقد تمكّنا من إدارة المخاطر الناجمة عن انتشار فيروس كوفيد-١٩ وتبعاتها على عملائنا وعمليّاتنا خلال عام ٢٠٢٠م، بالإضافة إلى المخاطر الرئيسية الأخرى التي نشأت عن التأثير الاقتصادي للجائحة. تركزت أنشطة إدارة المخاطر على التهديدات المادّية الناتجة عن الجائحة، بالإضافة إلى المخاطر المتّصلة بها بشكل قوي، خاصةً المخاطر الائتمانيّة والسيولة والتشغيليّة المرتبطة بالعمل أثناء الجائحة، مع إتباع التوصيات الحكومية الخاصة بالعمل من المنزل.

وبالإضافة إلى تحسُّن نسب المخاطر في مختلف العوامل، فقد قُمنا بتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر في ٢٠٢٠م في المجالات التالية:

- مواصلة تعزيز نهجنا فيما يتعلّق بإدارة المخاطر وتنظيمها من خلال تطبيق أنظمة وأُطر عمل مؤسّسيّة. ويتكامل هذا الحل مع إعداد التقارير الخاصة بإدارة المخاطر والتي تشمل المخاطر الائتمانيّة والسيولة ومُعدّل الربح وغيرها
- مواصلة التركيز على تحسين نماذج المُخاطرة الحاليّة، بما في ذلك عمليّة التقييم الداخلي لكفاءة رأس المال (ICAAP) ونماذج اختبار الضغط، إضافة الى نماذج تصنيف مخاطر الائتمان للمصرف
- مواصلة دعم الأعمال وعملائنا طوال فترة الجائحة العالميّة، مع الاستمرار في التركيز على إدارة المخاطر الائتمانيّة
- إجراء عدد من المُراجعات على بعض قطاعات محفظتنا التمويليّة الأكثر عُرضةً للتأثُّر من التباطؤ الاقتصادي. تمّ إجراء عدد من اختبارات الضغط الداخليّة ضمن مواقف مُختلفة من أجل تقييم الأثر المُحتمل لجائحة كوفيد-١٩ على المُخصّصات
- مواصلة التحضير للتحوُّل من معيار (LIBOR) إلى معايير أخرى لمعدل الربح بحلول نهاية عام ٢٠٢١م، مع استمرار العمل عن كثب مع الجهات التنظيمية
- مواصلة تعزيز تقارير إدارة المخاطر، وذلك لمُساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على اتّخاذ قرارات مدروسة عن المخاطر الرئيسية
- إنشاء لجان وفرق عمل مخاطر إضافيّة لمراجعة المحافظ التمويليّة المتضررة من التباطؤ الاقتصادي
- تعزيز إطار عمل الأمن الإلكتروني عبر تطبيق سياسات المخاطر الملائمة

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
إلى السادة المساهمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة المصرف والشركات التابعة له وفقا للبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسئولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراجعته لعمليات المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاما بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد – ما أمكن – من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات، والهياكل التمويلية والاستثمارية، والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

١. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها المصرف واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة –إن وجدت– على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
٤. أن أسس حساب الزكاة تم وفقا للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسئولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
٥. أن المصرف قد أبدى إلتزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب الرئيس والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين

٣ فبراير ٢٠٢١م
٢١ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد، وبيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم مي (ا)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٥، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم ٣٥).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير التي تمثل ٤٤٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛ • تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. المجالات التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة، وبالتالي زيادة مستوى تركيز التدقيق في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي كالتالي: ***استخدام نماذج معقدة*** • استخدام نماذج معقدة بطبيعتها وتتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة. ***السيناريوهات الاقتصادية*** • الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. ***تعديلات الإدارة*** • تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة وبالخصوص في ظل ظروف جائحة كوفيد ١٩. إن مثل هذه التعديلات غير متيقنة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: ***اختبار أنظمة الرقابة*** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار أنظمة الرقابة على ما يلي: • فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكتمال ودقة المُدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة؛ • تقييم تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المطبقة على محددات المراحل؛ • تقييم الضوابط على عملية التحقق، والتنفيذ، ومراقبة النموذج؛ • تقييم أنظمة الضوابط على عملية الاعتماد والاحتساب المتعلقة بتعديلات ما بعد مخرجات النموذج، وتعديلات الإدارة؛ • فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختبار وتنفيذ متغيرات الاقتصاد الكلي الجوهرية، والضوابط على اختيار السيناريوهات والاحتمالات. ***الاختبارات التفصيلية*** • اختبار عينة من المدخلات والفرضيات الرئيسية التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم مدى معقولية التوقعات الاقتصادية، والأوزان، وفرضيات احتمالية التعثر عن السداد المستخدمة؛ • واختبار عينة من تعديلات ما بعد النموذج، مع مراعاة حجم وتعقيدات تعديلات الإدارة، بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. ***الاستعانة بالمتخصصين*** • لقد قمنا باشراك اخصائيي تقنية المعلومات في اختبار ضوابط تقنية المعلومات والتطبيقات العامة ذات العلاقة على النظم الرئيسية المستخدمة في عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • لقد أشركنا اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: – تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ – عن طريق أخذ عينات قمنا بإعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ – تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ – تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية. ***الإفصاحات*** قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة. المتعلقة بموجودات التمويل وموجودات مشتراه لغرض التأجير مناسبة بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (يتبع)

تقييم استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ج(٤) وإيضاح رقم (٣٤) المتعلق بالقيمة العادلة.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها بسبب إن تقييم الأوراق المالية غير مسعرة يتطلب تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مُدخلات وفرضيات جوهرية غير قابلة للرصد.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • قمنا بإشراك اخصائيي التقييم الخاصين بنا لمساعدتنا في: – تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من خلال المقارنة مع الممارسات المرصودة في هذا القطاع؛ – تقييم معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة باستخدام معلوماتنا عن القطاعات التي تعمل فيها هذه الاستثمارات والأعراف السائدة في هذه القطاعات؛ • تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية غير المدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات العقارية

راجع السياسات المحاسبية في إيضاح رقم (٥) (ح)، ٥ (ك) وإيضاح رقم (١٢).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية: • حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ • تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • قمنا بإشراك اخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا لمساعدتنا في: – تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات الخارجي المستقل الذي عينته المجموعة؛ – تقييم مدى معقولية المُدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم؛ • تقييم مؤهلات وخبرات مقيمي العقارات المستقلين ومراجعة بنود خطاب التعيين لتحديد ما إذا كان هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو تحد من نطاق عملهم؛ • تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، والأقسام الأخرى التي تشكل جزءاً من التقرير السنوي.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المصرف للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (يتبع)

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جليل العالي.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٠٠
١٠ فبراير ٢٠٢١

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٨٣،١٧	١،٤٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	١٧،٧٢٠	٦٥،٥٠٨
موجودات التمويلات	٨	٣،٧،٧١٧	٣٢٤،٣٥٥
استثمارات في صكوك	٩	٢٦١،١٣٢	١٩٥،٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠	١٢٦،٩٣٤	١٢٩،٠٩٧
أقساط إيجارات مستحقة		١٢،٨٢٠	١٧،١٠٢
استثمارات في أوراق مالية	١١	٥٥،٨٩٢	٤٣،٩٨٩
استثمارات عقارية	١٢	٨٣،٣٠٣	٢٤،٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٣	٣١،٩٦٣	٤،٥٢٤
موجودات أخرى	١٤	٢٧،٦٤٦	٢٣،٩٦٩
عقارات ومعدات	١٥	٧،٤٥٠	٧،٧٥٠
إجمالي الموجودات		**١،٠١٥،٥٩٤**	٩٣٩،٧٥٢
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية		٧٩،٥٤٥	١١٧،٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٦	٢١٤،٢٤٣	١٣٤،٦٥٤
قروض لأجل	١٧	٧٥،٤٧٧	–
حسابات جارية للعملاء		٥٥،٦٧٦	٥٨،١٠٥
مطلوبات أخرى	١٨	١٣،٢٦٩	١٩،٧٩٨
إجمالي المطلوبات		**٤٣٨،٢١٠**	٣٢٩،٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار			
من مؤسسات مالية		٢٦،١٥٤	٢٢،٣٦٧
من مؤسسات غير مالية وأفراد		٣٩٩،١٩٥	٤٩٩،٨٢٣
مجموع حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات	١٩	**٤٢٥،٣٤٩**	٥٢٢،١٩٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	٨٩،٢١٢	١٠٥،٠٠٠
مضاربة ثانوية (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)	٣٥	٤٧،٢٢٢	–
إحتياطي قانوني		٩،٠٢٤	٨،٢٢٥
أسهم خزينة		(١١،٨٥٩)	(١١،٧٣٠)
برنامج خطة حوافز الموظفين		–	–
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		٣٤٨	–
أرباح مستبقاة/(خسائر متراكمة)		٧،٨٦٣	(١٥،٧٨٨)
إجمالي حقوق الملكية		**١٤١،٨١٠**	٨٥،٧٠٧
حصة غير مسيطرة		**١،٢٢٥**	٢،٢٠٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية وحصة غير مسيطرة		**١،٠١٥،٥٩٤**	٩٣٩،٧٥٢

إعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٠ فبراير ٢٠٢١، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٢٠	٢٠١٩
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٢٩,٩٢١	٣١,٣٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية		٥٥١	٢,١٨٣
إيراد من الصكوك		١٥,٢٤٢	١٠,٠٣١
إيراد من استثمارات في أوراق مالية		٣٦٦	(١,٦٨٧)
رسوم وإيرادات أخرى		٢,١١٧	٥,٧٢٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**٤٨,١٩٧**	٤٧,٥٨٧
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب	١٩	(٢١,٥٧٥)	(٢٧,٠٥٩)
حصة المصرف كمضارب	١٩	٩,٢٨٩	٨,٤٥٧
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**(١٢,٢٨٦)**	(١٨,٦٠٢)
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد		(١٢,٤٧٢)	(٨,١٨٨)
مصروفات التمويل على قروض لأجل		(٧٩٦)	(١,٢٤١)
إجمالي الإيرادات		**٢٢,٦٤٣**	١٩,٥٥٦
تكلفة الموظفين	٢١	٥,٨٧٤	٨,١٥٨
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٢	٤,٥٢٣	٦,٠٣٦
إجمالي المصروفات		**١٠,٣٩٧**	١٤,١٩٤
الربح قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		**١٢,٢٤٦**	٥,٣٦٢
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢٣	(٤,٣٤١)	(٢٠,٣٨٩)
ربح/(خسارة) السنة		**٧,٩٠٥**	(١٥,٠٢٧)
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		٧,٩٨٦	(١٤,٩٣٧)
حصة غير مسيطرة		(٨١)	(٩٠)
		٧,٩٠٥	**(١٥,٠٢٧)**
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٢٨	**٩,٩٤**	(١٨,٥٦)

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ / بآلاف الدنانير البحرينية

	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم								
٢٠٢٠	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	أرباح مستبقاة	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	**١٠٥,٠٠٠**	**٨,٢٢٥**	**(١١,٧٣٠)**	**–**	**–**	**–**	**(١٥,٧٨٨)**	**٨٥,٧٠٧**	**٢,٢٠٠**	**٨٧,٩٠٧**
ربح السنة	–	–	–	–	–	–	٧,٩٨٦	٧,٩٨٦	(٨١)	٧,٩٠٥
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	–	–	–	–	–	–	٧,٩٨٦	٧,٩٨٦	(٨١)	٧,٩٠٥
إصدار رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٣٥)	–	–	–	–	–	٦٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	–	٧٢,٠٠٠
تكلفة إصدار رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٣٥)	–	–	–	–	–	(١٢,٧٧٨)	–	(١٢,٧٧٨)	–	(١٢,٧٧٨)
خسارة التعديل (إيضاح ٢(أ))	–	–	–	–	–	–	(٩,٤٥٢)	(٩,٤٥٢)	–	(٩,٤٥٢)
منحة حكومية (إيضاح ٢(ب))	–	–	–	–	–	–	١,٠٦٩	١,٠٦٩	–	١,٠٦٩
تخفيض رأس المال (إيضاح ٢٠)	(١٥,٧٨٨)	–	–	–	–	–	١٥,٧٨٨	–	–	–
شراء أسهم خزينة	–	–	(١٢٩)	–	–	–	–	(١٢٩)	–	(١٢٩)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	–	–	–	–	–	–	١١١	١١١	–	١١١
الحركة في القيمة العادلة	–	–	–	–	٣٤٨	–	–	٣٤٨	–	٣٤٨
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	–	–	–	–	–	–	(٢,٨٣٤)	(٢,٨٣٤)	–	(٢,٨٣٤)
الأستحواذ على شركة تابعة (إيضاح ٢٧)	–	–	–	–	–	–	–	–	٨١,٠٦	٨١,٠٦
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	–	٧٩٩	–	–	–	–	(٧٩٩)	–	–	–
المحوّل إلى صندوق الزكاة	–	–	–	–	–	–	(٢١٨)	(٢١٨)	–	(٢١٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٨٩,٢١٢**	**٩,٠٢٤**	**(١١,٨٥٩)**	**–**	**٣٤٨**	**٤٧,٢٢٢**	**٧,٨٦٣**	**١٤١,٨١٠**	**١,٢٢٥**	**١٥٢,٠٣٥**

	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
٢٠١٩	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	(خسائر متراكمة)	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	١٠٥,٠٠٠	٨,٢٢٥	(١١,٢٩٥)	(٢٩)	(٧٢٩)	١٠١,١٧٢	٢,٢٩٠	١٠٣,٤٦٢
خسارة السنة	–	–	–	–	(١٤,٩٣٧)	(١٤,٩٣٧)	(٩٠)	(١٥,٠٢٧)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للفترة	–	–	–	–	(١٤,٩٣٧)	(١٤,٩٣٧)	(٩٠)	(١٥,٠٢٧)
المحول إلى الإحتياطي القانوني	–	–	–	–	–	–	–	–
صافي أسهم خزينة مشتراة	–	–	(٤٣٥)	–	–	(٤٣٥)	–	(٤٣٥)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	–	–	–	٢٩	٦٥	٩٤	–	٩٤
المحول إلى صندوق الزكاة	–	–	–	–	(١٨٧)	(١٨٧)	–	(١٨٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٠٥,٠٠٠	٨,٢٢٥	(١١,٧٣٠)	–	(١٥,٧٨٨)	٨٥,٧٠٧	٢,٢٠٠	٨٧,٩٠٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ /بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٢٠	٢٠١٩
أنشطة التشغيل			
مبالغ مستلمة من موجودات التمويلات، صافي		٣،٨٢٨	٩،٦٢١
مبالغ مستلمة/(مدفوعة) من شراء موجودات لغرض التأجير، صافي		١١،٥٠٩	(١٧،٧٨٦)
إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل		٥٥١	٢،١٨٣
أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار		(١٥،٦١٥)	(١٠،٤٥٤)
مبالغ (مسحوبة)/مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي		(٩٧،٢٩٦)	١٦٥،٤٦١
مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات		(١٢،٤٧٢)	(١١،٧٠٣)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(١٣،١٣٧)	(١٩،٤٤١)
مبالغ مستلمة أخرى		٢،٠٤٨	٣،٩٦٤
مساهمات مدفوعة لجمعيات خيرية		(٢٧٦)	(٢٣٥)
مبالغ مسحوبة من حسابات جارية للعملاء، صافي		(٢،٤٣٠)	(١٢،٣١١)
مدفوعات لإيداعات من مؤسسات مالية، صافي		(٣٧،٥٥٢)	(٢٩،٨٣٩)
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		٧٩،٥٨٩	١٤،١٨٤
صافي مسحوبات/(مدفوعات) للحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		١٠،١٦	(٤،٦١٠)
إيراد مستلم من صكوك		١٥،١٨٧	١٠،٠٠٦
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من أنشطة التشغيل		**(٥٦،٠٥٠)**	٩٩، ٠٤٠
أنشطة الاستثمار			
شراء صكوك		(١،٢٠٥٤)	(٣٧،٤٠٧)
مبالغ مستلمة من تسوية/بيع صكوك		٢٩،٩٦٧	٣،٢٦٩
شراء استثمارات حقوق ملكية		(١٥،٠٨٠)	–
مبالغ مستلمة تسوية/بيع استثمارات حقوق ملكية		–	١،٤٣٨
بيع استثمارات عقارية، صافي		٧٢٨	–
أرباح أسهم مستلمة/إيراد من استثمارات		٣١٦	٣٤٣
شراء عقارات ومعدات، صافي		(٢٤٩)	(٤٥٢)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(٨٦،٥٧٢)**	(٣٢،٨٠٩)
أنشطة التمويل			
شراء أسهم الخزينة		(١٩٢)	(٣٥٠)
نقد مستلم من الفئة الأولى لرأس المال الإضافي		١١،٤٤٧	–
أرباح مدفوعة لأصحاب الفئة الأولى لرأس المال الإضافي		(٢،٨٣٤)	–
مبالغ مستلمة/(مدفوعة) من قروض لأجل، صافي		٧٥،٥٢٤	(٤١،٣٥٧)
مصروفات تمويل مدفوعة لقروض لأجل		(٥١٧)	(١،٢٤١)
صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) أنشطة التمويل		**٨٣،٤٩١**	(٤٢،٩٤٨)
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وما في حكمه		**(٥٩،١٣١)**	٢٣،٢٨٣
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		١٤٤،٤٥٤	١٢١،١٧١
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**٨٥،٣٢٣**	١٤٤،٤٥٤
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٦	٦٧،٦٠٣	٧٨،٩٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل	٧	١٧،٧٢٠	٦٥،٥٠٨
		٨٥،٣٢٣	**١٤٤،٤٥٤**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ / بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٠			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NSI٢	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	–	–	–	–	–	–	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤	–	–	–	–	–	–	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	–	–	–	–	–	–	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٦٨١	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**			**١٠,٦٨١**

٢٠١٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NSI٢	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	–	–	–	–	–	–	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤	–	–	–	–	–	–	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	–	–	–	–	–	–	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٦٨١	–	–	–	–	–	–			١٠,٦٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
كما في ١ يناير	٧١٤	٧٠٨
تبرعات المصرف	٢١٨	١٨٧
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٤٠	٥٤
مجموع المصادر	**٩٧٢**	٩٤٩
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	(٢٧٦)	(٢٣٥)
مجموع الاستخدامات	**(٢٧٦)**	(٢٣٥)
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر	**٦٩٦**	٧١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي في ٢٠ اكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. تم إدراج الأوراق المالية الإضافية للبنك من الفئة الأولى في بورصة لندن (سوق الأوراق المالية الدولية) في عام ٢٠٢٠.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية تقديم التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٢٠٢٠	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٢٠١٩	طبيعة العمل
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩٫٨٪	١٩٫٨٪	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"
شركة HH للضيافة ش.ش.و	البحرين	٨٦٪	–	قطاع الضيافة
المصرف الخليجي التجاري للفئه الأولى المحدودة	جزر الكايمن	١٠٠٪	–	إصدار صكوك

٢. بيان الإلتزام

أعدت المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. هذه الأحكام والقوانين تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بوباء الكورونا (كوفيد – ١٩)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلا من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

تم احتساب خسائر التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحسوبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل.

ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بوباء الكورونا (كوفيد – ١٩) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد ١٩) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، وفي حال كان هذا المبلغ يفوق مبلغ خسارة التعديل، يتم احتساب الرصيد المتبقي في حساب الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

الإطار أعلاه المستخدم في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

تم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي، ولم ينتج عنه أي تغيير على المعلومات المالية المعلنة لفترة المقارنة.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمور التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والأوراق المالية المهيكلة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٥).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، ماعدا المشروح في إيضاح رقم (٢) – "بيان الإلتزام"، وتلك الناتجة من تطبيق المجموعة المبكر للمعايير والتعديلات التالية:

ا) المعايير الجديدة الصادرة ولكن غير سارية لكن تم تطبيقها مبكراً

أ) معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

طبقت المجموعة مبكراً معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ٢٠١٩ ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من سوق ما بين البنوك ومن العملاء ، وقد تم إدراج هذه الأموال كالتزامات في بموجب الإيداعات من المؤسسات المالية ،و الإيداعات من المؤسسات غير المالية والأفراد، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. يتم مزج جميع الأموال التي يتم جمعها باستخدام هيكل الوكالة، والتي تسمى معا "وعاء الوكالة" مع مجموعة أموال البنك الممولة بشكل مشترك بناء على اتفاقية مضاربة تعادلها.

يتم استثمار هذه المجموعة من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود حول أين وكيف ولأي غرض يجب استثمار الأموال. بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) في ١ يناير ٢٠٢٠، تم تصنيف وعاء الوكالة الآن كجزء من وعاء المضاربة للتمويل ضمن حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار، ويتم إدراج الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الاستثمار لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار.

وفقا للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣١)، قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار على المعاملات الحالية المنفذة قبل ١ يناير ٢٠٢٠ ويكون لها موعد استحقاق تعاقدي أصلي قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك ، قرر المصرف تطبيق المعيار بأثر رجعي، وبالتالي إعادة تصنيف جميع المعاملات القائمة كما في نهاية الفترة ونهاية الفترة السابقة المقابلة. وقد نتج عن تطبيق هذا المعيار تغيير في تصنيف جميع عقود التمويل القائمة على الوكالة كجزء من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار والإفصاحات الإضافية ذات العلاقة (راجع إيضاح ١٩).

ب) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

طبقت المجموعة مبكراً معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ا) المعايير الجديدة الصادرة ولكن غير سارية لكن تم تطبيقها مبكراً (يتبع)

استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة، وستخضع لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)- "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية". في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

سيكون المعيار ساري المفعول ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢١ مع خيار التطبيق المبكر، هو قابل للتطبيق بأثر رجعي. ومع ذلك، فإن الأثر التراكمي، إن وجد، المنسوب إلى حقوق الملكية، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار المتعلقة بالفترات السابقة، يجب تعديله مع القيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بالأصول الممولة من قبل فئة أصحاب المصلحة ذات الصلة.

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالي ٣٣ تغييرات في السياسات المحاسبية لاحتساب وتصنيف وقياس الاستثمار في الصكوك والأسهم وغيرها من الأدوات المماثلة، ومع ذلك، لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي ٣٣ أي أثر جوهري على أي من المبالغ التي تم الإعلان عنها سابقا في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والبيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وفيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المحددة لمعيار المحاسبة المالي ٣٣ المطبقة في الفترة الحالية.

التغييرات في السياسات المحاسبية

التصنيف والتبويب

يحدد معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) منهجية التصنيف والقياس للاستثمار في الصكوك والأسهم وغيرها من الأدوات المماثلة، والتي تعكس نموذج العمل الذي يتم من خلاله إدارة مثل هذه الاستثمارات والصفات الرئيسية للتدفقات النقدية. بموجب المعيار، يجب تصنيف كل من الاستثمارات ضمن الأصناف التالية:

١. أدوات حقوق ملكية؛
٢. أدوات دين، تشمل:
   - أدوات دين نقدية؛
   - أدوات دين غير نقدية؛
٣. أدوات استثمارية أخرى.

ما لم يتم ممارسة خيارات الاحتساب المبدئية الغير قابلة للنقض بموجب المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات على أنها مقاسة لاحقاً ا) بالتكلفة المطفأة، ٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ٣) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أساس كل من:

- نموذج عمل المصرف لإدارة الاستثمارات؛ و
- خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمارات بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامية ذات العلاقة.

إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) التغييرات التالية في تصنيف الاستثمارات بناءً على إعادة تقييم تصنيف نموذج العمل للموجودات كما في ١ يناير ٢٠٢٠.

	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٥)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٥)	القيمة الدفترية الجديدة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣)
استثمارات في صكوك	بالتكلفة المطفأة	بالتكلفة المطفأة	١٩٥،٠٥٠	١٩٥،٠٥٠
استثمارات في أوراق مالية	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	١١،١٧٤	١١،١٧٤
استثمارات في أوراق مالية	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٣٢،٨١٥	٣٢،٨١٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) - الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) - "الإجارة" في ٢٠٢٠. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٨) الحالي - "الإجارة والإجارة المنهية بالتمليك"، للسنوات المالية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢١، مع السماح بالتطبيق المبكر.

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات معاملات الإجارة (إجارة الموجودات، بما في ذلك الأنواع المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر. يهدف هذا المعيار الجديد إلى معالجة المشاكل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٨ - الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٨ - وعد، خيار، وتحوط في ٢٠٢٠. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٢.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادىء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات البناءة والحقوق البناءة الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة. بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طارىء بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارىء والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارىء آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارىء في الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءاً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير او وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٦ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٣) الاستثمارات في المحتسبة بطريقة حقوق الملكية

حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناتجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبينّة في إيضاح رقم ٥(ك)(٢).

(٤) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل").

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قِبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة، وتشمل أدوات تملك مصلحة في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات والأرباح ورأس المال. أدوات حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين.

أدوات الدين:

يتم تصنيف وقياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد، أو عندما لايتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تتضمن استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك.

الاستثمارات في حقوق الملكية :

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

تمتلك المجموعة استثماراً واحداً في أوراق مالية مهيكلة مصنّف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنّف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للاصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومُضاعفات السعر/الأرباح لأدوات مماثلة.

قد لايمكن ملاحظة بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكام جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية ونقاط القوة المالية). ومن الممكن بشكل معقول، استناداً إلى المعلومات الحالية، أن النتائج التي ستختلف عن الافتراضات خلال السنة المالية المقبلة قد تتطلب إجراء تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت بمعدلات تقلل من تكلفة الأصول المؤجرة بصورة منتظمة على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدرة. يتم إحتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

عقار استثماري

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لايتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

تتكون عقارات قيد التطوير من عقار يتم تطويره كفندق في مملكة البحرين.

عقارات للتداول

يتم قياس العقارات للتداول بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع

عقارات للتداول تشمل عقارات للبيع في سياق العمل الاعتيادي.

ط) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/ بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

I) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- موجودات التمويلات؛
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)؛
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة؛
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة تفوق ٩٠ يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المُصدِر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى.

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تُعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة – والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل – من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

ك) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها. عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ل) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تفرض المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات . إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

ن) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها، حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

س) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ع) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ف) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ص) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة المجموعة في معاملات **تمويل المشاركة والمضاربة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح المرتبط به بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك** وكذلك إيرادات وتكاليف الإيداعات بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ق) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

ر) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) "الزكاة"، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

ش) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش) منافع الموظفين (يتبع)

(٢) منافع نهاية الخدمة (يتبع)

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم المصرف

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لاتملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

ت) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ث) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

خ) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ذ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ض) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

ظ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ – " الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة".

غ) قروض لأجل

تمثل القروض لأجل قروض تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم إحتساب القروض في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
نقد	٥،٠٣١	٥،٢٩٩
أرصدة لدى البنوك	٣٣،٢٨٠	٤٢،٦٠١
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
– حساب جاري	٢٩،٢٩٢	٣١،٠٤٧
– حساب الإحتياطي	١٥،٤١٤	٢٥،٤٣٠
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	–	(١)
	٨٣،٠١٧	١،٤٣٧،٦

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات المستحقة	١٧،٧٢٠	٦٥،٥٢٤
يُطرح: أرباح مؤجلة	–	(١٥)
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	–	(١)
	١٧،٧٢٠	٦٥،٥٠٨

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠٢٠ نسبة ١،٥٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣،٠٧٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨. موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
مرابحة	٣٢٢,٢٢٠	٣٥٤,٥١٠
مشاركة	١.٤	١.٤
وكالة	٩٠	٥,٠٠٧
مضاربة	١,١٤	١,٠٤٧
إستصناع	١,٣٤٤	١,٧٣٣
	٣٢٤,٧٧٢	٣٦٢,٤٠١
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١٧,٠٥٥)	(٣٨,٠٤٦)
	٣٠٧,٧١٧	٣٢٤,٣٥٥

تظهر ذمم المرابحات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ١٨,٨٦٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢٥,٧٢٤ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٠	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣٠,٧٣٥	٣٨,٠٤٦
صافي الحركة بين المراحل	٨٥	(١,٧٠١)	١,٦١٦	–
مخصص السنة	٢,٦٧٢	٩٠٥	١,١٨٠	٤,٧٥٧
الأسترجاع خلال السنة	–	–	(٢,٠٤٦)	(٢,٠٤٦)
شطب	–	–	(١١,٠١٠)	(١١,٠١٠)
استبعاد	(١٠٨)	–	(١٢,٥٨٤)	(١٢,٦٩٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٧,٢٣٠**	**١,٩٣٤**	**٧,٨٩١**	**١٧,٠٥٥**

٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠١٩	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	٢٢,٠٢٣
صافي الحركة بين المراحل	(٢٠)	(١,٢٢١)	١,٢٤١	–
صافي مخصص السنة	(١٦١)	٢٥٦	١٥,٩٢٨	١٦,٠٢٣
شطب	–	–	–	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣٠,٧٣٥	٣٨,٠٤٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٩. استثمارات في الصكوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أدوات دين - بالتكلفة المطفأة		
- صكوك مُسعرة *	٢٦١,٥٣٩	١٩٥,٠٦١
- صكوك غير مُسعرة	١,٣١٧	١,٣١٧
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,٧٢٤)	(١,٣٢٨)
	٢٦١,١٣٢	١٩٥,٠٥٠

** صكوك بقيمة ١١٣,٩٥٢ ألف دينار، مرهونة مقابل قروض لأجل بقيمة ٧٥,٤٧٧ ألف دينار بحريني. (راجع الإيضاح ١٧)*

١٠. موجودات مشتراة لغرض التأجير

	٢٠٢٠	٢٠١٩
التكلفة		
في ١ يناير	١٦٨,٣٠٩	١٣٨,٩٥٢
إضافات خلال السنة	٣٤,٦١٨	٥٣,٦٨٨
سداد/تسويات خلال السنة	(٣٣,٥٢١)	(٢٤,٣٣١)
في ٣١ ديسمبر	**١٦٩,٤٠٦**	١٦٨,٣٠٩
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٣٩,٢١٢	٣٠,٢٧٤
إستهلاك السنة	١٧,٤٩٤	١٦,٧١٤
سداد خلال السنة	(١٤,٢٣٤)	(٧,٧٧٦)
في ٣١ ديسمبر	**٤٢,٤٧٢**	٣٩,٢١٢
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**١٢٦,٩٣٤**	١٢٩,٠٩٧

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ١٢,٨٢٠ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ١٧,١٠٢ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و٢ بمبلغ ٩٦٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٥١٦ ألف دينار بحريني) والخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ بمبلغ ٣,٠١٤ (٢٠١٩: ٢,٧٠٥ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٧٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٧٦٥ ألف دينار بحريني). (إيضاح ٢٣).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٣,٣٩٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٨٤,٩٥٨ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١١. استثمارات في أوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
– أوراق مالية مُهيكلة	١٥،٠٨٠	–
بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
أسهم حقوق ملكية غير مسعرة	٤٠،٨١٢	٤٣،٩٨٩
	٥٥،٨٩٢	٤٣،٩٨٩

** تم احتساب مخصص انخفاض إضافي في القيمة للسنة بمبلغ ٥٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢،٦٦٧ ألف دينار بحريني)*

١٢. استثمارات عقارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
استثمارات عقارية	١٥،٠٨١	١٥،٠٨١
عقارات للتطوير	٦٥،٥٢٢	٦،٢٥١
عقارات للتداول	٣،٠٠٠	٣،٠٠٠
مخصص الانخفاض في القيمة	(٣٠٠)	(٣٠٠)
	٨٣،٣٠٣	٢٤،٠٣٢

١) استثم ارات عقارية

الاستثمارات العقارية تتكون من قطع أراضي في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ١٥،٠٨١دينار بحريني، صافي من انخفاض القيمة بمبلغ ٣٠٠ دينار بحريني (٢٠١٩: ٣٠٠دينار بحريني).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كانت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ١٥،٢٥٩ دينار بحريني. تم تحديدها من قبل مقيم عقارات مستقل استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى ٢.

٢) عقارات للتطوير

تتكون العقارات للتطوير بشكل أساسي من حصة في عقار يتم تطويره كفندق في مرفأ البحرين المالي في مملكة البحرين، تم شراؤه خلال السنة كجزء من معاملة المقايضة مع الشركة الأم. (راجع الإيضاح ٢٧)

٣) عقارات للتداول

تتكون العقارات للتداول من فلل للبيع في نطاق العمل الاعتيادي.

تم تحديد القيمة القابلة للتحقق للعقارات قيد التطوير، والعقارات للتداول من قبل مقيم عقارات خارجي مستقل، يملك مؤهلات مهنية مناسبة معترف بها، وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٣. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
في ١ يناير	٤،٥٢٤	٤،٥٧٥
إضافات خلال السنة	٢٧،٧٥٩	–
الحصة في خسائر السنة	(٣٢٠)	(٥١)
في ٣١ ديسمبر	**٣١،٩٦٣**	٤،٥٢٤

		حصة الملكية الفعلية		
الإسم	**دولة التأسيس**	**٢٠٢٠**	٢٠١٩	**النشاط**
أملاك ٢	مملكة البحرين	٢٣،٥١٪	٢٣،٥١٪	استثمارات عقارية
شركة المشاريع العقارية كبيتال	مملكة البحرين	٣٠،٠٠٪	٣٠،٠٠٪	عقارات قيد التطوير
NS١٢	مملكة البحرين	٢٨،٤١٪	٢٨،٤١٪	استثمارات عقارية
لاجون للتطوير العقاري	مملكة البحرين	٢٢،٩٧٪	–	استثمارات عقارية
فنادق العرين ش.ش.و	مملكة البحرين	٥٠،٠٠٪	–	قطاع الضيافة

خلال السنة، اشترت المجموعة من الشركة الأم حصة تبلغ ٥٠٪ من فندق العرين ش.ش.و، وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في قطاع الضيافة، وذلك كجزء من اكتتاب الشركة الأم في معاملة مضاربة ثانوية (أسهم رأس مال إضافية من الفئة الأولى) صادرة عن المصرف (إيضاح ٣٥). يعتبر الاستثمار كمشروع مشترك استناداً إلى اتفاقية المساهمين.

١٤. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
موجودات مستحوذ عليها	١٥،٧٠٨	١٣،٥١٣
ربح مستحق على صكوك	٣،٨٣٦	٣،٢٥٠
مستحق من الاستثمارات	١،٠٤٤	٩٨٥
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٠٨	٧٧٦
ذمم مدينة أخرى*	٦،٤٥٠	٥،٤٤٥
	٢٧،٦٤٦	٢٣،٩٦٩

** الذمم المدينة الأخرى هي صافي مخصص انخفاض القيمة البالغ ١،٧٤٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١،٧٤٢ ألف دينار بحريني).*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٥. عقارات ومعدات

	أرض	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال جارية	٢٠٢٠ الإجمالي	٢٠١٩ الإجمالي
التكلفة							
في ١ يناير	٦،٧١٤	٤،٤٧١	٥،٢٥٤	٥٧٦	١٧٥	**١٧،١٩٠**	١٦،٨٤٣
إضافات	–	٧	١٥٢	١	١١١	**٢٧١**	٤٥٢
استبعادات	–	(١،٣)	–	–	(١١)	**(١١٤)**	(١٠٥)
تحويل	–	–	٨١	–	(٨١)	**–**	–
في ٣١ ديسمبر	**٦،٧١٤**	**٤،٣٧٥**	**٥،٤٨٧**	**٥٧٧**	**١٩٤**	**١٧،٣٤٧**	١٧،١٩٠
الإستهلاك المتراكم							
في ١ يناير	–	٤،٣٥٠	٤،٥٨٣	٥٠٧	–	**٩،٤٤٠**	٨،٩٧٨
إستهلاك السنة (إيضاح ٢٢)	–	٤٧	٤٦٦	٣٦	–	**٥٤٩**	٥٦٧
استبعادات	–	(٩٢)	–	–	–	**(٩٢)**	(١٠٥)
في ٣١ ديسمبر	**–**	**٤،٣٠٥**	**٥،٠٤٩**	**٥٤٣**	**–**	**٩،٨٩٧**	٩،٤٤٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٦،٧١٤**	**٧٠**	**٤٣٨**	**٣٤**	**١٩٤**	**٧،٤٥٠**	٧،٧٥٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦،٧١٤	١٢١	٦٧١	٦٩	١٧٥	٧،٧٥٠	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٦. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
مؤسسات غير مالية	٩٦،٦٣٥	٥١،٦٦٠
أفراد	١١٧،٦٠٨	٨٢،٩٩٤
	٢١٤،٢٤٣	١٣٤،٦٥٤

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة ووكالة، وتظهر صافي من أرباح مؤجلة بقيمة ٥،٦٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٥،٢١٨ ألف دينار بحريني).

١٧. قروض لأجل

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان لدى المصرف خمسة تسهيلات مرابحة الأجل بمبلغ ٧٥،٤٧٧ ألف دينار بحريني مضمونة باستثمارات في صكوك بقيمة ١١٣،٩٥٢ ألف دينار بحريني.

١٨. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أرباح مضاربات مستحقة	٥،٥٨١	٨،٩١١
مقدم مستلم من عملاء	٤٤٣	٣،٢٧٤
ذمم دائنة للموظفين	٢٦٩	١،٢٥١
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع	٦٩٦	٧١٤
مستحقات عقود إستصناع	٢٧	٢٧
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٦،٢٥٣	٥،٦٢١
	١٣،٢٦٩	١٩،٧٩٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٩. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إيداعات و قروض من مؤسسات مالية – وكالة	–	١٠،٣٥٥
مضاربة	٤٢٥،٣٤٩	٥١١،٨٣٥
	٤٢٥،٣٤٩	٥٢٢،١٩٠

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أرصدة لدى البنوك	٣٣،٢٨٠	٤٢،٦٠١
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	١٥،٤١٤	٢٥،٤٣٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧،٧٢٠	٦٥،٥٠٨
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون – صكوك	٢٦١،١٣٢	١٩٥،٠٥٠
موجودات التمويلات	٩٧،٨٠٣	١٩٣،٦٠١
	٤٢٥،٣٤٩	٥٢٢،١٩٠

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: لاشيء). لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة إلى صندوق أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية.

لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لأصحاب حسابات الأستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة و أصحاب حسابات الاستثمار:

	٢٠٢٠		٢٠١٩
	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار
مضاربة شهرية *	٨٧.٩٦٪	١٢،٠٤٪	٨٠،٦١٪	١٩،٣٩٪
مضاربة ٣ شهور	٧٥،٣٥٪	٢٤،٦٥٪	٦٥،٣٨٪	٣٤،٦٢٪
مضاربة ٦ أشهر	٧١،٥٧٪	٢٨،٤٣٪	٦٠،٠٠٪	٤٠،٠٠٪
مضاربة ١٢ شهر	٦٢،٥٠٪	٣٧،٥٠٪	٤٢،٩٦٪	٥٧،٠٤٪
مضاربة ١٨ شهر	٦٠،٠٩٪	٣٩،٩١٪	٣٨،٦٥٪	٦١،٣٥٪
مضاربة ٢٤ شهر	٦٧،٣٥٪	٣٢،٦٥٪	٤٣،١١٪	٥٦،٨٩٪
مضاربة ٣٦ شهر	٥٥،٧٢٪	٤٤،٢٨٪	٣٢،٣٧٪	٦٧،٦٣٪

** تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب*

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لأصحاب حسابات الاستثمار ٦٠،٧٢٪ (٢٠١٩: ٤٦،٥٦٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٣،١٧٪ (٢٠١٩: ١٢،٨٣٪).

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
٨٩٢,١١٩,٤٨٠ سهم عادي (٢٠١٩: ١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	٨٩,٢١٢	١٠٥,٠٠٠

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠، قرر المساهمون شطب خسائر بمبلغ ١٥,٧٨٨ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع، من خلال تخفيض عدد الأسهم. يوجد لدى المجموعة فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية، ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة تبلغ ٩٢,٠٤٨,٠٠٤ سهماً (٢٠١٩: ١٠٥,٥٧٣,٤٧٦ سهماً).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الفئات *	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)**
أقل من ١٪	١١٧,٤١٧,٨١٤	٥٤١	١٣.١٦
١٪ إلى أقل من ٥٪	١٠٤,٨٨٠,٩١٠	٥	١١.٧٦
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	١٧٥,٤٩٠,٢٦٤	٢	١٩.٦٧
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	–	–	–
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	–	–	–
٥٠٪ وأكثر	٤٩٤,٣٣٠,٤٩٢	١	٥٥.٤١
	٨٩٢,١١٩,٤٨٠	**٥٤٩**	**١٠٠.٠٠**

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الفئات *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	١٣٧,٧٦٥,٤٧٦	٦٠٤	١٣.١٢
١٪ إلى أقل من ٥٪	١٢٢,٠٤٩,٥٥٥	٥	١١.٦٢
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٢٩٦,٦٩٤,٠٥١	٣	٢٨.٢٦
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	–	–	–
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	١	٤٧
٥٠٪ وأكثر	–	–	–
	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦١٣	١٠٠.٠٠

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٩٤,٣٣٠,٤٩٢	٥٥.٤١
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	٨٨,٤١١,٥٤٠	٩.٩١
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة	الإمارات	٨٧,٠٧٨,٧٢٤	٩.٧٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	٤٧.٠٠
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة	الإمارات	١٠٤,٧٧٩,١١٠	٩.٩٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	١٠٣,٥٩٢,٥١٦	٩.٨٧
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	٨٨,٣٢٢,٤٢٥	٨.٤١

** هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.*

٢١. تكلفة الموظفين

	٢٠٢٠	٢٠١٩
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٤,٩٧٤	٧,٠٧٣
مصروفات تأمينات إجتماعية	٨٣٥	٩٦٤
مصروفات الموظفين الأخرى	٦٥	١٢١
	٥,٨٧٤	٨,١٥٨

٢٢. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
تكلفة المَكاتب	٧٧٣	١,٠٥٩
تكاليف إعلانات وتسويق	١٥٧	٦٦٠
أتعاب مهنية	٧٤٣	١,١٩٤
مصروفات تقنية المعلومات	٥٤٩	٥٣٦
مصروفات مجلس الإدارة	٢١٦	٢٤٤
مصروفات الإتصالات	١٣٥	٢٨٦
مصروفات قنوات التوزيع	٦٦٣	٥٨٩
مصروفات إستهلاك	٥٤٩	٥٦٧
مصروفات إدارية أخرى	٧٣٨	٩٠١
	٤,٥٢٣	٦,٠٣٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٣. صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية	(٢)	(٥٠)
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٢،٧١١	١٦،٢٣
استثمارات في صكوك (إيضاح ٩)	٤٠١	٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	٧٦٢	٧٦٥
استثمارات في أوراق مالية (إيضاح رقم ١١)	٥٠٠	٢،٦٦٧
استثمارات عقارية (إيضاح رقم ١٢)	–	٣٠٠
موجودات أخرى	–	٧٨٨
إلتزامات وضمانات مالية	(٣١)	(١١٢)
	٤،٣٤١	٢٠،٣٨٩

٢٤. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

خلال ٢٠١٨، أسست المجموعة صندوق ائتمان، تحت إسم صندوق ائتمان موظفي المصرف الخليجي التجاري ("صندوق الائتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان صندوق الإتمان يحتفظ بما مجموعه ٣،٦٣٦،٤٦٤ سهماً (٢٠١٩: ١،٩٨٠،٩٦٠ سهماً). خلال السنة، تم منح ٢،٨٢٧،٢٧٥ سهماً (٢٠١٩: ١،١٨٢،٥١٦ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام، وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قامت المجموعة بتحويل ٨٩٦،٦٣٤ سهماً للموظفين (٢٠١٩: ١،٤٦٥،٩٩٧).

خلال السنة، قرر المساهمون شطب خسائر بمبلغ ١٥،٧٨٨ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع، من خلال تخفيض عدد الأسهم (إيضاح ٢٠). تم تخفيض عدد الأسهم المملوكة للصندوق بمقدار ٢٩٧،٨٦٢ سهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٥. التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة عن جائحة الكورونا (Covid-19).

ا. الأحكام

أ) وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ي)(ا) وإيضاح (٣٥).

أثر جائحة الكورونا (Covid-19)

في مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة الكورونا (كوفيد ١٩). كان لجائحة كالورونا (كوفيد ١٩) وتدابير المتخذة لاحتواء تفشي الوباء أثراً جوهرياً على الاقتصاد المحلي والعالمي، وسلاسل التوريد، والأسواق المالية.

أخذت المجموعة بالاعتبار أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) وتقلبات السوق ذات الصلة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. في حين أن المنهجيات والفرضيات المطبقة لقياس البنود المختلفة في البيانات المالية تظل بدون تغيير عن تلك المطبقة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٠، فإن أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) أدى لتطبيق المزيد من الاحكام والاجتهادات، وإدراج تقديرات وفرضيات خاصة بجائحة الكورونا (كوفيد ١٩).

بشكل أساسي، فقد أدى ذلك لتحديث الفرضيات الاقتصادية للمجموعة، المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم انخفاض القيمة للموجودات غير المالية الأخرى. يستمر تطبيق إطار إدارة المخاطر وإدارة رأس المال الخاص بالمجموعة، وتواصل المجموعة مراقبة أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) على المخاطر ورأس المال الخاصة بالمجموعة. يتم تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر غير المالية الناتجة من قيود الحركة المحلية والعالمية، وعمل الموظفين عن بعد، والأطراف المقابلة، والعملاء والموردين، وحوكمتها من خلال تطبيق إطار إدارة المخاطر للمجموعة في الوقت المناسب.

القروض والسلفيات

وفقاً لإجراءات المساعدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، قدمت المجموعة عدداً من إجراءات الدعم للعملاء المتأثرين بجائحة الكورونا (كوفيد ١٩)، بما في ذلك تأجيل أقساط القروض بدون احتساب أي فوائد للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر، والتي تم تمديدها لاحقاً لأربعة أشهر أخرى مع احتساب الفوائد.

مخصص انخفاض القيمة على القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة

عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي. منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تم تعديل مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقق العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة الكورونا، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تم معايرة نماذج المجموعة لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمُدخلات. أصدرت الجهات التنظيمية الدولية إرشادات، لأخذ الظروف الاستثنائية لجائحة الكورونا بالاعتبار. ويشمل ذلك اعتبار الدعم الحكومي والدرجة العالية للشكوك المحيطة الاتجاهات التاريخية طويلة الأجل المستخدمة لتحديد المعلومات التطلعية المعقولة والقابلة للدعم، بالإضافة لتقييم التدهور الائتماني المعني، وترحيل الأرصدة إلى مراحل تقدمية.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. لم يتم اعتبار استخدام برنامج تأجيل دفع الأقساط كمؤشر على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو ترحيلاً للمراحل لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، نظراً لأن الغرض من هذه البرامج هو إتاحة تخفيف مؤقت للتدفقات النقدية لعملاء المجموعة المتأثرين بجائحة الكورونا.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة نتيجة لجائحة الكورونا، أو على المدى الطويل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٥. التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام (يتبع)

ب. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه: ١) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو ٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (جـ) (١)).

ج. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - (راجع إيضاح رقم ٥(ي) (٢)).

٢. **التقديرات**

أ) الإنخفاض في قيمة موجودات التمويلات المحتسبة بالتكلفة المطفأة

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥(ي) وإيضاح (٣٥).
- الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير النفقات النقدية القابلة للاسترداد.

ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة (المستوى الثالث) – راجع)إيضاح رقم ٥(ج)(٤) و(إيضاح رقم ٣٤).

ج) تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية(إيضاح رقم ٥(ح)، ٥(ك) و(إيضاح ١٢).

٢٦. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢٦٧،٩٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢٦٢،٢٥ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠١٩: لاشيء) لإدارة هذه الموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

خلال السنة، دخلت المجموعة في معاملة مقايضة مع الشركة الأم، من خلال تحويل موجودات بقيمة ٤٦،٤ مليون دينار بحريني مكونة من موجودات التمويلات بقيمة ٢٧،٧ مليون دينار بحريني وصكوك بقيمة٧،٥ مليون دينار بحريني وأستثمارات في أوراق مالية بقيمة ١١،٢ مليون دينار بحريني في مقابل حصة ٨٦٪ من شركة HH للضيافة ش.ش.و. و هي شركة بحرينية تأسست لامتلاك فندق قيد الإنشاء في مملكة البحرين . تم تحديد المعاملة على أساس أية استحواذ على موجود ولم تنتج من المعاملة اي أرباح أو خسائر للمجموعة. تم احتساب العقار قيد التطوير بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شركات زميلة	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	المجموع
معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة			
رسوم اكتتاب على مضاربة ثانوية	–	١٢،١٠٠	١٢،١٠٠
مضاربة ثانوية	–	٦٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠
نقد مستلم من الفئة الأولى لرأس المال	–	٢٣،٦٠٠	٢٣،٦٠٠
استثمار في شركة زميلة	٢٤،٥٠٠	–	٢٤،٥٠٠
شراء عقارات قيد التطوير	–	٦٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠
بيع موجودات التمويلات	–	٤٦،٣٧٦	٤٦،٣٧٦
تحويل موجودات التمويلات	–	١٨،٤٣٣	١٨،٤٣٣
توزيع الأرباح على حاملي إصدار رأس مال الفئة لأولى	–	٢،٨٣٤	٢،٨٣٤

تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لا شيء (٢٠١٩: احتفظ مدير واحد بـ ١،٠٥٠،٧٦٣ سهمًا تمثل أقل من ١٪ من إجمالي الأسهم القائمة للبنك).

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**٢٣٦**	٢٥٤
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**١،٤٥٢**	١،١٥٠

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض	**٢٢٨**	٤٢٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	–	٣،٥٧٦	٦،٦٧١	–	**١٠،٢٤٧**
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢،٢٨٤	١٨،٥٣٧	**٢٠،٨٢١**
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١،٩٦٣	–	–	–	**٣١،٩٦٣**
موجودات أخرى	١١٧	–	–	٨٢٥	**٩٤٢**
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية – غير مالية وأفراد	–	٢،١٠٥	٤٢،٤٣٨	–	**٤٤،٥٤٣**
حسابات جارية للعملاء	١٣٥	٨٥	٦،٧٨٤	١،٢١١	**٨،٢١٥**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤١٣	٢٤١	٧٩،٨٤٦	٣٢٧	**٨٠،٨٢٧**
مطلوبات أخرى	–	–	١،٣٠	–	**١،٣٠**

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	–	٢،٠١٧	٥،٧١٠	–	٧،٧٢٧
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢،٢٨٤	١٨،٠٥١	٢٠،٣٣٥
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤،٥٢٤	–	–	–	٤،٥٢٤
موجودات أخرى	١٢١	–	–	٨٦٥	٩٨٦
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية – غير مالية وأفراد	–	١،٧٨٤	–	–	١،٧٨٤
حسابات جارية للعملاء	١٩٤	٦١	٥،٦٣٤	١،٢٠٧	٧،٠٩٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠٤	٥٩٨	١٢٢،٨٨٠	٣٨٠	١٢٤،٢٦٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٠	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	–	١٠٠	٩٨٧	–	**١،٠٨٧**
رسوم وإيرادات أخرى	(٣٢٠)	–	٢	–	**(٣١٨)**
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	١٠٠	١،٩٣٧	–	**٢،٠٣٧**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٤	٢	١،٨٢٠	٩	**١،٨٤٥**
تكلفة الموظفين	–	١،٤٥٢	–	–	**١،٤٥٢**
مصروفات أخرى	–	–	–	٢٥	**٢٥**

٢٠١٩	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	–	١٢٨	٣٧٣	–	٥٠١
رسوم وإيرادات أخرى	(٤٢)	–	–	–	(٤٢)
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	–	٢،٩٣١	–	٢،٩٣١
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٥	١٨	٤،١٥٣	١١	٤،١٩٧
تكلفة الموظفين	–	١،١٥٠	–	–	١،١٥٠
مصروفات أخرى	–	–	–	٣٢	٣٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التى تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	٢٠٢٠	٢٠١٩
الربح العائد للشركة الأم للسنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	٧,٩٨٦	(١٤,٩٣٧)
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)	٨٠٣,٨٧٤	٨٠٤,٨٢٠
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	٩,٩٤	(١٨,٥٦)

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفضًة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢٩. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٠. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقِرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٢٤٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢٢٢ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ٢٣٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢١٨ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٦ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠١٨ فلس لكل سهم (٢٠١٩: ٤ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠٠٣ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة مبلغ ١,٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٠,٤ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إستناداً إلى ٠,٠١٨ فلس للسهم الواحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات وتكبد مصروفات، ويقوم صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة) بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة، وإدارة أموال). كما تقدم المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها، أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٣ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تسعى المجموعة لإلغاء قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	٨٣،١٥	–	**٨٣،١٧**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٩،٢	١٦،٨١٨	–	**١٧،٧٢٠**
موجودات التمويلات	–	٣،٧٠٧،٧١٧	–	**٣،٧٠٧،٧١٧**
استثمارات في صكوك	–	٢٦١،١٣٢	–	**٢٦١،١٣٢**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٣٩،٧٥٤	–	**١٣٩،٧٥٤**
استثمارات في أوراق مالية	٥٥،٨٩٢	–	–	**٥٥،٨٩٢**
استثمارات عقارية	٨٣،٣٠٣	–	–	**٨٣،٣٠٣**
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١،٩٦٣	–	–	**٣١،٩٦٣**
موجودات أخرى	١٦،٠٦٩	٤،٨٩٤	٦،٦٨٣	**٢٧،٦٤٦**
عقارات ومعدات	–	–	٧،٤٥٠	**٧،٤٥٠**
إجمالي موجودات القطاع	**١٨٨،١٣١**	**٨١٣،٣٣٠**	**١٤،١٣٣**	**١،١٥،٥٩٤**
إيداعات من مؤسسات مالية	–	٧٩،٥٤٥	–	**٧٩،٥٤٥**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	٢١٤،٢٤٣	–	**٢١٤،٢٤٣**
قروض لأجل	–	٧٥،٤٧٧	–	**٧٥،٤٧٧**
حسابات جارية للعملاء	٩،٢	٥٤،٧٧٤	–	**٥٥،٦٧٦**
مطلوبات أخرى	١،٥٩١	٨،٣٦٤	٣،٣١٤	**١٣،٢٦٩**
إجمالي مطلوبات القطاع	**٢،٤٩٣**	**٤٣٢،٤٠٣**	**٣،٣١٤**	**٤٣٨،٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**–**	**٤٢٥،٣٤٩**	**–**	**٤٢٥،٣٤٩**
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	**١٠،٦٨١**	**–**	**–**	**١٠،٦٨١**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠٢٠	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	(١٧٥)	٣٠,٠٩٦	–	**٢٩,٩٢١**
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٨	٥٢٣	–	**٥٥١**
إيراد من الصكوك	–	١٥,٢٤٢	–	**١٥,٢٤٢**
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٣٦٦	–	–	**٣٦٦**
رسوم وإيرادات أخرى	(٣٠٨)	٢,٤٢٥	–	**٢,١١٧**
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**(٨٩)**	**٤٨,٢٨٦**	**–**	**٤٨,١٩٧**
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	–	(٢١,٥٧٥)	–	**(٢١,٥٧٥)**
حصة المصرف كمضارب	–	٩,٢٨٩	–	**٩,٢٨٩**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**–**	**(١٢,٢٨٦)**	**–**	**(١٢,٢٨٦)**
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(١٢,٤٧٢)	–	(١٢,٤٧٢)
مصروفات التمويل على قروض لأجل	–	(٧٩٦)	–	(٧٩٦)
إجمالي إيرادات القطاع	**(٨٩)**	**٢٢,٧٣٢**	**–**	**٢٢,٦٤٣**
تكلفة الموظفين	٥٨٧	٢,٣٥٠	٢,٩٣٧	**٥,٨٧٤**
مصروفات تشغيلية أخرى	٩٣	٨٢٥	٣,٦٠٥	**٤,٥٢٣**
إجمالي مصروفات القطاع	**٦٨٠**	**٣,١٧٥**	**٦,٥٤٢**	**١٠,٣٩٧**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٧٦٩)**	**١٩,٥٥٧**	**(٦,٥٤٢)**	**١٢,٢٤٦**
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٥٠٠)**	**(٣,٨٤١)**	**–**	**(٤,٣٤١)**
نتائج القطاع	**(١,٢٦٩)**	**١٥,٧١٦**	**(٦,٥٤٢)**	**٧,٩٠٥**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	١.٤،٣٧٥	–	١.٤،٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١،١٨٤	٦٤،٣٢٤	–	٦٥،٥٠٨
موجودات التمويلات	–	٣٢٤،٣٥٥	–	٣٢٤،٣٥٥
استثمارات في الصكوك	–	١٩٥،٠٥٠	–	١٩٥،٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٤٦،١٩٩	–	١٤٦،١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	٤٣،٩٨٩	–	–	٤٣،٩٨٩
استثمارات عقارية	٢٤،٠٣٢	–	–	٢٤،٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤،٥٢٤	–	–	٤،٥٢٤
موجودات أخرى	١٣،٩٠٦	٤،١٨٢	٥،٨٨١	٢٣،٩٦٩
عقارات ومعدات	–	–	٧،٧٥٠	٧،٧٥٠
إجمالي موجودات القطاع	٨٧،٦٣٦	٨٣٨،٤٨٥	١٣،٦٣١	٩٣٩،٧٥٢
إيداعات من مؤسسات مالية	–	١١٧،٠٩٨	–	١١٧،٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	١٣٤،٦٥٤	–	١٣٤،٦٥٤
قروض لأجل	–	–	–	–
حسابات جارية للعملاء	١،١٨٤	٥٦،٩٢١	–	٥٨،١٠٥
مطلوبات أخرى	١،٨٤٧	١٣،٦٤٧	٤،٣٠٤	١٩،٧٩٨
إجمالي مطلوبات القطاع	٣،٠٣١	٣٢٢،٣٢٠	٤،٣٠٤	٣٢٩،٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	–	٥٢٢،١٩٠	–	٥٢٢،١٩٠
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١٠،٦٨١	–	–	١٠،٦٨١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠٢	٣١،٢٣٢	–	٣١،٣٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٣٩	٢،١٤٤	–	٢،١٨٣
إيراد من الصكوك	–	١٠،٠٣١	–	١٠،٠٣١
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	(١،٦٨٧)	–	–	(١،٦٨٧)
رسوم وإيرادات أخرى	(٥١)	٥،٧٧٧	–	٥،٧٢٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	(١،٥٩٧)	٤٩،١٨٤	–	٤٧،٥٨٧
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	–	(٢٧،٠٥٩)	–	(٢٧،٠٥٩)
حصة المصرف كمضارب	–	٨،٤٥٧	–	٨،٤٥٧
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	–	(١٨،٦٠٢)	–	(١٨،٦٠٢)
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(٨،١٨٨)	–	(٨،١٨٨)
مصروفات التمويل على قروض لأجل	–	(١،٢٤١)	–	(١،٢٤١)
إجمالي إيرادات القطاع	(١،٥٩٧)	٢١،١٥٣	–	١٩،٥٥٦
تكلفة الموظفين	٨١٦	٣،٢٦٣	٤،٠٧٩	٨،١٥٨
مصروفات تشغيلية أخرى	١٠١	١،٢٦٢	٤،٦٧٣	٦،٠٣٦
إجمالي مصروفات القطاع	٩١٧	٤،٥٢٥	٨،٧٥٢	١٤،١٩٤
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢،٥١٤)	١٦،٦٢٨	(٨،٧٥٢)	٥،٣٦٢
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢،٩٦٨)	(١٧،٤٢١)	–	(٢٠،٣٨٩)
نتائج القطاع	(٥،٤٨٢)	(٧٩٣)	(٨،٧٥٢)	(١٥،٠٢٧)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٢. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٥,٢٣٨	١,٨٧٥	٣,٩١٨	١,٩٨٦	–	**٨٣,٠١٧**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	–	–	–	–	**١٧,٧٢٠**
موجودات التمويلات	٤٣,٣٩٧	١٨,٨٣٩	٣٧,٥٤٩	١٢٣,٠٥٧	٨٤,٨٧٥	**٣٠٧,٧١٧**
استثمارات في الصكوك	٢٤٩,٧١٦	١١,٤١٦	–	–	–	**٢٦١,١٣٢**
موجودات مشتراة لغرض التأجير						
(شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٥,٢٦٦	٣,٧٢٤	٧,٤٥٧	٣٢,٨٨٤	٩٠,٤٢٣	**١٣٩,٧٥٤**
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢٢,٦٢٢	١٥,٥٤٩	١٧,٧٢١	**٥٥,٨٩٢**
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٨٣,٣٠٣	**٨٣,٣٠٣**
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	٩٢٣	١,٩٨١	–	٢٩,٠٥٩	**٣١,٩٦٣**
موجودات أخرى	٩٥٣	٢,٠٦	٦١	٢٦,٤٢٦	–	**٢٧,٦٤٦**
عقارات ومعدات	–	–	–	–	٧,٤٥٠	**٧,٤٥٠**
إجمالي الموجودات	**٣٩٢,٢٩٠**	**٣٦,٩٨٣**	**٧٣,٥٨٨**	**١٩٩,٩٠٢**	**٣١٢,٨٣١**	**١,٠١٥,٥٩٤**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣٢,٩٠٦	٣٤,٩٤٨	٨,٠٧٧	٣,٦١٤	–	**٧٩,٥٤٥**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٨٦,٧٠٨	٦٢,٧٠٨	٤٥,٧٩٥	١٤,٣٦٩	٤,٦٦٣	**٢١٤,٢٤٣**
قروض لأجل	٦٧,٩١٥	٧,٥٦٢	–	–	–	**٧٥,٤٧٧**
حسابات جارية للعملاء	١٧,١١٧	٥,٤١٩	٥,٨٨٤	٦,٧٢٤	٢٠,٥٣٢	**٥٥,٦٧٦**
مطلوبات أخرى	٤,٩١٨	١,٦٥١	١,٥٨٩	٥,١١١	–	**١٣,٢٦٩**
إجمالي المطلوبات	**٢٠٩,٥٦٤**	**١١٢,٢٨٨**	**٦١,٣٤٥**	**٢٩,٨١٨**	**٢٥,١٩٥**	**٤٣٨,٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٩٥,٨٢٩	٧٣,٣٠٨	١٠٧,٨٩٢	٧٣,٠٩٣	٧٥,٢٢٧	**٤٢٥,٣٤٩**
حسابات الاستثمار المقيدة	–	–	–	١٠,٦٨١	–	**١٠,٦٨١**
إلتزامات و ضمانات مالية	**٦,٨٩٦**	**٤,٧٩٦**	**٥,٤٩٥**	**١٧,٤٥٩**	**٦,٩٢٣**	**٤١,٥٦٩**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٢. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٠٠٦٠٥	٤٠٧٢٧	٥٠٤٨٥	٣٠٥٥٩	–	١٠٤٠٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥٠٥٠٨	–	–	–	–	٦٥٠٥٠٨
موجودات التمويلات	٧٥٠٦٣٤	٢٤٠١٦٨	٣٨٠٤٢٥	١٢١٠٥٠٩	٦٤٠٦١٩	٣٢٤٠٣٥٥
استثمارات في الصكوك	١٩٥٠٠٥٠	–	–	–	–	١٩٥٠٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦٠١٠٦	١١٠١٩١	٨٠٣٥٨	٣٨٠٧٢٩	٨١٠٨١٥	١٤٦٠١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٧٠٠٥٦	١٥٠٥٤٩	٢١٠٣٨٤	٤٣٠٩٨٩
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٢٤٠٠٣٢	٢٤٠٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	٩٢٣	١٠٩٨١	–	١٠٦٢٠	٤٠٥٢٤
موجودات أخرى	٨٤٤	١٣٨	١٢	٢٢٠٩٧٥	–	٢٣٠٩٦٩
عقارات ومعدات	–	–	–	–	٧٠٧٥٠	٧٠٧٥٠
إجمالي الموجودات	٤٣٣٠٧٤٧	٤١٠١٤٧	٦١٠٣١٧	٢٠٢٠٣٢١	٢٠١٠٢٢٠	٩٣٩٠٧٥٢
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	–	١٥٠٦٣٧	١٠١٠٤٦١	–	١١٧٠٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٧٠٩١٤	٣٩٠٦٢٣	٤١٠٥٩٤	١٢٠٢٣٢	٣٠٢٩١	١٣٤٠٦٥٤
قروض لأجل	–	–	–	–	–	–
حسابات جارية للعملاء	١٧٠٨٦٤	٥٠٦٥٥	٦٠١٤١	٧٠٠١٨	٢١٠٤٢٧	٥٨٠١٠٥
مطلوبات أخرى	٦٠٧٣١	٢٠١٦٤	٣٠٣٠٥	٧٠٥٩٨	–	١٩٠٧٩٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٢٤٠١٧٢	٨٦٠٣١١	١٢٦٠١١٥	٩٢٠٨٥٥	٩٢٠٧٣٧	٥٢٢٠١٩٠
حسابات الاستثمار المقيدة	–	–	–	١٠٠٦٨١	–	١٠٠٦٨١
إلتزامات و ضمانات مالية	٣٢٠٤٢٢	٧٠٥٧٩	٥٠٢٠٣	٣٥٠٤٠٦	١٠٢	٨٠٠٧١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨٣,٠١٧	–	–	٨٣,٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	–	–	١٧,٧٢٠
موجودات التمويلات	٤,٤٢٠	٨٩,٥٣٢	٢١٣,٧٦٥	٣٠٧,٧١٧
استثمارات في الصكوك	١,١٣٧	٢١,١٧٧	٢٣٨,٨١٨	٢٦١,١٣٢
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٢٧,٣٣٣	١٢,٤٢١	١٣٩,٧٥٤
استثمارات في أوراق مالية	٢٢,٧٨٥	٢٨,٩٥٢	٤,١٥٥	٥٥,٨٩٢
استثمارات عقارية	–	٨٣,٣٠٣	–	٨٣,٣٠٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	٣١,٩٦٣	–	٣١,٩٦٣
موجودات أخرى	١,٤٠٠	١٦,٩٨٢	٩,٢٦٤	٢٧,٦٤٦
عقارات ومعدات	–	٦,٧٣٩	٧١١	٧,٤٥٠
إجمالي الموجودات	**١٣٠,٤٧٩**	**٤٠٥,٩٨١**	**٤٧٩,١٣٤**	**١,٠١٥,٥٩٤**
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	٧٩,٥٤٥	–	–	**٧٩,٥٤٥**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١,٢٠٩	٤٢,٧٩٨	١٧٠,٢٣٦	**٢١٤,٢٤٣**
قروض لأجل	٧٥,٤٧٧	–	–	**٧٥,٤٧٧**
حسابات جارية للعملاء	٨٤٨	٨,٥٢٤	٤٦,٣٠٤	**٥٥,٦٧٦**
مطلوبات أخرى	–	٣٩٨	١٢,٨٧١	**١٣,٢٦٩**
إجمالي المطلوبات	**١٥٧,٠٧٩**	**٥١,٧٢٠**	**٢٢٩,٤١١**	**٤٣٨,٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**٢٠,٣٤٣**	**٥٩,١٧١**	**٣٤٥,٨٣٥**	**٤٢٥,٣٤٩**
حسابات الاستثمار المقيدة	–	٩,٦٨٨	٩٩٣	**١٠,٦٨١**
إلتزامات وضمانات مالية	–	١٥,٠١٥	٢٦,٥٥٤	**٤١,٥٦٩**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ) القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠٤،٣٧٦	–	–	١٠٤،٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥،٥٠٨	–	–	٦٥،٥٠٨
موجودات التمويلات	٧،٨٥٧	٧٢،٠٤٣	٢٤٤،٤٥٥	٣٢٤،٣٥٥
استثمارات في الصكوك	١١،٧٣٧	٧،٥٣٩	١٧٥،٧٧٤	١٩٥،٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٣٣،٦٥٧	١٢،٥٤٢	١٤٦،١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	١١،١٧٤	٢٩،١٤٧	٣،٦٦٨	٤٣،٩٨٩
استثمارات عقارية	–	٢٤،٠٣٢	–	٢٤،٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	٤،٥٢٤	–	٤،٥٢٤
موجودات أخرى	٩٥٤	١٤،٨٧١	٨،١٤٤	٢٣،٩٦٩
عقارات ومعدات	–	٦،٧٣٩	١،٠١١	٧،٧٥٠
إجمالي الموجودات	٢٠١،٦٠٦	٢٩٢،٥٥٢	٤٤٥،٥٩٤	٩٣٩،٧٥٢
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	١١٧،٠٩٨	–	–	١١٧،٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	–	١٣٤،٦٥٤	١٣٤،٦٥٤
قروض لأجل	–	–	–	–
حسابات جارية للعملاء	٤،٦٦١	٧،٤٢٢	٤٦،٠٢٢	٥٨،١٠٥
مطلوبات أخرى	١٧	٥٨٨	١٩،١٩٣	١٩،٧٩٨
إجمالي المطلوبات	١٢١،٧٧٦	٨،٠١٠	١٩٩،٨٦٩	٣٢٩،٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٨،٧٩٢	١١٩،٤٦٣	٣٨٣،٩٣٥	٥٢٢،١٩٠
حسابات الاستثمار المقيدة	–	٩،٦٨٨	٩٩٣	١٠،٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	–	٥١،٧٧٩	٢٨،٩٣٣	٨٠،٧١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٤,٨٧٣	٢,٦٩٣	٥,٤٤٢	٩	–	**٨٣,٠١٧**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	–	–	–	–	**١٧,٧٢٠**
موجودات التمويلات	٣٠٥,٦٠٦	–	–	٢,١١١	–	**٣٠٧,٧١٧**
استثمارات في الصكوك	٢٦١,١٣٢	–	–	–	–	**٢٦١,١٣٢**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٣٩,٦٢٦	–	–	١٢٨	–	**١٣٩,٧٥٤**
استثمارات في أوراق مالية	٢٢,٢٧٥	١٥,٠٨٠	–	١٤,٣٨٣	٤,١٥٤	**٥٥,٨٩٢**
استثمارات عقارية	٨٣,٣٠٣	–	–	–	–	**٨٣,٣٠٣**
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١,٩٦٣	–	–	–	–	**٣١,٩٦٣**
موجودات أخرى	٢٦,٧٠٦	١٣١	–	٨٠٨	١	**٢٧,٦٤٦**
عقارات ومعدات	٧,٤٥٠	–	–	–	–	**٧,٤٥٠**
إجمالي الموجودات	**٩٧٠,٦٥٤**	**١٧,٩٠٤**	**٥,٤٤٢**	**١٧,٤٣٩**	**٤,١٥٥**	**١,٠١٥,٥٩٤**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٧٩,٥٤٥	–	–	–	–	**٧٩,٥٤٥**
إيداعات من مؤسسات غير مالية						
وأفراد	٢١٤,١٥٨	١٠	–	٧٥	–	**٢١٤,٢٤٣**
قروض لأجل	٤٨,٩٤٥	٢٦,٥٣٢	–	–	–	**٧٥,٤٧٧**
حسابات جارية للعملاء	٥٤,٩٤٥	٢٦٠	–	٤٧١	–	**٥٥,٦٧٦**
مطلوبات أخرى	١٣,٢٦٩	–	–	–	–	**١٣,٢٦٩**
إجمالي المطلوبات	**٤١٠,٨٦٢**	**٢٦,٨٠٢**	**–**	**٥٤٦**	**–**	**٤٣٨,٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤١٧,٩١٤	٤٢	–	٧,٣٩٣	–	**٤٢٥,٣٤٩**
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	–	–	–	٩٩٣	**١٠,٦٨١**
إلتزامات وضمانات مالية	٤١,٥٦٩	–	–	–	–	**٤١,٥٦٩**

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩١,٩٧١	١,٥٩٣	١٠,٧٨٦	٢٦	–	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	–	–	–	–	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٣٢٠,٠٨٣	٤,٢٥٨	–	١٤	–	٣٢٤,٣٥٥
استثمارات في الصكوك	١٩٥,٠٥٠	–	–	–	–	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٤٦,١٦٠	–	–	٣٩	–	١٤٦,١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	٢٥,٩٣٨	–	–	١٤,٣٨٣	٣,٦٦٨	٤٣,٩٨٩
استثمارات عقارية	٢٤,٠٣٢	–	–	–	–	٢٤,٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤,٥٢٤	–	–	–	–	٤,٥٢٤
موجودات أخرى	٢٣,٢٠٣	١٥	–	٧٥٠	١	٢٣,٩٦٩
عقارات ومعدات	٧,٧٥٠	–	–	–	–	٧,٧٥٠
إجمالي الموجودات	٩٠٤,٢١٩	٥,٨٦٦	١٠,٧٨٦	١٥,٢١٢	٣,٦٦٩	٩٣٩,٧٥٢
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١١٧,٠٩٨	–	–	–	–	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية						
وأفراد	١٣٤,٦٥٤	–	–	–	–	١٣٤,٦٥٤
قروض لأجل	–	–	–	–	–	–
حسابات جارية للعملاء	٥٧,٢٣٠	٢٥٧	–	٦١٨	–	٥٨,١٠٥
مطلوبات أخرى	١٩,٧٩٨	–	–	–	–	١٩,٧٩٨
إجمالي المطلوبات	٣٢٨,٧٨٠	٢٥٧	–	٦١٨	–	٣٢٩,٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥١٩,٦٥٥	٦٩٤	–	١,٨٤١	–	٥٢٢,١٩٠
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	–	–	–	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٨٠,٧١٢	–	–	–	–	٨٠,٧١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٢٦١،٥٣٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١٩٥،٠٦١ ألف دينار بحريني) بلغت ٢٧٥،٣٦٦ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٢٠٤،١٩٨ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة، وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً ومخصصات انخفاض القيمة، يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية، نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
– أوراق مالية مُهيكلة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	١٥،٠٨٠	–	١٥،٠٨٠
– أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	٤٠،٨١٢	٤٠،٨١٢
	–	**١٥،٠٨٠**	**٤٠،٨١٢**	**٥٥،٨٩٢**

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	–	١١،١٧٤	١١،١٧٤
	–	–	١١،١٧٤	١١،١٧٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. القيمة العادلة (يتبع)

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
في ١ يناير	١١،١٧٤	١٣،١٤٨
إعادة التصنيف بسبب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣)	٣٢،٨١٥	–
خسارة القيمة العادلة في بيان الدخل	(٥٥٦)	(١،٩٧٤)
الحركة في احتياطي صرف العملات الأجنبية	٣٤٨	–
مشتريات	٨،٢٠٥	–
تسويات	(١١،١٧٤)	–
في ٣١ ديسمبر	**٤٠،٨١٢**	١١،١٧٤

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/(النقص) في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	٢،٨١٧	+/- ٥	١٠٣/(١٠٣)
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	١١،٦٦٤	+/- ٥	٧٠٢/(٧٠٢)
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى إجمالي الأصول	١،١٤٢	+/- ٥	٣٢/(٣٢)
التدفقات النقدية المخصومة	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	٧٩٢	+/- ٥ ٪	٢٧/(٢٧)
		١٦،٤١٥		

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/(النقص) في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	١١،١٧٤	+/- ٥	٥٥٩/(٥٥٩)
		١١،١٧٤		

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسئولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار (مخاطر الائتمان والاستثمار)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

الشكوك المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات التمويلية للمجموعة كما يتوقع ان تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، إلا أنه من المتوقع أن تؤثر أزمة جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) على جميع نواحي الاقتصاد، إلى حد ما. ومع ذلك، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، والتجار. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. كما سيكون لتقلب اسعار النفط خلال الجزء الأول من عام ٢٠٢٠ تأثير اقليمي بسبب مساهمته في الاقتصادات الاقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

في سبتمبر ٢٠٢٠، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهاً تنظيمياً آخر لتمديد الإجراءات التنظيمية الامتيازية، أي تأجيل دفع أقساط العملاء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك، سيتم فرض فوائد على العملاء خلال فترة تمديد تأجيل الدفع هذه، وبالتالي لا تتوقع المجموعة خسارة تعديل جوهرية نتيجة للتمديد. من المتوقع أن يؤدي تأجيل دفع الأقساط هذا إلى تأخير التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة للمجموعة لفترة أربعة أشهر. ومع ذلك، ستتخذ الإدارة الخطوات المناسبة للتخفيف من أثرها على وضع السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)
قامت المجموعة بتحديث مدخلاتها وفرضياتها لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (راجع إيضاح رقم ٢٥).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار.

يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الإئتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة الائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وإطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.

- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة جميع طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة الائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسئولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.

- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.

- إدارة التمركزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها، من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تمركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تمركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)/المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.

- الإدارة التصحيحية. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أوالسيولة، أوالسمعة، أو تكاليف الفرض البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	**٣٩,٩٧٧	**٣٩,٩٧٧**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٩,٢٤٨	٩٩٥	–	**١٠,٢٤٣**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٥	١٦,٥٤٠	–	**١٦,٥٦٥**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٨,٥٩٦	١٥,٨٢٦	–	**٢٤,٤٢٢**
٣٠ – ٦٠ يوماً	٨٢	١,٢٥٧	–	**١,٣٣٩**
٦٠ – ٩٠ يوماً	٥٩٥	٤٥٢	–	**١,٠٤٧**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٤١,٩٧٨	١٠,٤٦١	–	**٢٥٢,٤٣٩**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٠٩	٥,٣٣٩	–	**٥,٥٤٨**
إجمالي القيمة الدفترية	**٢٥١,٤٦٠**	**٣٣,٣٣٥**	**٣٩,٩٧٧**	**٣٢٤,٧٧٢**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٧,٢٣٠	١,٩٣٤	٧,٨٩١	**١٧,٠٥٥**
صافي القيمة الدفترية	**٢٤٤,٢٣٠**	**٣١,٤٠١**	**٣٢,٠٨٦**	**٣٠٧,٧١٧**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١٥,٢٠٨	**١٥,٢٠٨**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٠,٧٨٣	١٠,٧٧٣	–	**٢١,٥٥٦**
درجة ٧ قائمة المراقبة	١,٢٥٨	٣٢٠	–	**١,٥٧٨**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٢,٧٨١	٣٦٠	–	**٣,١٤١**
٣٠ – ٦٠ يوماً	٢,٠١٦	١١٠	–	**٢,١٢٦**
٦٠ – ٩٠ يوماً	٧,٢٤٤	١٠,٦٢٣	–	**١٧,٨٦٧**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٣,٦٢٤	١٠,٥٧٩	–	**٩٤,٢٠٣**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٩,٨٩٤	١,٢٩٨	–	**١١,١٩٢**
إجمالي القيمة الدفترية	**١٠٥,٥٥٩**	**٢٢,٩٧٠**	**١٥,٢٠٨**	**١٤٣,٧٣٧**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٤٥	٤٢٤	٣,١٤	**٣,٩٨٣**
صافي القيمة الدفترية	**١٠٥,٠١٤**	**٢٢,٥٤٦**	**١٢,١٩٤**	**١٣٩,٧٥٤**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١,٣١٧	**١,٣١٧**
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٦١,٥٣٩	–	–	**٢٦١,٥٣٩**
إجمالي القيمة الدفترية	**٢٦١,٥٣٩**	**–**	**١,٣١٧**	**٢٦٢,٨٥٦**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٤٠٧	–	١,٣١٧	**١,٧٢٤**
صافي القيمة الدفترية	**٢٦١,١٣٢**	**–**	**–**	**٢٦١,١٣٢**
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٩٥,٧٠٦	–	–	**٩٥,٧٠٦**
إجمالي القيمة الدفترية	٩٥,٧٠٦	–	–	**٩٥,٧٠٦**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	–	–	**–**
صافي القيمة الدفترية	**٩٥,٧٠٦**	**–**	**–**	**٩٥,٧٠٦**
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٧٢٧	**٧٢٧**
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٨,١٠٨	٢,٦٢٧	–	**٤٠,٧٣٥**
درجة ٧ تحت المراقبة	–	١٠٧	–	**١٠٧**
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٨,١٠٨**	**٢,٧٣٤**	**٧٢٧**	**٤١,٥٦٩**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٥٥	٦	٧٦	**٢٣٧**
صافي القيمة الدفترية	**٣٧,٩٥٣**	**٢,٧٢٨**	**٦٥١**	**٤١,٣٣٢**
مجموع صافي القيمة الدفترية	**٧٤٤,٠٣٥**	**٥٦,٦٧٥**	**٤٤,٩٣١**	**٨٤٥,٦٤١**

** تشمل تمويلات تم شراؤها أو مصدرة منخفضة القيمة بقيمة ٢٤,٤٠٥ ألف دينار بحريني.*

*** يشمل ٦,٦٢١ دينار بحريني لأصول الضعف الإئتماني المشتراة أو الناشئة.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٧١،٢٨٩	٧١،٢٨٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٣،٦٢٤	٦،٧٩٠	٥٦	٤٠،٤٧٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	٩	٦،٨٦٧	٦	٦،٨٨٢
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٣٠،٠٤٩	٤٠،٤٧	١٨	٣٤،١١٤
٣٠ - ٦٠ يوماً	١٨	١،٨٥٨	٤١	١،٩١٧
٦٠ – ٩٠ يوماً	٣،٥٦٦	٧،٧٥٢	٣	١١،٣٢١
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٢٩،٠٤١	١٢،١١٧	٧٣٤	٢٤١،٨٩٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	٨٧	١،٧٨٠	١	١،٨٦٨
إجمالي القيمة الدفترية	٢٦٢،٧٦١	٢٧،٥٥٤	٧٢،٠٨٦	٣٦٢،٤٠١
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٤،٥٨١	٢،٧٣٠	٣٠،٧٣٥	٣٨،٠٤٦
صافي القيمة الدفترية	٢٥٨،١٨٠	٢٤،٨٢٤	٤١،٣٥١	٣٢٤،٣٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٣٥،١٣٧	٣٥،١٣٧
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٢،٦٤٨	٧،٥٠١	٧٦٩	٢٠،٩١٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	٣،٢٧٢	–	٣،٢٧٢
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١١،٢٢٠	٧،٤٦٢	١٠٥	١٨،٧٨٧
٣٠ – ٦٠ يوماً	١،٤٢٨	٢،٦٠٩	٦٦٤	٤،٧٠١
٦٠ – ٩٠ يوماً	–	٧٠٢	–	٧٠٢
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٦،٣١٥	٢،٢٤٩	١٠٨	٨٨،٦٧٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	١،٤٢١	–	١،٤٢١
إجمالي القيمة الدفترية	٩٨،٩٦٣	١٤،٤٤٣	٣٦،١٤	١٤٩،٤٢٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٤٠	٣٧٦	٢،٧٠٥	٣،٢٢١
صافي القيمة الدفترية	٩٨،٨٢٣	١٤،٠٦٧	٣٣،٣٠٩	١٤٦،١٩٩

** تشمل تسهيلات تمويلات خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦،٩٠٠ ألف دينار بحريني.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩٥,٠٦١	–	–	١٩٥,٠٦١
إجمالي القيمة الدفترية	١٩٥,٠٦١	–	١,٣١٧	١٩٦,٣٧٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١١	–	١,٣١٧	١,٣٢٨
صافي القيمة الدفترية	١٩٥,٠٥٠	–	–	١٩٥,٠٥٠
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦٤,٥٨٧	–	–	١٦٤,٥٨٧
إجمالي القيمة الدفترية	١٦٤,٥٨٧	–	–	١٦٤,٥٨٧
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢)	–	–	(٢)
صافي القيمة الدفترية	١٦٤,٥٨٥	–	–	١٦٤,٥٨٥
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١,٤١٥	١,٤١٥
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٧٧,٣٠٩	١,٩٥٠	١٣	٧٩,٢٧٢
درجة ٧ تحت المراقبة	–	٢٥	–	٢٥
إجمالي القيمة الدفترية	٧٧,٣٠٩	١,٩٧٥	١,٤٢٨	٨٠,٧١٢
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٧٥	١٧	٧٦	٢٦٨
صافي القيمة الدفترية	٧٧,١٣٤	١,٩٥٨	١,٣٥٢	٨٠,٤٤٤
مجموع صافي القيمة الدفترية	٧٩٣,٧٧٢	٤٠,٨٤٩	٧٦,٠١٢	٩١٠,٦٣٣

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عن السداد للأداة المالية والأصل المشترى لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر عن السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نِسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

بناء على نصيحة لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سددا التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة لجنة الأصول والخصوم بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل معدلات البطالة ومعدلات الربح ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثر (راجع إيضاح رقم ٥). يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على مد فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض ضعيف ائتمانياً /متعثراً، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر عن السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر عن السداد: (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد: (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد: (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر عن السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نَماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	**٤،٩٠٩**	**٣،١٢٣**	**٣٤،٨٣٣**	**٤٢،٨٦٥**
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١،٤٣٠	(٩٧٩)	(٤٥١)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(١٢٢)	٣٦٠	(٢٣٨)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ضعيفة ائتمانية	(٩٩١)	(١،١٦٩)	٢،١٦٠	–
صافي التحويلات	٣١٧	(١،٧٨٨)	١،٤٧١	–
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	٣،٢٢٤	١،٠٢٩	٢،٢٩٢	**٦،٥٤٥**
استرداد/إعادة	–	–	(٢،٧٠٤)	**(٢،٧٠٤)**
شطب	–	–	(١١،٠١٠)	**(١١،٠١٠)**
استبعادات	(١١٣)	–	(١٢،٥٨٤)	**(١٢،٦٩٧)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٨،٣٣٧**	**٢،٣٦٤**	**١٢،٢٩٨**	**٢٢،٩٩٩**

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)	–	–	–	–
إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)	–	–	–	–
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٧،٢٣٠	١،٩٣٤	٧،٨٩١	١٧،٠٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	٥٤٥	٤٢٤	٣،٠١٤	٣،٩٨٣
استثمار في الصكوك (إيضاح ٩)	٤٠٧	–	١،٣١٧	١،٧٢٤
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٥٥	٦	٧٦	٢٣٧
	٨،٣٣٧	**٢،٣٦٤**	**١٢،٢٩٨**	**٢٢،٩٩٩**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٥٠٩٩	٣٩١٨	١٧٢١٤	٢٦٢٣١
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١٣٣٨	(١١١٨)	(٢٢٠)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(٥٠)	٦٤	(١٤)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ضعيفة ائتمانية	(٨٦٣)	(٨٥٦)	١٧١٩	–
صافي التحويلات	(٢٥)	(١٣٧٠)	١٣٩٥	–
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(١٦٥)	٥٧٥	١٦٣٤	١٦٧١٤
استرداد/إعادة	–	–	(٨٠)	(٨٠)
شطب	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤٩٩	٣١٢٣	٣٤٨٣٣	٤٢٨٦٥

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)	١	–	–	١
إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)	١	–	–	١
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٤٥٨١	٢٧٣٠	٣٠٧٣٥	٣٨٠٤٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	١٤٠	٣٧٦	٢٧٠٥	٣٢٢١
استثمار في الصكوك (إيضاح ٩)	١١	–	١٣١٧	١٣٢٨
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٧٥	١٧	٧٦	٢٦٨
	٤٩٩	٣١٢٣	٣٤٨٣٣	٤٢٨٦٥

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على إفتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و٩ و١٠ وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ / بآلاف الدنانير البحرينية

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم أعادة التفاوض بشأنها ألف ١٩,٦٧٦ دينار بحريني (٢٠١٩: ٣٧,٩١٧ ألف دينار بحريني) منها ٦,٠٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١,٠٩٦ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٨٣,٦١٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١٦٦,٠٣٣ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٤٢,٥٥٥ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٩: ٣٦,٦٢٥ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تحديدها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق

تقوم المجموعة بتصنيف موجودات التمويلات و الصكوك في وضع غير مستحق اذا ما انقضى موعد استحقاقها اكثر من ٩٠ يوما، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الاصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ١١,٠١٠ (٢٠١٩: لا شيء) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٦٢٨ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٩٦٤ ألف دولار أمريكي) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة ، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)
الضمانات ***(يتبع)***

	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	١٧،٠١٨	١١،٨٣٨	**٢٨،٨٥٦**	٢،٠١٨١	٣٢،٤٦٤	٥٢،٦٤٥
أخرى	١،١٦٢	–	**١،١٦٢**	١،٨٨٨	–	١،٨٨٨
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٢٣،٣٦٩	٢٢،٩٥٧	**٤٦،٣٢٦**	٣٥،٤٢٠	٢٣،٩٤٩	٥٩،٣٦٩
أخرى	٦٢٨	–	**٦٢٨**	١،١٥٧	–	١،١٥٧
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	١٤٠،٨٦٣	١٠٥،١٧٣	**٢٤٦،٠٣٦**	٩٦،٧٣٠	٨٩،٦٨١	١٨٦،٤١١
أخرى	١٧،٣٣٧	–	**١٧،٣٣٧**	٩،٢٨٠	–	٩،٢٨٠
الإجمالي	**٢٠٠،٣٣٧**	**١٣٩،٩٦٨**	**٣٤٠،٣٤٥**	١٦٤،٦٥٦	١٤٦،٠٩٤	٣١٠،٧٥٠

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٤٩،٧١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٣٠،٥٪).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم ٣٣).

تقوم المجموعة بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي..

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات *(يتبع)*

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
التمركز القطاعي	**موجودات التمويلات**	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	٤,٤٢٠	–	**٤,٤٢٠**	٧,٨٥٧	–	٧,٨٥٧
عقارات	٨٩,٥٣٢	١٢٧,٣٣٣	**٢١٦,٨٦٥**	٧٢,٠٤٣	١٣٣,٦٥٧	٢٠٥,٧٠٠
إنشاءات	٥٦,٦٢٣	–	**٥٦,٦٢٣**	٥١,٠٣٨	–	٥١,٠٣٨
متاجرة	٤٨,٩٥١	–	**٤٨,٩٥١**	٥٧,٢٢٤	–	٥٧,٢٢٤
تصنيع	١٤,٦١٧	–	**١٤,٦١٧**	١٣,٩٥٥	–	١٣,٩٥٥
أخرى	٩٣,٥٧٤	١٢,٤٢١	**١٠٥,٩٩٥**	١٢٢,٢٣٨	١٢,٥٤٢	١٣٤,٧٨٠
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٠٧,٧١٧**	**١٣٩,٧٥٤**	**٤٤٧,٤٧١**	٣٢٤,٣٥٥	١٤٦,١٩٩	٤٧٠,٥٥٤

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بإلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بلتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة

تتطور آثار جائحة الكورونا على السيولة وملف مخاطر التمويل للنظام المصرفي، وتخضع للمراقبة والتقييم المستمرين.

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

تم تمديد إجازات السداد للعملاء ، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة ، تماشياً مع تعليمات مصرف البحرين المركزي من مارس ٢٠٢٠ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تؤخر عطلة الدفع هذه التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة للمجموعة. ومع ذلك ، ستتخذ الإدارة الخطوات المناسبة للتخفيف من تأثيرها على وضع السيولة.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمكافحة آثار جائحة الكورونا ولتخفيف السيولة في القطاع المصرفي بما في ذلك ، إعادة الشراء الميسرة بنسبة صفر بالمائة ، وخفض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪ ؛ وخفض نسبة معدل تغطية السيوله و معدل صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪.

استجابة لتفشي جائحة الكورونا ، تستمر المجموعة في مراقبة جميع متطلبات السيولة والتمويل المقدمة والاستجابة لها. تواصل المجموعة معايرة سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية، بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ / بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة (يتبع)

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل القروض لأجل وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء ، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠٢٠ ٪	٢٠١٩ ٪
٣١ ديسمبر	٣٥.٧٪	٣٣.٧٠
المتوسط للفترة	٣٦.٤٪	٢٩.١١
الحد الأقصى للفترة	٣٩.٩٪	٣٣.٧٠
الحد الأدنى للفترة	٣٣.٦٪	٢٢.٣٢

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم ٣٢).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة المصرف. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن المصرف يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يتعين على المصرف الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ٨٠٪ . كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت نسبة تغطية السيولة للمصرف ١٩٨.٢٨٪.

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة المصرف، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للمصرف، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتمويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يتطلب من المصرف الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ٨٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت صافي نسبة التمويل المستقر للمصرف ١٠٣.٦٥٪.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

تقوم المجموعة بفصل تعرضاتها لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى المجموعة مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لا تقوم المجموعة بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لا تقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	–	–	–	–	**١٧,٧٢٠**
موجودات التمويلات	٤٩,٧٥٨	١٣,٣٨٦	١٦,٩٩٨	٤٨,٩٦٤	١٧٨,٦١١	**٣٠٧,٧١٧**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	٣١	٣٦	١٥	٢,٥٧٦	١٣٧,٠٩٦	**١٣٩,٧٠٤**
استثمارات في صكوك	٢,١٤٧	٥٣٦	١٦,٥٥٦	٦,٨٠٠	٢٣٥,٠٩٣	**٢٦١,١٣٢**
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**٦٩,٦٥٦**	**١٣,٩٥٨**	**٣٣,٠٦٩**	**٥٨,٣٤٠**	**٥٥٠,٨٠٠**	**٧٢٦,٣٢٣**
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣٢,٩٠٦	٣٤,٩٤٨	٨,٠٧٧	٣,٦١٤	–	**٧٩,٥٤٥**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٧٤,١٨٨	٣٢,٧٠٥	٥٩,٩١٨	٤٧,٤٣٢	–	**٢١٤,٢٤٣**
قرض لأجل	٦٧,٩١٥	٧,٥٦٢	–	–	–	**٧٥,٤٧٧**
حسابات جارية للعملاء	١,١٨٨	–	–	–	–	**١,١٨٨**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٤٤,٢٥٦	٤١,٤٧٢	٥١,٨٩٤	١٨٥,١٩٨	٢,٠٧٥	**٤٢٥,٣٤٩**
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٣٢٠,٤٥٣**	**١١٦,٦٨٧**	**١١٩,٨٨٩**	**٢٣٦,٦٩٨**	**٢,٠٧٥**	**٧٩٥,٨٠٢**
فجوة معدل هامش الربح	**(٢٥٠,٧٩٧)**	**(١٠٢,٧٢٩)**	**(٨٦,٣٢٠)**	**(١٧٨,٣٥٨)**	**٥٤٨,٧٢٥**	**(٦٩,٤٧٩)**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	–	–	–	–	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٦٢,٧٣٣	١٥,٣٩٥	٢٥,٠٤٦	٥٨,٠٧٥	١٦٣,١٠٦	٣٢٤,٣٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	١	٦,٥٩٧	١٣٣	٢,٠٣٠	١٣٧,٤٣٨	١٤٦,١٩٩
استثمارات في صكوك	١,٩٥١	–	–	١٨,٠٩٦	١٧٥,٠٠٣	١٩٥,٠٥٠
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	١٣٠,١٩٣	٢١,٩٩٢	٢٥,١٧٩	٧٨,٢٠١	٤٧٥,٥٤٧	٧٣١,١١٢
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	–	١٥,٦٣٧	١٠١,٤٦١	–	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٩,٣٨٢	٢١,٠٥٦	٣٨,٣٠٧	٤٥,٩٠٩	–	١٣٤,٦٥٤
قرض لأجل	–	–	–	–	–	–
حسابات جارية للعملاء	١,١٩٣	–	–	–	–	١,١٩٣
حقوق أصحاب حسابات						
الاستثمار	٢٦٦,٧٣٥	١٠٤,٧٤٦	٩٩,٧٣٥	٥٠,٩٧٤	–	٥٢٢,١٩٠
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٢٩٧,٣١٠	١٢٥,٨٠٢	١٥٣,٦٧٩	١٩٨,٣٤٤	–	٧٧٥,١٣٥
فجوة معدل هامش الربح	(١٦٧,١١٧)	(١٠٣,٨١٠)	(١٢٨,٥٠٠)	(١٢٠,١٤٣)	٤٧٥,٥٤٧	(٤٤,٠٢٣)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**± ٦٩٠**	**± ٣٤٥**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	± ٤٣٣	± ٢١٦

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشىء من أنشطة المجموعة غير التجارية. يتم إجراء مراجعة وتعديل أساسيين لمعايير معدلات الأرباح الجوهرية على مستوى عالمي. يوجد عدم يقينية من حيث توقيت والطرق الانتقالية لاستبدال معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك حالياً، بمعدلات بديلة.

نتيجة لحالات عدم اليقينية هذه، من الممكن أن يكون هناك أثر على قيمة العقود المالية التي يبرمها المصرف، بينما يستمر استخدام معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك كمعدل مرجعي في الأسواق المالية، وتستخدم في تقييم الأدوات ذات فترات الاستحقاق التي تفوق التاريخ المتوقع لانتهاء معدلات الأرباح السائدة بين البنوك. يجب على المصرف أن يقوم بتقييم الأثر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، يقوم البنك بتقييم الأثر على أدواته المالية التي تستحق بعد تاريخ الانتهاء المتوقع لمعدلات الأرباح السائدة بين البنوك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٩ بما يعادلها بالدينار البحريني
دولار أمريكي*	**١،٣٠،٧٣٤**	١٤٥،٨٦٨
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	**(٣٩،٤٣٥)**	(٦٣،٧٣٢)
يورو	**(١،٠٧٩)**	(٢٨٠)
دولار أسترالي	**٥،١٠٠**	٤،٦٠٨
دينار كويتي	**٣،١٥٨**	٣،٣٢٢
جنيه إسترليني	**(٤٣٣)**	١،٤٤٣
روبية هندية	**١٣**	٣٠

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠٢٠ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٩ بما يعادلها بالدينار البحريني
يورو	**± ٥٤**	± ١٤
دولار أسترالي	**± ٢٥٥**	± ٢٣٠
دينار كويتي	**± ١٥٨**	± ١٦٦
جنيه إسترليني	**± ٢٢**	± ٧٢
روبية هندية	**± ١**	± ٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع)الإيضاح رقم (٢٥ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. علاوة على ذلك، تم تحديد مجالات المخاطر الرئيسية لباقي الإدارات، والخطوة التالية ستكون تحديد المؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

استجابة لتفشي جائحة الكورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، وطرق الدفع والتسوية الرقمية، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع وبالنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بمراجعة شاملة لبيئة الرقابة الحالية، ونظرت إدارة المخاطر التشغيلية فيما إذا كان سيتم تحديث سجلات المخاطر، من خلال تحديد أحداث الخسارة المحتملة، استناداً على مراجعتها للعمليات التجارية في البيئة الحالية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- **الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).**

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

تسهيلات مضاربة ثانوية

بهدف الوفاء بالحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بمجموع حقوق الملكية البالغة ١٠٠ مليون دينار بحريني، خلال السنة، أصدر البنك مضاربة ثانوية (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار بازل ٣) بمبلغ ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني) بعلاوة إصدار تبلغ ١٢ مليون دينار بحريني. تم الاكتتاب في الإصدار بالكامل من قبل الشركة الأم من خلال مزيج مساهمة نقدية بمبلغ ٢٣،٦ مليون دينار بحريني ومساهمة عينية بمبلغ ٤٨،٤ مليون دينار بحريني تتكون من حصة في مشروع مشترك بقيمة ٢٤،٥ مليون دينار بحريني (إيضاح ١٣)، وعقارات بقيمة ٥،٥ مليون دينار بحريني، وموجودات تمويلية بقيمة ١٨،٤ مليون دينار بحريني. تم احتساب المساهمة العينية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم بتاريخ التحويل. تم إضافة علاوة الإصدار المستلمة إلى الأرباح المستبقاة واحتسابها كجزء من مجموع حقوق الملكية المنسوبة إلى الفئة الإضافية ١.

تكاليف الإصدار البالغة ١٢،٧ مليون دينار بحريني والتي تمثل رسوم اكتتاب بمبلغ ١٢،١ مليون دينار بحريني إلى الشركة الأم و٠،٦ مليون دينار بحريني لتكاليف المعاملات الأخرى، تم تسويتها مقابل رأس المال من الفئة الإضافية ١ الصادر.

سيتم توزيع الأرباح على هذه الأوراق المالية على أساس نصف سنوي، وفقاً للشروط والأحكام على القيمة الإسمية القائمة للأوراق المالية بمعدل متوقع يبلغ ١٠٪ سنوياً. يتم احتساب تسهيلات المضاربة الثانوية ضمن بند حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد، واحتساب الأرباح المدفوعة لرب المال كمخصصات للأرباح. لن يكون لرب المال الحق في المطالبة بالأرباح، ولن يتم اعتبار هذا الحدث كحدث تعثر في السداد.

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ١١،٨٥٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٤،٣٥٦ألف دينار بحريني) وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

لدمج تأثير جائحة الكورونا، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والمخصص الإضافي للخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى الفئة الأولى لرأس المال للسنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ولطرح هذا المبلغ بالتناسب من الفئة الأولى لرأس المال على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٧٩١،٢٧١**	٥٣٢،٧٩٣
الفئة الأولى لرأس المال		
– فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	١١٦،٤٢٢	٩٧،٢١٥
– يطرح: التعديلات التنظيمية	(١١،٨٥٩)	(١٤،٣٥٦)
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	**١٠٤،٥٦٣**	٨٢،٨٥٩
فئة الإضافية (١)	٤٧،٢٢٢	–
الفئة الثانية لرأس المال	٨،٩٤٠	٥،٧٢٦
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٦٠،٧٢٥**	٨٨،٥٨٥
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٢٠،٣١٪**	١٦،٦٣٪
معدل تغطية السيولة	**١٩٨،٢٨٪**	٧٣٣،٩٣٪
معدل صافي التمويل المستقر	**١٠٣،٦٥٪**	١٠٨،٥٪
معدل الرفع المالي	**٢٠،٨٤٪**	١٣،٧٢٪

قامت المجموعة بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياسته افي إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *	٣١،٣٨٩	٦٨،٨٧٦
ضمانات مالية	١٠،١٨٠	١١،٨٣٦
الأحتياطات القانونية	١٩،٠٠٠	–
	٤١،٥٦٩	٨٠،٧١٢

** تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.*

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات

قام مستثمرفي أحد مشاريع المجموعة برفع دعوى قضائية ضد المجموعة . بناءً على تأكيد المستشارين القانونيين الخارجيين للبنك، فإن الإدارة على ثقة من قوة موقف البنك للدفاع عن نفسه مقابل هذه الدعوة القضائية. لم يكن هناك أي إفصاحات إضافية تتعلق بالمطلوبات الطارئة ناتجة من أي مطالبات مماثلة، حيث أن أعضاء مجلس إدارة البنك يعتقدون أن أي إفصاحات من هذا النوع قد تضر وضع البنك القانوني.

٣٧. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٣٨. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

إفصاحات عامة

(حسب مبادئ مصرف البحرين المركزي)

إفصاحات عامة

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي إزدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

ملخص تنفيذي

تم إعداد هذه الإفصاحات العامة وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف، وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية و الفئة الأولى الإضافية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ١٣,٢١٪ ونسبة ١٩,١٨٪ ونسبة ٢٠,٣١٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٦ شركات تابعة، وهي ليست جوهرية للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات إستثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض إحتساب كفاية رأس المال.

١-١ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمّل المسموح به. يقوم البنك بمراجعة وإعادة تحديد الرغبة في المخاطرة وفقًا لخطط الأعمال المتطورة مع الأخذ في الاعتبار التقلبات في الظروف الاقتصادية والسوقية والتوقعات المستقبلية. كما يقوم البنك بشكل دوري بتقييم مدى تحمله لفئات معينة من المخاطر من حيث هياكل الحدود لمختلف المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

الهدف من إدارة المخاطر لكل مجال من مجالات المخاطر هو تبني أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية والالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. يهدف البنك إلى حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل ، وبالتالي ، تحسين عوائد مساهمي البنك ، مع الحفاظ على تعرضه للمخاطر ضمن معايير محددة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإعداد تقارير مختلفة عن المخاطر ويساعد مجلس الإدارة والمجلس في مراقبة وإدارة هذه الحدود. قام قسم إدارة المخاطر أيضًا بتنفيذ العديد من أدوات إدارة المخاطر ونظام للمساعدة في هذا التمرين.

أنشأ البنك لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار لمساعدة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بمخاطر الائتمان. تتمثل الأهداف الرئيسية لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار في مراجعة المعاملات والموافقة عليها ضمن صلاحياتها التقديرية. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان للبنك وكذلك توجيه استراتيجية الائتمان للبنك.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١ هيكل المجموعة (يتبع)

١-١ مهمة إدارة المخاطر (يتبع)

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس منتظم.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

٢-١ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٢-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

يحدد برنامج الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال متطلبات رأس المال الاقتصادي من المخاطر الرئيسية التالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر التركيز، ومخاطر السمعة، والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاستراتيجية. يقوم البنك أيضًا بإجراء اختبارات الضغط على محافظ المخاطر المختلفة باستخدام سيناريوهات متعددة بأسلوب استشرافي مع الأخذ في الاعتبار توقعات واستراتيجيات نمو الأعمال.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي.

	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	مرجع
الموجودات			
نقد وارصدة لدى البنوك	٨٣,٠١٧	٨٣,٠١٦	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	–	–	أ
أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	١	–	
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	١٧,٧٢٠	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	–	–	ب
موجودات التمويل	٣٠٧,٧١٧	٣١٨,٥٢٤	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(٩,١٦٤)	–	ج
أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	(١,٦٤٣)	–	
استثمارات في الصكوك	٢٦١,١٣٢	٢٦١,٥٣٩	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(٤٠٧)	–	د
موجودات مشتراه لغرض التأجير	١٢٦,٩٣٤	١٢٦,٩٣٤	
إجمالي أقساط إيجارات مستحقة	١٢,٨٢٠	١٣,٧٨٩	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(٩٦٩)	–	ه
استثمارات في أوراق مالية	٥٥,٨٩٢	١٠٧,٧٨٨	
أي من تمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٥١,٨٩٦)	–	
المتعلقة باستثمارات غير جوهرية في منشآت مالية	٧,٧٠٥	٧,٧٠٥	و
منها تسويات في راس المال المتعلقة بالاستثمار في منشآت مالية حيث الملكية أقل من ١٠٪ من راس مال الاسهم العادية الصادرة (المبلغ فوق ١٠٪ CET1a)	–	–	ز
المتعلق بالاستثمارات الأخرى	٤٨,١٨٧	١٠٠,٠٨٣	
استثمارات عقارية	٨٣,٣٠٣	١٨,٠٢٩	
أي من عقارات قيد التطوير لشركة تابعة (شركة تجارية)	٦٥,٢٧٤	–	
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١,٩٦٣	٣١,٩٦٣	
موجودات اخرى	٢٧,٦٤٦	٢٧,٧٤٦	
أي من الموجودات الأخرى لشركة تابعة (شركة تجارية)	(١٠٠)		
عقارات و معدات	٧,٤٥٠	٧,٤٥٠	
اجمالي الموجودات	**١,٠١٥,٥٩٤**	**١,٠١٤,٤٩٨**	
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	٧٩,٥٤٥	٧٩,٥٤٥	
إيداعات من مؤسسات غير مالية و أفراد	٢١٤,٢٤٣	٢١٤,٢٤٣	
قروض لأجل	٧٥,٤٧٧	٧٥,٤٧٧	
حسابات جارية للعملاء	٥٥,٦٧٦	٥٥,٩٦٣	
أي من الحسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٢٨٧)	–	
مطلوبات اخرى	١٣,٢٦٩	١١,٥١٧	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	١٦١	–	ح
أي من مطلوبات لشركة تابعة (شركة تجارية)	١,٥٩١	–	
اجمالي المطلوبات	**٤٣٨,٢١٠**	**٤٣٦,٧٤٥**	
حقوق اصحاب حسابات الاستثمار	**٤٢٥,٣٤٩**	**٤٢٥,٣٤٩**	
حقوق الملكية			
راس المال	٨٩,٢١٢	٨٩,٢١٢	ط
مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	
إحتياطي قانوني	٩,٠٢٤	٩,٠٢٤	ي
أسهم الخزينة	(١١,٨٥٩)	(١١,٨٥٩)	ك
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	٣٤٨	٣٤٨	ل
أرباح مستبقاة	٧,٨٦٣	٧,٧٥٦	م
أي من أرباح مستبقاة لشركة تابعة (شركة تجارية)	١٠٧	–	
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم	١٤١,٨١٠	١٤١,٧٠٣	
الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	–	١٠,٧٠١	أ+ب+ج+د+ه+ح
حصة غير مسيطرة	١,٢٢٥	–	
إجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الإستثمار و حقوق الملكية	**١,٠١٥,٥٩٤**	**١,٠١٤,٤٩٨**	

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
رأس المال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالاضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة	٩٨،٥٨٤	ط+ي+ل
أرباح مستبقاة	١٧،٨٣٨	م
الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	–	
لايمكن تطبيقه		
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)	–	
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، التعديلات التنظيمية	**١١٦،٤٢٢**	
تعديلات التقييم التحوّطية	–	
الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية)	–	
موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
موجودات الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية)	–	
احتياطي تحوط التدفقات النقدية	–	
نقص المخصصات للخسائر المتوقعة	–	
ربح التوريق للبيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦ه من إطار عمل بازل ٢)	–	
لايمكن تطبيقه		
صافي موجودات المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات	–	
الاستثمارات في الأسهم الخاصة	(١١،٨٥٩)	ك
الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	–	
الاستثمارات في رأس المال من البنوك والمؤسسات المالية والتأمين التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافي المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)		و
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	٧،٧٠٥	ز
حقوق خدمة الرهن العقاري (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–	
موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪، صافي الالتزامات الضريبية)	–	
المبلغ الذي يتجاوز ١٥ ٪	–	
منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للبيانات المالية	–	
منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	–	
منها: أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	–	
التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي	–	
التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بسبب عدم كفائة المستوى الإضافي ١ والمستوى ٢ لتغطية الخصومات	–	
إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس مال الأسهم العادية فئة ١	**(١١،٨٥٩)**	
رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (CET1)	**١٠٤،٥٦٣**	

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
رأس المال الاضافي فئة ١: الأدوات		
أدوات رأس المال الاضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالاضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة	٤٧،٢٢٢	
ومنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبة المطبقة	٤٧،٢٢٢	
منها: تصنف كمتطلبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها	-	
أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي ١	-	
أدوات رأس المال الاضافي فئة ١ (وأدوات CET١ غير مدرجة في الصف ٥) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT١)	-	
منها: الادوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–	
رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	**٤٧،٢٢٢**	
رأس المال الاضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية		
الاستثمارات في رأس المال الاضافي فئة ١ الخاصة	–	
مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الاضافي فئة ١	–	
الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للكيان (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–	
استثمارات جوهرية في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–	
التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف بحرين المركزي	–	
يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١ نظرًا لعدم كفاية رأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات	–	
إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١	**–**	
رأس المال الإضافي من الفئة ١ (AT1)	**٤٧،٢٢٢**	
رأس المال من الفئة ١ (T1 = CET1 + AT1)	**١٥١،٧٨٥**	
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات		
ادوات مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون	–	
أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للتخلص التدريجي من الفئة ٢	–	
أدوات المستوى ٢ (وأدوات CET1 و AT1 غير المدرجة في الصفوف ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى ٢)	–	
منها: أدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–	
المخصصات	٨،٩٤٠	
رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	٨،٩٤٠	
رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية		
الاستثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة	–	
عمليات تبادل متبادلة في أدوات الفئة ٢	–	
الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–	

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
استثمارات جوهرية في البنوك الرأسمالية والكيانات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–	
التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة	–	
إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢	–	
رأس المال من الفئة ٢ (T2)	**٨،٩٤٠**	
إجمالي رأس المال (TC = T1 + T2)	**١٦٠،٧٢٥**	
إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر	**٧٩١،٢٧١**	
نسب رأس المال وإحتياطات		
رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	١٣.٢١٪	
رأس المال فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	١٩.١٨٪	
مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٢٠.٣١٪	
متطلبات المخزون الأحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الأحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية والى متطلبات المخزون الأحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪ ٩	
منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للمحافضة على رأس المال	٪ ٢.٥	
منها: متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	N/A	
منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	N/A	
المستوى ١ من الأسهم العادية متاح لتلبية المخزون الأحتياطي (كنسبة مئوية من الأصول الموزونة للمخاطر)	١٣.٢١٪	
الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (حيث تختلف عن أتفاقية بازل ٣)		
نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة ١ المصرف البحرين المركزي	٪ ٩.٠	
نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ المصرف البحرين المركزي	٪ ١٠.٥	
مجموع نسبة الحد الادنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	٪ ١٢.٥	
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به للخصم (قبل أوزان المخاطر)		
استثمارات غير جوهرية في رأس المال لمؤسسات المالية الأخرى	٧،٧٠٥	و
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات المالية	–	
حقوق خدمة الرهن (صافي الالتزامات الضريبية)	–	
الموجودات الضريبة المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية ذات صلة)	–	
المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	١،٧٠١	أ+ب+ج+د+ه+ح
الحد الأقصى لإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة في فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٨،٩٤٠	
N/A	–	
N/A	–	
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين ١ يناير ٢٠١٩ و ١ يناير ٢٠٢٣)		
الحد الحالي CET1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من CET1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
الحد الحالي على الصكوك AT1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من AT1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
الحد الحالي على ادوات T2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من T2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٥ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

أ) المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

إسم المنشأة القانونية	تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي	طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (بآلاف الدنانير البحرينية)	
			إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية
هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٨،٥٢٣	٨،٥٢٣
هاربر ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٦،٤٢	٦،٤٢
صروح المحدودة	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	٥،٧٥٣	٢،٣٣٦
للضيافة ش.ش.و HH شركة	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	١٠،٠٠٦	١٠،٠٠٦
المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة	صندوق	موزونة المخاطر	٦٠،٠٠٠	٩٤،٠٠
صندوق مزايا موظفي المصرف الخليجي التجاري	صندوق	موزونة المخاطر	١	١

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٦ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالمميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

المُصدِّر	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة
الرمز التعريفي	KHCB	لا ينطبق
القوانين المطبقة على الأدوات	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين	القانون الإنجليزي، قانون جزر كايمان
المعالجة التنظيمية		
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
مؤهلة لأساس فردي/موحّد/موحّد وفردي	الموحد والفردي	الموحد والفردي
نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	أسهم ملكية	مضاربة ثانوية
المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	٨٩ مليون دينار بحريني	٤٧ مليون دينار بحريني
القيمة الإسمية للأداة	١٠٠،٠٠٠ دينار بحريني	٢٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي ومضاعفات تكامل قدرها ١٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي تزيد عن ذلك
التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية	حقوق الملكية
تاريخ الإصدار الأصلي	متنوع	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
مستمر أو مؤرَّخ	مستمر	مستمر
تاريخ الإستحقاق الأصلي	لا وجود للاستحقاق	لا وجود للاستحقاق
الإستدعاء من قبل المصدِّر بعد موافقة الجهات الرقابية	لا	نعم
تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتمالية ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	٣٠ يونيو ٢٠٢٥
تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق	لا ينطبق	بعد تاريخ أول استدعاء، يخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي
كوبونات/أرباح أسهم		
كوبونات/أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين	ثابتة
معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	لا ينطبق	١٠٪
وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	لا ينطبق	لا ينطبق
إختياري بالكامل/إختياري جزئياً أو إلزامي	إختياري بالكامل	إختياري بالكامل
وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	لا	لا
غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل	قابل للتحويل
العامل المؤدّي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	في حالة وقوع حدث غير قابل للاستمرار (يعني أن البنك المركزي قد أبلغ البنك كتابيًا بأنه إما (١) يتعين عليه إلغاء/شطب الشهادات على أساس عدم الجدوى؛ أو (٢) قطاع عام فوري يلزم ضخ رأس المال، والذي بدونه يصبح البنك غير قادر على البقاء).
تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	كلي أو جزئي
سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	سيتم التحويل عند أعلى من (١) القيمة السوقية الحالية، (٢) صافي القيمة الدفترية أو (٣) تحديد المثمن المستقل
تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	إختياري

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٦ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالمميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي (يتبع)

نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	أداة الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
المصدّر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	KHCB
ميزة تخفيض القيمة	لا	لا
العامل المؤدي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤقت	لا ينطبق	لا ينطبق
الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	لا ينطبق	رتبة مرؤوس لجميع الالتزامات العليا ، ورتبة بالتساوي مع جميع التزامات بالتساوي الأخرى.
الميزات الإنتقالية غير المطابقة	لا	لا
إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	لا ينطبق	لا ينطبق

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٧ هيكل رأس المال، والحد لأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

رأس المال المؤهل	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	
أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل	٨٩,٢١٢
مطروحاً: خطة أسهم حوافز الموظفين الممولة من قبل البنك (القائمة)	–
إحتياطي قانوني	٩,٠٢٤
أرباح مستبقاة	٩,٧٣٨
احتياطي آخر	٨,١٠١
صافي الربح التراكمي الحالي المرحلي	٣٤٨
إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية	**١١٦,٤٢٢**
يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية	(١١,٨٥٩)
يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية < ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)	–
إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية	١٠٤,٥٦٣
مصادر رأس مال أخرى	
الفئة الأولى الإضافية	٤٧,٢٢٢
المخصصات العامة لخسائر التمويلات – (الفئة الثانية)	٨,٩٤٠
إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح	**٥٦,١٦٢**
إجمالي رأس المال	**١٦٠,٧٢٥**

أصول موزونة المخاطر	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
تعرضات موزونة لمخاطر الإئتمان	٧١٥,٢٣٣
تعرضات موزونة لمخاطر السوق	٨,٢٦٣
تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل	٦٧,٧٧٥
إجمالي الأصول موزونة المخاطر	**٧٩١,٢٧١**
معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)	١٣,٢١٪
معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)	**١٩,١٨٪**
معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)	**٢٠,٣١٪**

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الإئتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضَمّنة والغير مُضَمّنة في بيان المركز المالي بناءاً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءاً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٧ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءاً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قِبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	التعرضات			أصول موزونة المخاطر [١]			متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)		
تصنيف التعرضات	ذاتي التمويل [٢]	أصحاب حسابات الإستثمار [٣]	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
مستحقات نقدية	٥٠,٢٩	–	٥٠,٢٩	–	–	–	–	–	–
أصول سيادية	٢٩,٩٩١	٢١٧,٥٩٠	٢٤٧,٥٨١	–	–	–	–	–	–
شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية	١٠,٢٤٠	٥٠,٨١٣	٦١,٠٥٣	–	٩,٣٤٣	٩,٣٤٣	–	١,١٦٨	١,١٦٨
بنوك	١١٦	٥١,٠٠١	٥١,١١٧	٢٣	٢١,٥١٣	٢١,٥٣٦	٣	٢,٦٨٩	٢,٦٩٢
شركات	١٧٣,٢١٣	١٠٠,٥٧٩	٢٧٣,٧٩٢	٢٢٠,٢٦٧	٩٩,٢٤٣	٣١٩,٥١١	٢٧,٥٣٣	١٢,٤٠٥	٣٩,٩٣٩
تسهيلات متأخرة	٣٨٠,١١	–	٣٨٠,١١	٥٣,١٢٩	–	٥٣,١٢٩	٦,٦٤١	–	٦,٦٤١
إستثمارات في الملكية/ صكوك	٨٢,٠٩٤	–	٨٢,٠٩٤	١٢٣,١٤١	–	١٢٣,١٤١	١٥,٣٩٣	–	١٥,٣٩٣
عقارات مملوكة	٩٧,٢٦٩	–	٩٧,٢٦٩	٢٧٣,٢٤٣	–	٢٧٣,٢٤٣	٣٤,١٥٥	–	٣٤,١٥٥
موجودات أخرى	٦,٤٠٠	–	٦,٤٠٠	٦,٤٠٠	–	٦,٤٠٠	٨٠٠	–	٨٠٠
مخاطر إئتمانية	**٤٤٢,٣٦٣**	**٤١٩,٩٨٣**	**٨٦٢,٣٤٦**	**٦٧٦,٢٠٤**	**١٣٠,٠٩٩**	**٨٠٦,٣٠٣**	**٨٤,٥٢٥**	**١٦,٢٦٢**	**١٠٠,٧٨٨**
مخاطر السوق	**٨,٢٦٣**	**–**	**٨,٢٦٣**	**٨,٢٦٣**	**–**	**٨,٢٦٣**	**١,٠٣٣**	**–**	**١,٠٣٣**
مخاطر التشغيل	**٦٧,٧٧٥**	**–**	**٦٧,٧٧٥**	**٦٧,٧٧٥**	**–**	**٦٧,٧٧٥**	**٨,٤٧٢**	**–**	**٨,٤٧٢**
الإجمالي	**٥١٨,٤٠٠**	**٤١٩,٩٨٣**	**٩٣٨,٣٩٣**	**٧٥٢,٢٤١**	**١٣٠,٠٩٩**	**٨٨٢,٣٤٠**	**٩٤,٠٣٠**	**١٦,٢٦٢**	**١١٠,٢٩٣**

١ لإحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٢ تستثني مخصصات مخاطر الإئتمان البالغة ألف ١٥١,٤٣٢ دينار بحريني.

٣ تستثني مخصصات مخاطر الإئتمان البالغة ٥,٣٦٦ ألف دينار بحريني.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان

٣-١ إدارة مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بإلتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الإئتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات وتعرضات لدى المؤسسات المالية،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

يتبع البنك تصنيف مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان لغرض إحتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه)

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الإئتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم إعتماد حدود الإئتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الإعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة طلبات التسهيلات الإئتمانية والتعليق عليها قبل إعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والإعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك و/أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٣-٢ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الإئتمان ومتوسط تعرضات الإئتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

		إجمالي التعرضات		
إجمالي/متوسط تعرضات الإئتمان	متوسط التعرضات[1]	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧١،٠٤١	٣٤،٣٢١	٤٨،٦٩٦	٨٣،٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٢،٠٢٠	–	١٧،٧٢٠	١٧،٧٢٠
موجودات التمويلات	٣١٨،٤٤٧	٢٢١،١٢٩	٩٧،٣٩٥	٣١٨،٥٢٤
إستثمارات في صكوك	٢٤٣،١٠٢	–	٢٦١،٥٣٨	٢٦١،٥٣٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٢٥،٢٤١	١١٨،٣٦٤	–	١١٨،٣٦٤
أقساط إيجارات مستحقة	١٨،٢٨٩	٢٢،٣٥٩	–	٢٢،٣٥٩
إستثمارات في أوراق مالية	٨٧،٨٩٤	١٠٧،٧٨٨	–	١٠٧،٧٨٨
إستثمارات في شركات زميلة	٢٣،٦٢٨	٣١،٩٦٣	–	٣١،٩٦٣
إستثمارات عقارية	١٧،٧٨١	١٧،٧٨١	–	١٧،٧٨١
عقارات قيد التطوير	٢٤٨	٢٤٨	–	٢٤٨
موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)	٣٣،١٧	٣٥،١٩٦	–	٣٥،١٩٦
إجمالي التعرضات الممولة	٩٦٠،٧٠٨	٥٨٩،١٤٩	٤٢٥،٣٤٩	١،٠١٤،٤٩٨
ضمانات مالية	٤،٦٢٣	٤،٤٨٦	–	٤،٤٨٦
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	١٦،٩١٥	–	–	–
إجمالي التعرضات الغير ممولة[2]	**٢١،٥٣٨**	**٤،٤٨٦**	**–**	**٤،٤٨٦**

[1] تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

[2] تسجل التعرضات غير الممولة بعد إعتبار عامل تحويل النقد.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٣ تمركز مخاطر الإئتمان

٣-٣-١ التوزيع الجغرافي

للإفصاح عن التوزيع الجغرافي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٣ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣-٣-٢ التوزيع الصناعي/القطاعي

للإفصاح عن التوزيع الصناعي/القطاعي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٣ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣-٣-٣ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لاتسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ التوزيع المفصّل.

٣-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الإئتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٠٪.

للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر، تخضع نسبة ١٠٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
الحد المانع الواحد	تمويل	٦,٧٢٢	٤١٨٪	٦,٧٢٢

٣-٣-٥ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضّح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الطرف الآخر	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
الطرف الآخر ١#	٤,١٨٥	٨١٥	٣,٣٧٠
الطرف الآخر ٢#	٢,٢٨٠	–	٢,٢٨٠

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٣ تمركز مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٣-٦ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الإئتمان ومن إستثمار في صكوك

توفر سياسة البنك إرشادات بشأن المدة المناسبة لعملاء الشركات والأفراد. تتم مراجعة هذه الإرشادات على أساس دوري. يراقب البنك باستمرار ملف الاستحقاق المتبقي لأصوله للتأكد من أن أي عدم تطابق مع استحقاق مطلوباته يتم الاحتفاظ به ضمن الحدود المقبولة. يوضح الجدول أدناه ملف الاستحقاق التعاقدي المتبقي حسب نوع عقد تمويل المحفظة الائتمانية للبنك والاستثمار في الصكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الإئتمان:										
عقود مرابحة	١٦,١٩٠	١٧,٢٣٢	١٤,٥٠٩	٢٨,٩٠٦	٩٤,٦٤١	٧٢,١٦٨	٥٩,٩٣٦	١,٧٦٩	٨	٣٠٥,٣٥٩
عقود مضاربة	٤	٩	١٣	٢٦	١١٣	١٢٢	٧٢٧	–	–	١,١٤
عقود إستصناع	–	١٢	٢٠	٥٥	٢٣٣	٣٧٨	٦٤٦	–	–	١,٣٤٤
عقود إجارة	٢,٣٢١	١,٦٨٠	٢,٨٢٩	٥,٦٦٦	٢٤,٩٨٤	٢٣,٩٦٢	٤٦,٠٥٨	٢٨,٩٣٥	٣,٣١٩	١٣٩,٧٥٤
الإجمالي	**١٨,٥١٥**	**١٨,٩٣٣**	**١٧,٣٧١**	**٣٤,٦٥٣**	**١١٩,٩٧١**	**٩٦,٦٣٠**	**١٠٧,٣٦٧**	**٣٠,٧٠٤**	**٣,٣٢٧**	**٤٤٧,٤٧١**
الإستثمار في صكوك	–	٢,١٠٣	٥٣٦	١٦,٢٢٦	٦,٧٤٨	١٤٥,١٩٣	٩,٣٢٦	–	–	٢٦١,١٣٢
الإجمالي الكلّي	**١٨,٥١٥**	**٢١,٠٣٦**	**١٧,٩٠٧**	**٥٠,٨٧٩**	**١٢٦,٧١٩**	**٢٤١,٨٢٣**	**١٩٧,٦٩٣**	**٣٠,٧٠٤**	**٣,٣٢٧**	**٧٠٨,٦٠٣**

٣-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الإئتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثّل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتّبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

قسم إدارة المخاطر يقدم مراجعة مستقلة للعمليات الاستثمارية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

معلومات عن الإستثمارات في الملكية	المبلغ
ملكية خاصة	١٠٧,٧٨٨
إيراد أرباح الأسهم	١٠٣

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءاً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

	إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢,٥٪)	
الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية في سجلات البنك	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
غير مدرجة	٧٨,٨٣٥	–	١١٨,٢٥٣	–	١٤,٧٨٢	–
إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة	٢٨,٩٥٣	–	١١٥,٨١٢	–	١٤,٤٧٧	–
إستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير مدرجة التي تتجاوز الحد الأعلى للتعرضات	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	**١,٧٠٧,٧٨٨**	**–**	**٢٣٤,٠٦٥**	**–**	**٢٩,٢٥٨**	**–**

٣-٥ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات).

مراجعة المخاطر الذاتية تحدد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، والخسارة الائتمانية المتوقعة. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، و/أو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الإئتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءاً على معايير واضحة ضمن سياسة الإئتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الإئتمان بصورة ربع سنوية.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٥ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان/مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضّح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشتمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كابيتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبيَّن أدناه لمزيد من التوضيح:
- سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية مختارة؛
- إذا كان هناك تقييمان من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، فسيتم تطبيق الوزن الأعلى للمخاطر.
- إذا كان هناك ثلاثة تقييمات أو أكثر من قبل وكالات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، تتم الإشارة إلى التقييمات المقابلة لأدنى وزن للمخاطر ويتم تطبيق أعلى من هذين الوزنين للمخاطر
- سيستخدم البنك المصدر أو يصدر تصنيفًا محددًا وفقًا للإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. لا يستخدم البنك تصنيف مخاطر الإصدار المحدد لمؤسسات مالية غير مصنفة إلا في حالة الاستثمار المحدد في أداة التمويل تلك أو المطالبة البنكية بالتساوي مع المصدر ؛
- سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملة المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية؛
- لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.

تقوم مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلق بالمؤسسات المالية. سيتم إستخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

	التصنيف الداخلي		الوكالة الإسلامية				
	الوصف	الدرجة	الدولية للتصنيف	كابيتال إنتلجنس	فيتش	موديز	ستاندرد أند بورز
درجات إستثمارية	درجة أولى	١	AAA	AAA	AAA	Aaa	AAA
	ممتاز	٢	AA+	AA+	AA+	Aa1	AA+
		٢	AA	AA	AA	Aa2	AA
		٢	AA-	AA-	AA-	Aa3	AA-
	جيدجدا	٣	A+	A+	A+	A1	A+
		٣	A	A	A	A2	A
		٣	A-	A-	A-	A3	A-
	جيد	٤	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1	BBB+
		٤	BBB	BBB	BBB	Baa2	BBB
		٤	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3	BBB-
درجات غير إستثمارية	مُرضي	٥	BB+	BB+	BB+	Ba1	BB+
		٥	BB	BB	BB	Ba2	BB
		٥	BB-	BB-	BB-	Ba3	BB-
	مقبول	٦	B+	B+	B+	B1	B+
		٦	B	B	B	B2	B
		٦	B-	B-	B-	B3	B-
	تحت المتابعة	٧	CCC+	C+	CCC+	Caa1	CCC+
		٧	CCC	C	CCC	Caa2	CCC
		٧	CCC-	C-	CCC-	Caa3	CCC-
مُصنفة	ردىء	٨	CC	D	CC	Ca	CC
	مشكوك فيه	٩	C	–	C	C	C
	خسارة	١٠	D	–	D	–	D

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٥ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الإئتمان الخاصة بالبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لايستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك عند إستحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند إستحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إستراداد هذه المبالغ.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحاسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. تعتبر التعرضات المصنفة في المرحلة ٣ منخفضة القيمة الائتمانية، ويشمل ذلك التعرضات التي تاريخ استحقاقها ٩٠ يومًا أو اكثر.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

يطبق البنك القواعد المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي، إن وجدت، والتي قد تتغير من وقت لآخر.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة من ٩٠ يوماً أو اكثر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول. (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز أو ما يعادلها وفقًا لوكالات التصنيف الخارجية المقبولة الأخرى ..

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٥ (ك) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

٣-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة/الحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل)

	دول مجلس التعاون	أوروبا	الإجمالي
منخفضة القيمة:			
٣ أشهر إلى سنة	٣٥،١٤٣	–	**٣٥،١٤٣**
سنة إلى ٣ سنوات	١٦،٢٨٩	–	**١٦،٢٨٩**
أكثر من ٣ سنوات	٣،٧٥٣	–	**٣،٧٥٣**
	٥٥،١٨٥	**–**	**٥٥،١٨٥**
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة			
في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٩،١٨٠	٤،٢٦٠	**٣٣،٤٤٠**
صافي التحويل إلى المرحلة ٣	١،٤٦٨	–	**١،٤٦٨**
مخصص خلال السنة	٢،٢٩٤	–	**٢،٢٩٤**
الأسترجاع خلال السنة	(٢،٧٠٤)	–	**(٢،٧٠٤)**
شطب خلال السنة	(١١،٠٠٩)	–	**(١١،٠٠٩)**
استبعاد خلال السنة	(٨،٣٢٤)	(٤،٢٦٠)	**(١٢،٥٨٤)**
	١٠،٩٠٥	**–**	**١٠،٩٠٥**
القيمة الدفترية	**٤٤،٢٨٠**	**–**	**٤٤،٢٨٠**
متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتأخرات دون المستوى:			
إلى ٣ أشهر	٤٩،٩٤٢	–	**٤٩،٩٤٢**
٣ أشهر إلى سنة	–	–	**–**
أكثر من سنة	–	–	**–**
	٤٩،٩٤٢	**–**	**٤٩،٩٤٢**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و٢	**٩،٩١٩**	**٢١٤**	**١٠،١٣٣**

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

٣-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة/الحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل) (يتبع)

	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:				
٣ أشهر إلى سنة	١،٠١٤	١٤،٠٩١	٢٠،٠٣٨	**٣٥،١٤٣**
سنة إلى ٣ سنوات	–	٤،٣٥٠	١١،٩٣٩	**١٦،٢٨٩**
أكثر من ٣ سنوات	–	٢،١٠٧	١،٦٤٦	**٣،٧٥٣**
	١،٠١٤	**٢٠،٥٤٨**	**٣٣،٦٢٣**	**٥٥،١٨٥**
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة للمرحلة ٣				
في ١ يناير ٢٠٢٠	٥٢٤	٣،٨٣٦	٢٩،٠٨٠	**٣٣،٤٤٠**
التحويل إلى المرحلة ٣	-	(٦٦)	١،٥٣٤	**١،٤٦٨**
مخصص خلال السنة	-	٢،٠٨٩	٢٠٥	**٢،٢٩٤**
الأسترجاع خلال السنة	–	(٧٢٦)	(١،٩٧٨)	**(٢،٧٠٤)**
شطب خلال السنة	–	–	(١١،٠٠٩)	**(١١،٠٠٩)**
استبعاد خلال السنة	–	(١،٦٥٧)	(١٠،٩٢٧)	**(١٢،٥٨٤)**
	٥٢٤	**٣،٤٧٦**	**٦،٩٠٥**	**١٠،٩٠٥**
القيمة الدفترية	**٤٩٠**	**١٧،٠٧٢**	**٢٦،٧١٨**	**٤٤،٢٨٠**
متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتاخرات دون المستوى:				
إلى ٣ أشهر	–	٣٤،٥٧٩	١٥،٣٦٣	**٤٩،٩٤٢**
٣ أشهر إلى سنة	–	–	–	**–**
أكثر من سنة	–	–	–	**–**
	–	**٣٤،٥٧٩**	**١٥،٣٦٣**	**٤٩،٩٤٢**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١و٢	**–**	**١،٧٤٩**	**٨،٣٨٤**	**١٠،١٣٣**

٣-٧ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣-٨ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قام مستثمر في أحد مشاريع المجموعة برفع دعوى ضد المجموعة. بناءً على نصيحة المستشار القانوني الخارجي للبنك، يرى مجلس الإدارة أن المجموعة لديها أسباب قوية للدفاع عن نفسها بنجاح ضد هذه المطالبة. لا يقوم البنك بعمل إفصاحات أخرى بخصوص الالتزامات المحتملة الناشئة عن مثل هذه المطالبات حيث يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن مثل هذه الإفصاحات قد تضر بالموقف القانوني للمجموعة.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٩ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءاً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم إحتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم تحويل مبلغ ٤٠ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣-١٠ تخفيف مخاطر الإئتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الإئتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قِبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الإئتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

نوع الضمان	مرابحة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان [١]	إجمالي التعرض [٢]	نسبة التغطية ٪	النسبة من الإجمالي ٪
عقارات	٢٣١،٤٠٨	٢،٥٨٧	٣،٥٦٥	٢،٠٢،٨٢١	٤٤،٣٨٠	**٣٢٦،٩٤١**	٪١٣٥	٪٩٣
أوراق مالية مدرجة	٤،٢٨٣	–	–	–	٤،٢٨٣	**٥،٧٧٧**	٪٧٤	٪١
أوراق مالية غير مدرجة	–	–	–	–	–	**–**	٪٠	٪٠
ضمانات بنكية	–	–	–	–	–	**–**	٪٠	٪٠
ضمانات نقدية	٢٢،٥٠٢	–	–	١،٧١٣	٢٤،٢١٥	**٤٨،١٩٠**	٪٥٠	٪٥
أخرى	٤،٤٠٢	–	–	–	٤،٤٠٢	**١،٣٥٥**	٪٤٣	٪١
غير مضمونة	–	–	–	–	–	**٧٧،٢٤٦**	٪٠	٪٠
الإجمالي	**٢٦٢،٥٩٥**	**٢،٥٨٧**	**٣،٥٦٥**	**٢،٤٠،٥٣٤**	**٤٧٣،٢٨٠**	**٤٦٨،٥٠٩**		

[١] تمثل قيم الضمان بناءاً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءاً على سياسة البنك للتقييم شاملةً الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

[٢] تشتمل هذه المبالغ على إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في القيمة تبلغ ٢١،٣٨ ألف دينار بحريني.

يتم إحتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالآليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيّمين المعتَمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم الائتمان بالإشراف على عملية التقييم بإستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الإئتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لاتعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم إحتسابها صِفراً لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٣ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-١٠ تخفيف مخاطر الإئتمان (يتبع)

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لايقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءاً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يقم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الإئتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض إحتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءاً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

٣-١١ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

	التعرض		أصول موزونة لمخاطر الإئتمان		متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	
عقد التمويل	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
مرابحة	٢٢٠,٨٨٩	٩٦,٠٥١	٢٥٥,٩٤١	٢٧,٢٠٦	٣١,٩٩٣	٣,٤٠١
موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٣٩,٧٥٤	–	–	–	–	–
مشاركة	١٠٥	–	١٠٥	–	١٣	–
مضاربة	١,١٤	–	١,١٤	–	١٢٧	–
وكالة	٩٠	–	٩٠	–	١١	–
إستصناع	–	١,٣٤٤	–	٤٠٣	–	٥٠
الإجمالي	**٣٦١,٨٥٢**	**٩٧,٣٩٥**	**٢٥٧,١٥٠**	**٢٧,٦٠٩**	**٣٢,١٤٤**	**٣,٤٥١**

٤ مخاطر السوق

٤-١ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تأثر إيرادات البنك أو تأثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين مَحافِظ للمتاجرة ومَحافِظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءاً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات والتعرض للصكوك، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً إحتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح كتاب البنك والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. يعتمد تسعير الصكوك على معايير تسعير السوق المقبولة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر السوق (يتبع)

٤-٢ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

	كما في ٣١ ديسمبر	الحد الأقصى	الحد الأدنى
مخاطر مركز الملكية	–	–	–
مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك *	–	–	–
مخاطر أسعار العملات	٦٦١	٦٦١	٦١٤
مخاطر السلع	–	–	–
الإجمالي (أ)	**٦٦١**	**٦٦١**	**٦١٤**
الأصول موزونة المخاطر (أ x ١٢,٥)	٨,٢٦٣	٨,٢٦٣	٧,٦٧٩
متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	١,٠٣٣	١,٠٣٣	٩٦٠

** تمثّل نسبة ٣٠٪ من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.*

٥ مخاطر التشغيل

٥-١ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأصلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لايمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعّال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

يطبق البنك إطار عمل للتحكم في المخاطر التشغيلية ويراقب المخاطر المحتملة ويستجيب لها. الضوابط للحد من تأثير المخاطر التشغيلية تشمل على سبيل المثال لا الحصر الفصل الفعال للواجبات ، وإجراءات الوصول والتفويض والتسوية ، وتثقيف الموظفين وعمليات التقييم ، وعملية التدقيق الداخلي.

تقع المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مجلس الإدارة. يتم تفريغ هذا الرد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. يعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. قام البنك بتنفيذ ضوابط المخاطر والتقييم الذاتي وتقوم الإدارات بالإبلاغ عن الحوادث وقيم مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى وحدة المخاطر التشغيلية لرصد والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية الرئيسية في البنك.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة العمليات الأساسية، من خلال إطار عمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وتقارير مؤشرات المخاطر الرئيسية التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك، يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر التشغيل (يتبع)

٥-٢ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، قام مستثمر في أحد مشاريع المجموعة برفع دعوى ضد المجموعة. بناءً على نصيحة المستشار القانوني الخارجي للبنك، يرى مجلس الإدارة أن المجموعة لديها أسباب قوية للدفاع عن نفسها بنجاح ضد هذه المطالبة وما ورد في البند ٣-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٥-٣ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٥-٤ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	٣٦,١٤٦
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = أ x ١٥٪ x ١٢,٥	٦٧,٧٧٥
متطلبات رأس المال = ب x ١٢,٥٪	٨,٤٧٢

٦ مخاطر أخرى

٦-١ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية وأصول سائلة عالية الجودة لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالنقد، والصكوك وذلك لضمان توفّر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرّتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر أخرى (يتبع)

٦-١ مخاطر السيولة (يتبع)

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٢ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك	٪٦٤.١١	٪٨٤.٨٢	٪٦٢.٦١	٪٤٧.٠٢	٪١٦٢.٢٠
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٪٢٤.٤١	٪٣٨.٨٣	٪٣٠.٠٢	٪٢٢.١٩	٪٢٧.٣٠
الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٪٣٥.٦٦	٪٥١.٧٩	٪٤٧.٥٥	٪٣٥.١٢	٪٣٥.٩٤
صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٪٢٤.٢٢	٪٣٣.٧٠	٪١٨.٠٨	٪١٠.٠٧	٪٢٥.٧٨

٦-٢ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتَّفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسئولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق (بإفتراض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر):

	٢٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**± ١،٣٩٠**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	± ٨٦٥

٦-٣ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال التحوطات الطبيعية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإيداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك.

٦-٤ مخاطر التمركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستَثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركيزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجِدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تواجدات بعض التركيزات تعليل من العملاء والتي كانت في حدود استراتيجية البنك وفي الحدودَ التي أقرها مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٣-٣-١ و ٣-٣-٢ أعلاه.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر أخرى (يتبع)

٦-٥ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيأثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٦-٦ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٦-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولايمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسئولية إعتماد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسئولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتمدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعّالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٧ إفصاحات عن المنتجات

٧-١ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشتمل ، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظّمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كلٌ على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك و لجنة الإدارة بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٧-٢ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهيار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حلّ هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حلّ جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحلّ الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٧ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٧-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية والكيانات الأخرى على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لايضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال أو سوء التصرف من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح مابين شهر واحد و ٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إدخاري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحوبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من البنوك والعملاء ، وقد تم الإبلاغ عنها كمطلوبات تحت إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد ، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة ، يُطلق عليهما معًا اسم "تجمع الوكالة" يتم مزجهما مع تجمع أموال البنك الممول بشكل مشترك على أساس ترتيب مضاربة أساسي معادل.

يتم استثمار هذا المجمع المختلط من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود فيما يتعلق بأين وكيف ولأي غرض ينبغي استثمار الأموال. بعد اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ في ١ يناير ٢٠٢٠ ، تم تصنيف مجموعة الوكالة الآن كجزء من مجموعة تمويل المضاربة ضمن حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار ، ويتم الإبلاغ عن الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الاستثمار في حقوق الملكية لأصحاب حسابات الإستثمار.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه. لدى البنك كذلك آليات أخرى لتسوية الأرباح والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة من خلال سياسات البنك مثل إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي يتم تكبدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٧ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٧-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار(يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار	٢١،٥٧٤	٢٣،٥٤٤	١٤،٢٢١	١٤،٨٨٤	١٦،٢٨٦
أرباح موزعة	١٢،٢٨٥	١٥،٠٨٧	٨،٦٠٢	٧،٤٤٧	٧،١٥٦
رسوم المضارب*	٩،٢٨٩	٨،٤٥٧	٥،٦١٩	٧،٤٣٧	٩،١٣٠
كما في ٣١ ديسمبر					
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار[١]	٤٣٥،٨٨٦	٤٦٧،٢٦٨	٣٤٣،٨١٩	٣٨٣،٥٦١	٣٨٠،٩٧٥
إحتياطي معادلة الأرباح	–	–	–	–	–
إحتياطي مخاطر الإستثمار	–	–	–	–	–
نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	–
نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	–

[١] *تمثل متوسط أرصدة الحسابات.*

** تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.*

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار	نسبة التمويل
مضاربة شهرية[١]	٪٤٢.٤
مضاربة ٣ شهور	٪٥..
مضاربة ٦ شهور	٪٤.٤
مضاربة ١٢ شهر	٪١٩.٣
مضاربة ١٨ شهر	٪.١
مضاربة ٢٤ شهر	٪٦.٢
مضاربة ٣٦ شهر	٪.٩
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٢١.٧
الإجمالي	**٪١..**

[١] *تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.*

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٧ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٧-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار(يتبع)

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

	أرباح موزعة بالدينار البحريني					نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (٪)				
الفترة الزمنية للمضاربة	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
شهر واحد[1]	٢،١٧٠	١،٦٥٧	١،٠٢٩	٩٥٩	٨٣٤	١٧.٧	٨.٩	١١.٧٩	١٢.٩	١١.٦
٣ شهور	٦٣٣	٧٦٣	٢٩٠	٢٩٧	٤٠٥	٥.١	٤.١	٣.٣٨	٤.٠	٥.٧
٦ شهور	٦٥٦	٦٥٨	٥٣٦	١،٠١٢	١،٣٤٦	٥.٣	٣.٥	٦.٢٣	١٣.٦	١٨.٨
١٢ شهراً	٣٧٩٧	٤،٥٩٢	٣،٩٣٦	٣،٠٢٤	٣،٣٩	٣٠.٩	٢٤.٧	٤٥.٧٥	٤٠.٦	٤٢.٥
١٨ شهراً	٩	٦	٦	٦	٨	٠.١	٠.٠	٠.٠٧	٠.١	٠.١
٢٤ شهراً	١،٣١٢	١،٠٧٨	١٢٢	٢٣٩	٢٥	١٠.٧	٥.٨	١.٤٢	٣.٢	٠.٤
٣٦ شهراً	١٠٦	٥١٤	٣٦٧	٣	–	٠.٩	٢.٨	٤.٢٦	–	–
مضاربة الشخصيات الهامة	٣،٥٥٢	٥،٨١٩	٢،٣١٦	١،٩٠٧	١،٤٩٩	٢٨.٩	٣٠.٧	٢٦.٩٢	٢٥.٦	٢٠.٩
وكالة	٥٠	٣،٥١٥	–	–	–	٠.٤	٠.٦	–	–	–
الإجمالي	**١٢،٢٨٥**	**١٨،٦٠٢**	**٨،٦٠٢**	**٧،٤٤٧**	**٧،١٥٦**	**١٠٠**	**١٠٠،٠**	**١٠٠،٠٠**	**١٠٠،٠٠**	**١٠٠،٠٠**

[1] *تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.*

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠٢٠	٤.٩٥	–	–	٢.١٣	٢.٨٢
٢٠١٩	٥.٠٤	–	–	١.٨١	٣.٢٣
٢٠١٨	٤.١٤	–	–	١.٦٣	٢.٥٠
٢٠١٧	٣.٨٨	–	–	١.٩٤	١.٩٤
٢٠١٦	٤.٢٧	–	–	٢.٤٠	١.٨٨

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
مضاربة شهرية	٪١.٣٢	٪١.٠٣	٪٠.٨٦	٪٠.٦٤	٪٠.٦٤
مضاربة ٣ شهور	٪٣.٢٨	٪٣.٦٦	٪٢.٥١	٪١.٧٩	٪١.٥٥
مضاربة ٦ شهور	٪٣.٤٥	٪٣.٦٩	٪٢.٩٦	٪٣.٠٧	٪٢.٨٥
مضاربة ١٢ شهر	٪٣.٧١	٪٣.٨٦	٪٣.٣٧	٪٢.٨١	٪٢.٦٢
مضاربة ١٨ شهر	٪٣.٧٠	٪٣.٤٤	٪٢.٨١	٪٢.٧٣	٪٢.٦٧
مضاربة ٢٤ شهر	٪٥.٨٨	٪٥.٤٨	٪٣.٢٦	٪٣.٤٩	٪٣.١
مضاربة ٣٦ شهر	٪٢.١٠	٪٥.٢٢	٪٤.٩٣	٪٣.٣٩	–
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٤.١٨	٪٤.٩٤	٪٣.١	٪٢.٣٩	٪٢.٣٢
وكالة	٪٠.٩٦	–	–	–	–

[1] *تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.*

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٧ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٧-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار(يتبع)

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:
يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

أنواع الموجودات	المخصصات كما في ١ يناير ٢٠٢٠	الحركة	المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	النسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦٨،٠٣٠	(١٩،٣٣٥)	٤٨،٦٩٥	٪١١.٤٥	٪٥٨.٦٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥،٥٠٩	(٤٧،٧٨٩)	١٧،٧٢٠	٪٤.١٧	٪١٠٠.٠٠
موجودات التمويلات:	١٨٣،٢٣٤	(٨٥،٨٣٩)	٩٧،٣٩٥	٪٢٢.٩٠	٪٣١.٤٨
- مرابحة	١٨١،٥٠١	(٨٥،٤٥٠)	٩٦،٠٥١	٪٤٢.٦٧	٪٥٨.٦٧
- إستصناع	١،٧٣٣	(٣٨٩)	١،٣٤٤	٪٠.٤١	٪٠.٥٦
إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	١٩٥،٠٦٢	٦٦،٤٧٧	٢٦١،٥٣٩	٪٦١.٤٩	٪١٠٠.١٦
الإجمالي	**٥١١،٨٣٥**	**(٨٦،٤٨٦)**	**٤٢٥،٣٤٩**		

تغيرات نسبة المُضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها.

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
متوسط حصة المُضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار	٪٦٠.٧٢	٪٤٦.٥٦	٪٤١.٨٢	٪٤١.٨٦	٪٥٣.٥٧
متوسط حصة المُضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار	٪٦٣.٨٩	٪٥٩.٣٨	٪٦٢.٢٠	٪٥٨.٨٠	٪٦٤.٨٠
متوسط رسوم المُضارب المتنازل عنها من قبل البنك	٪٣.١٧	٪١٢.٨٢	٪٢٠.٣٨	٪١٦.٩٤	٪١١.٢٣

٧-٤ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكلة حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠٢٠.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٧ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٧-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشتمل سياسة البنك الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات ولإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال مجلس الإدارة جنبا إلى جنب فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٧ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٧-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪)				
					٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
سفانا (ريا ١)	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها. وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا ١ بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١,٢٢٠ ألف دينار بحريني الأمر الذي أدى إلى تخارج نحو ٣٩ مستمراً تخارجاً كلياً من ريا ١. نتيجة لذلك إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨,٣٤ مليون دينار بحريني. قام البنك و NSI٢ (شركة ذات أغراض خاص أسسها البنك نيابة عن المستثمرين بغرض أساسي هو الاحتفاظ بقطع أراضي في مشروع نورانا) مؤخراً بتعيين شركة كي بوينت للعمل على برنامج تخارج عيني لحسابات الاستثمار المقيدة عن طريق عرض ١٩ قطعة أرض. تم استلام مستندات البرنامج من كي بوينت والموافقة عليها من قبل البنك وإدارة NSI٢ ليتم توزيعها على المستثمرين. تم توزيع مستندات برنامج التخارج المُوافق عليها عن طريق كي بوينت لكل المستثمرين وعُقدت ورشة عمل فيما بعد في مكاتب البنك بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦ لشرح والإجابة على أية استفسارات أو معلومات ضرورية لعمل استمارات طلب قطع الأراضي. كان تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ آخر يوم لإسترداد استمارات الطلب، بالتزامن مع يوم الإفتتاح الذي تم عقده في الطابق ٢٤ من مكاتب البنك وتم إدارته والإشراف عليه بواسطة كي بوينت وشهد عليه موظفو البنك، مما نتج عنه تخصيص ٦ قطع أراضي من أصل ١٩ قطعة. اكتمل برنامج التخارج العيني وتم عقد مزاد علني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للمستثمرين من أجل إعادة المشاركة مرة أخرى في قطع الأراضي المتبقية. تم تعيين شركة كي بي إم جي لتدقيق كل إجراءات التخارج العيني. بعد عقد ثلاثة دورات التخصيص، ٦ قطع أراضي تم تخصيصها. بلغ إجمالي الأموال بعد المراجعة ٥,١٧٦,٢٤٦ دينار بحريني والتي شملت حصة البنك وإجمالي المبلغ المتبقي ل NSI٢ البالغ ٦,٩٧٩,٦٦٥ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.	٢٠٠٧	٦١,٧٨٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٧ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٧-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪)				
					٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
البوابة الشمالية (ريا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦٠٪ من شركة شادن العقارية الاستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض محفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣،٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإسترداد لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠،٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠،٠٠٠ أو أقل فإنه تم التخارج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفصّلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥،٦٢٪ كتسوية جزئية لباقي المستثمرين. خلال ديسمبر ٢٠١٨ تم الأعلان عن أرباح بلغت ٢٥٩،٥٠٠ دينار بحريني لكل المستثمرين في حسابات الاستثمار المقيدة وتم دفعها في الربع التالي.	٢٠٠٨	٩٠،٦٦٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–
لوكاتا (ريا ٦)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥٪ من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد إبتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها.	٢٠٠٩	١١٠،٥٤٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى

٨-١ هيكل نظام الحوكمة

يخضع المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. ("المصرف") لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته ("قانون الشركات")، والمجلد الثاني و السادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، "الأنظمة").

كما يعترف المصرف بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن المصرف بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة المصرف. كما يوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة المصرف ومساهميه. لذلك يسعى المصرف ويشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئولياته التنظيمية والأخلاقية.

٨-٢ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي المصرف وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في المصرف بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتناباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالتعاملات التي تتم مع هذه المؤسسات.

٨-٣ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص المصرف كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم المصرف بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص المصرف على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ونظام تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم المصرف بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع المصرف، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهميه.

٨-٤ مجلس الإدارة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، يتكون مجلس الإدارة الحالي من عشرة أعضاء (خمسة تم تعينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في المصرف، وخمسة آخرين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، والذي يمثل التشكيلة الحالية لمساهمي المصرف، حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء ما ورد في البند ١٦ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لأي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسئوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي المصرف. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالمصرف. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسئوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال المصرف وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال المصرف ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات المصرف الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات لبمصرف بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالمصرف بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالمصرف. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها المصرف (١٠٪ من رأس مال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف. هذا ويلتزم المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤليات كلا الوظيفتين.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للمصرف في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء المصرف تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشئون اليومية بناءاً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة المصرف من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي خمسة أعضاء مستقلين من أصل عشرة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع المصرف ومواقعه الأخرى، وعرض وشرح خطة المصرف الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشئون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ١-٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢٠ بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقليين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي. يستلم مجلس الإدارة تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال المصرف من الإدارة العليا وكذلك من التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والرقابة المالية، والتزام الرقابي، ومكافحة غسيل الأموال، والالتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، وإدارة العمليات.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلّم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٤ مجلس الإدارة(يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠١٨ (غير مستقل وتنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في قطاع المال والاستثمار والإدارة
- الرئيس التنفيذي لشعاع كابيتال – الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف أتش المالية – مملكة البحرين
- رئيس مجلس إدارة شركة إشراق العقارية – الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس ادارة شركة سلامة للتأمين – الامارات العربيه المتحده
- رئيس مجلس إدارة شركة ذا إنترتينر – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة أبوظبي كابيتال جروب – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة أدنوك للتوزيع – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة دانة غاز – الإمارات العربية المتحدة

المؤهلات:
- ماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة كورنيل – الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ويسكونسن – الولايات المتحدة الأمريكية

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ – (مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٢ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.
- يشغل حاليًا منصب الوكيل المساعد لشئون الجنسية والجوازات والإقامة، وزارة الداخلية – مملكة البحرين.

المؤهلات:
- حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٤ مجلس الإدارة(يتبع)

حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٥ عامًا من الخبرة في القطاع المالي والمصرفي
- شغل في السابق مناصب عديدة كرئيس ونائب رئيس وعضو مجالس إدارة ولجان مختلفة لشركات ومؤسسات مالية وإستثمارية

المؤهلات:
- ماجستير في التسويق والإدارة من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا – كندا
- شهادة برنامج التطوير الإداري من كلية هارفارد للأعمال – الولايات المتحدة الأمريكية

السيد رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٢ سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع.

المؤهلات:
- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ نوفمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وتنفيذي)
- أكثر من ٣٠ عامًا من الخبرة في مجالات عديدة بقطاع الصيرفة
- رئيس الشؤون الإدارية لمجموعة جي إف إتش المالية – البحرين
- يتولى مسئولية ضمان تحقيق أعلى المستويات في التفوق التشغيلي للشركات ذات الغرض الخاص وشركات المشاريع التابعة لمجموعة جي إف أتش المالية – البحرين
- عضو مجلس إدارة في العديد من المشاريع والشركات التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية

المؤهلات:
- ماجستير إدارة الأعمال بإمتياز من جامعة غلامورغون – ويلز

عيسى عبد الله زينل
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي)
- أكثر من ٣٦ سنة خبرة في مجال الاستشارات التجارية والاستثمارات المصرفية الإسلامية
- نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي ش.م.ب
- عضو مجلس إدارة شركة بحرين بي يوتيليتيز ش.م.ب
- عضو مجلس إدارة بنك البركة – الجزائر
- عضو مجلس إدارة شركة نيويو للرشاقة (شركة للياقة النسائيّة) – المملكة العربيّة السعوديّة
- عضو مجلس إدارة شركة إيزي للخدمات الماليّة ش.م.ب

المؤهلات:
- بكالوريوس محاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة البحرين
- حاصل على شهادة محاسب عام مُعتمد من ولاية جورجيا – الولايات المتحدة الأمريكية

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي)
- أكثر من ٢٦ سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفيّة والاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب – مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار – دولة الكويت

المؤهلات:
- بكالوريوس في التمويل مع مرتبة الشرف من جامعة بنتلي – الولايات المتحدة الأمريكية

مُصبح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وغير تنفيذي)
- أكثر من ٢٧ سنة خبرة في مجالات الإدارة، المحاسبة والاستثمارات الماليّة
- عضو مجلس إدارة صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني
- عضو مجلس إدارة شركة إدارة الفنادق (شيدي)
- عضو مجلس إدارة الشركة العمانيّة لتنمية الاستثمارات الوطنيّة – تنميه
- عضو مجلس إدارة بنك مسقط، صندوق ادارة السيوله – عمان
- عضو مجلس إدارة صندوق المتحدة للأوراق الماليّة، الصندوق الخليجيّ
- عضو مجلس إدارة شركة تكافل عمان للتأمين – عمان
- عضو مجلس إدارة بنك نزوى – عمان
- عضو مجلس إدارة الشركه العمانيه لإنتاج الذخائر
- رئيس لجنة التدقيق في شركة إدارة الفنادق (شيدي)
- رئيس لجنة التدقيق في الشركة العمانيّة لتنمية الاستثمارات الوطنيّة – تنميه
- رئيس لجنة التدقيق في شركة تكافل عمان للتأمين
- رئيس لجنة التدقيق الشركه العمانيه لإنتاج الذخائر
- عضو لجنة التدقيق في بنك نزوى – عمان

المؤهلات
- ماجستير في التمويل من جامعة لينكولنشاير وهامبرسايد – المملكة المتحدة
- دراسات عليا في المحاسبة من جامعة لندن ساوث بانك – المملكة المتحدة

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

مصطفى غازي خريبا
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠١٨ (غير مستقل وتنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في مجال الأعمال المصرفية المهنية والإدارة
- يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قسم إدارة الأصول في شعاع كابيتال ش.م.ع.
- المدير التنفيذي لشركة نورث أيكر- المملكة المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة ريم للتمويل - الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة سلامة الإسلامية العربية للتأمين - الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس الإدارة والمدير العام لشركة الخليج للتمويل - الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة آد كورب المحدودة - الإمارات العربية المتحدة

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوهايو دومينيكان، الاستراتيجية المؤسسية فئة الرؤساء، بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف
- بكالوريوس الآداب من جامعة تورنتو، الاقتصاد والاتصالات التجارية

هشام أحمد الريس
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وتنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٣ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف اتش المالية - مملكة البحرين
- رئيس مجلس إدارة شركة خليج تونس - جمهورية تونس
- رئيس مجلس إدارة المرابع الملكية في مراكش - المملكة المغربية
- رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي - مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة شركة جي أف أتش كابيتال المحدودة - دولة الإمارات العربية المتحدة .

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين - مملكة البحرين.

** تم إعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.*

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٥ النصاب القانوني اللازم لاعتماد قرارات مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات. كما يجوز لمجلس الإدارة إتخاذ قرارات عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو المكالمات الجماعية أو مكالمات الفيديو أو أي وسيلة أخرى للاتصال الصوتي أو المرئي عملاً بأحكام المادة ٣٤- (٢) من النظام الأساسي للمصرف.

٨-٦ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية أسهماً في المصرف.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
جاسم محمد الصديقي	–	–	–	–
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	–	–	–	–
حسين سيد علي الحسيني	–	–	–	–
رياض عيد اليعقوب	–	–	–	–
صلاح عبدالله شريف	–	–	–	–
عيسى عبدالله زينل	–	–	–	–
مازن إبراهيم عبدالكريم	–	–	–	–
مصبح سيف المطيري	–	–	–	–
مصطفى غازي خريبا	–	–	–	–
هشام أحمد الريس	–	–	–	–
الإجمالي	–	–	–	–

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٧ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسئوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	• رياض عيد اليعقوب • مازن إبراهيم عبدالكريم • مصبح سيف المطيري • الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح (رئيس الهيئة الشرعية)	• الموارد البشرية. • التعويضات والحوافز. • الشئون الإدارية. • حوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	• الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة • عيسى عبدالله زينل • مازن إبراهيم عبدالكريم	• الرقابة الداخلية. • الرقابة الخارجية. • رقابة الإلتزام. • مكافحة غسيل الأموال • إدارة المخاطر. • وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	• هشام أحمد الريس • مصطفى غازي خريبا • صلاح عبداله شريف • حسين الحسيني • سطام سليمان القصيبي (عضو لا يحق له التصويت)	• الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. • وضع الحدود. • وضع سياسات الإستثمار. • إدارة الموجودات والمطلوبات. • العلاقات البنكية. • الإشراف على الأدوات غير المُضَمّنة في الميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ثمانية مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، كما عقد إجتماع آخر للجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خمسة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان أربعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات.

٨-٨ نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنتهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد ٢٤ - ٢٩ من النظام الأساسي للمصرف نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة المصرف والأحكام المتعلقة بإنتهاء العضوية وعزل أعضاء مجلس الإدارة. هذا كما تنظم المادة ٣٠ من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق عنها أحكام المادة ١٧٩ من قانون الشركات.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

إجتماعات مجلس الإدارة:

	٩ فبراير	٧ مايو	٢٩ يونيو	٩ أغسطس	٢٣ سبتمبر	٢٩ سبتمبر	٨ نوفمبر	٢٥ نوفمبر	نسبة حضور في الإجتماعات
السيد/جاسم محمد الصديقي	-	√	N/A	√	√	√	√	-	٧٥٪
الشيخ/أحمد بن عيسى آل خليفة	√	√	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/رياض عبد اليعقوب	√	√	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/مصطفى غازي خريبا	-	√	N/A	√	√	√	√	√	٧٥٪
السيد/هشام أحمد الريس	√	√	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/محمد عبدالمحسن الراشد	√	√	N/A	√	N/A	N/A	N/A	N/A	١٠٠٪
السيد/يوسف إبراهيم الغانم	√	√	√	-	N/A	N/A	N/A	N/A	٧٥٪
الدكتور/خالد محمد الخزرجي [١]	√	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	١٠٠٪
السيد/عبد الله عبد الكريم شويطر [٢]	√	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	١٠٠٪
السيد/عيسى عبدالله زينل [٣]	N/A	N/A	N/A	N/A	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/مازن إبراهيم عبدالكريم [٤]	N/A	N/A	N/A	N/A	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/مصبح سيف المطيري [٥]	N/A	N/A	N/A	N/A	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/صلاح عبدالله شريف [٦]	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	√	١٠٠٪
السيد/فواد طارق خان [٧]	√	√	√	√	√	√	√	N/A	١٠٠٪
السيد/حسين سيد علي الحسيني [٨]	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A

[١] إستقال من منصبه بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٠
[٢] إستقال من منصبه بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢١
[٣] إنضم لعضوية المجلس بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٤] إنضم لعضوية المجلس بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٥] إنضم لعضوية المجلس بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٦] إنضم لعضوية المجلس بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠
[٧] إستقال من المجلس بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠
[٨] إنضم لعضوية المجلس بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٠ خلفاً للسيد فواد خان

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:

	٨ يناير	٨ فبراير	٦ مايو	٢٢ سبتمبر	٥ نوفمبر
د. خالد محمد الخزرجي [١]	√	√	N/A	N/A	N/A
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	√	√	√	√	N/A
رياض عيد اليعقوب	√	√	√	√	√
محمد عبدالمحسن الراشد [٢]	√	√	√	√	N/A
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	-	√	√	√	√
مازن إبراهيم عبدالكريم [٣]	N/A	N/A	N/A	N/A	√
مصبح سيف المطيري [٤]	N/A	N/A	N/A	N/A	√

[١] إستقال من منصبه بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٠
[٢] إنتهت مدة عضويته بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٣] أنضم للجنة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٤] أنضم للجنة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠

إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

	٢٧ يناير	٨ فبراير	٦ مايو	٦ أغسطس	٥ نوفمبر
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	√	√	√	√	√
يوسف إبراهيم الغانم [١]	√	√	√	√	N/A
عبد الله عبد الكريم شويطر [٢]	√	√	N/A	N/A	N/A
مازن إبراهيم عبدالكريم [٣]	N/A	N/A	N/A	N/A	√
عيسى عبدالله زينل [٤]	N/A	N/A	N/A	N/A	√

[١] إنتهت مدة عضويته بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٢] إستقال من المجلس بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٠
[٣] أنضم للجنة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٤] أنضم للجنة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (يتبع)

إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان:

	٩ فبراير	٧ مايو	٢٢ سبتمبر	٨ نوفمبر
هشام أحمد الريس	√	√	√	√
مصطفى غازي خريبا	-	-	√	√
فواد طارق خان	√	√	√	√
سطام سليمان القصيبي	√	√	√	√
سطام سليمان القصيبي	√	√	√	√
صلاح عبدالله شريف[1]	N/A	N/A	N/A	N/A
حسين الحسيني[2]	N/A	N/A	N/A	N/A

[1] إنضم لعضوية اللجنة بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠
[2] إنضم لعضوية اللجنة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٠

٨-١٠ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها المصرف لضمان إلتزام أنشاطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز – مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

الخبرة:
- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية – جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.
- عضو مجلس أمناء صندوق الوقف – مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٠ هيئة الرقابة الشرعية (يتبع)

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية – مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس من جامعة مك غيل – مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

٨-١١ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

٨-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠٢٠م، إستقالة كل من السيد توفيق محمد البستكي، رئيس المخاطر، والسيد مهدي عبدالنبي محمد، نائب المدير العام – للعمليات المساندة. ومن جانب آخر، تم تعيين السيد عبدالكريم محمد الزكري، رئيساً للمخاطر، والسيد مازن سلمان ساتر، مساعداً للمدير العام – للخدمات المصرفية الرقمية، والسيد محمد إبراهيم الهاشمي، مديراً لإدارة العمليات، والآنسة فاطمة أحمد آل بن علي، مديراً لإدارة الموارد البشرية، والسيد صباح عبدالرحمن الزياني، مديراً لإدارة الاتصالات المؤسسية. كما تم تعيين السيد عبدالناصر أحمد الريس، مديراً لإدارة الخدمات المصرفية للأفراد.

فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في مجال الصيرفة الاسلامية
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٨

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول – الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – المملكة العربية السعودية

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

حسام غانم سيف
مساعد المدير العام – الخزينة و الإستثمار

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣١ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى المصرف في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:
- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية. لندن – المملكة المتحدة

مازن سلمان ساتر
مساعد المدير العام – الخدمات المصرفية الرقمية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٦.

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال والتسويق وإدارة التغيير من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص التسويق من جامعة سانت أدوردز – الولايات المتحدة الأمريكية

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام – الشؤون القانونية والإلتزام

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في مجال القانون والإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠٠٩

المؤهلات:
- ماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس – المملكة المتحدة
- بكالوريس في القانون من أكاديمية شرطة دبي – الإمارات العربية المتحدة
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
- دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين
- دبلوم في العلوم الشرطية من أكاديمية شرطة دبي – الإمارات العربية المتحدة
- دبلوم دولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف
- سكرتير مجلس إدارة معتمد

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٠ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية من جامعة الخليج
- بكالوريس في الدراسات الشرعية والإسلامية من جامعة قطر
- دبلوم مشارك في الرقابة الشرعية ن جامعة كامبريدج للتدريب – المملكة المتحدة
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF"

منى غلوم البستكي
مدير إدارة الائتمان

الخبرة:
- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٤ سنة في الائتمان والمخاطر بالقطاع المصرفي
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٥

المؤهلات:
- دبلوم وطني في دراسات الحاسوب من معهد البحرين للتدريب
- دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF"
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية "APRM"
- برنامج الإئتمان المهني من معهد لندن للدراسات المصرفية والمالية

محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في العمليات المصرفية الإسلامية
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٦

المؤهلات:
- بكالوريوس في نظم المعلومات التجارية من جامعة البحرين
- شهادة برنامج المحاسب الإسلامي المعتمد "CIPA"
- حضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية في كلية داردن للأعمال بجامعة فيرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

فاطمة أحمد آل بن علي
مدير إدارة الموارد البشرية

الخبرة:
- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٠ سنة في إدارة الموارد البشرية
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال المتخصصة من جامعة "AMA" الدولية – مملكة البحرين
- بكالوريوس في إدارة المكاتب من جامعة البحرين
- عضو معتمد في المعهد المعتمد للموارد البشرية والتطوير "CIPD"
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي "ADIF" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF"

عبدالكريم محمد الزكري
رئيس المخاطر

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٣ سنة في إدارة المخاطر والتحليل الكمي والائتمان في الصيرفة الإسلامية
- التحق بالمصرف عام ٢٠٢٠

المؤهلات:
- بكالوريس في إدارة المخاطر المالية والاستثمارية من جامعة سيتي، كلية كاس للأعمال – المملكة المتحدة
- شهادة المحلل المالي المعتمد "CFA" من قبل معهد المحللين الماليين – الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة في التمويل الكمي "CQF" من معهد التمويل الكمي – المملكة المتحدة
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدراء المخاطر المهنية – الولايات المتحدة الأمريكية
- حضر برنامج عن القيادة التحويلية في كلية هارفارد للأعمال – الولايات المتحدة الأمريكية
- حضر برنامج تنفيذي في جامعة "INSEAD" – الجمهورية الفرنسية

عبدالناصر أحمد الريس
مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في التسويق وتطوير المنتجات والصيرفة الإسلامية
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٦

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد – المملكة المتحدة
- بكالوريوس في إدارة الأعمال الدولية من جامعة نورثومبيا – المملكة المتحدة
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٤ سنة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية للأفراد والاستثمار
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٢

المؤهلات:
- بكالوريس في المحاسبة من جامعة البحرين
- شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل معهد المحللين الماليين – الولايات المتحدة الأمريكية
- المدقق الداخلي المعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين – الولايات المتحدة الأمريكية

أمان اللّه خان
مدير إدارة الشئون المالية والإدارية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في التدقيق والاستشارة في الصيرفة الإسلامية
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٨

المؤهلات:
- بكالوريس في التجارة من جامعة كراتشي – جمهورية باكستان
- محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين "CFA" – الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو زميل بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين "ACCA" – المملكة المتحدة
- عضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين "ICAP" – جمهورية باكستان

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين هيئة الرقابة الشرعية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٣ سنة في التدقيق الشرعي ورقابة الالتزام وحوكمة المصارف الإسلامية وهياكل الاستثمار
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال والإقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية
- بكالوريس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين
- شهادة المراقب والمدقق الشرعي "CSAA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF"

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

صباح عبدالرحمن الزياني
مدير إدارة الاتصالات المؤسسية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في الإعلام والعلاقات العامة والاتصالات المؤسسية
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٦

المؤهلات:
- ماجستير مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من الجامعة الأهلية – مملكة البحرين
- بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة البحرين

٨-١٣ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم المصرف

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
سطام سليمان القصيبي	–	٧٦.٤٨٤
حسام غانم سيف	٣٧٣.٢٤٤	٣٧٣.٠٣٥
مازن سلمان ساتر	٦٨.٧٠٦	١١١.٦٧٧
محمد عبدالله صالح	–	–
عبدالناصر عمر المحمود	–	–
منى غلوم البستكي	٢٦٤.٥٥٣	٢٧٠.٥٦٢
محمد إبراهيم الهاشمي	–	٣٨.١٤٧
فاطمة أحمد آل بن علي	٨٧.٥٠٣	٤٩.٤٩٢
عبدالكريم محمد الزكري	–	–
عبدالناصر أحمد الريس	٦٥.٧٦٣	٣١.٨٩٩
محمد حمد فخري	٥.٠٨٣	٤.٣١٨
أمان الله خان	–	–
نواف عبدالسلام الحوسني	–	–
صباح عبدالرحمن الزياني	–	–
الإجمالي	**٨٦٤.٨٥٢**	**٩٥٥.٦١٤**

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٤ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيتها الإدارية:

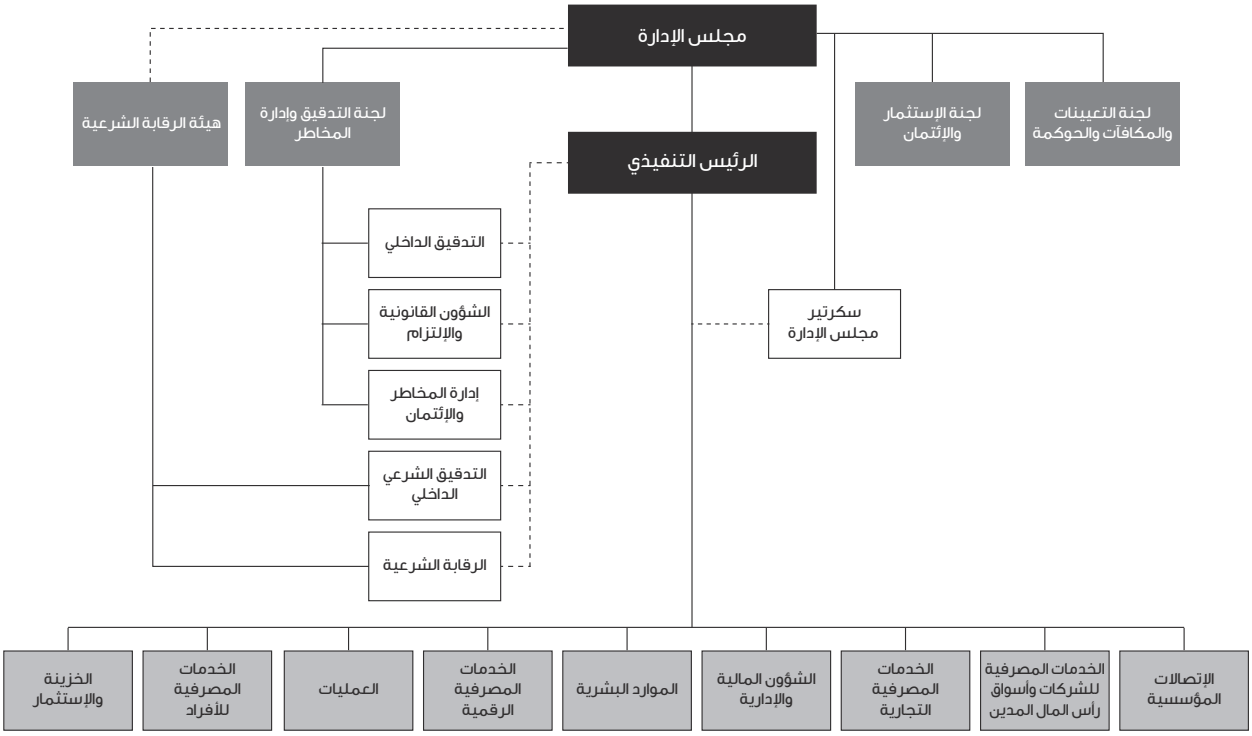

٨-١٥ مكافآت الإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالمصرف على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كلٍ من الموظفين والمساهمين في المصرف. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به.

يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في المصرف وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على المصرف. في حين تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

٨-١٦ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك المصرف مسئولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ المصرف قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضَل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً آخر من مهام الإلتزام. لدى المصرف سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قِبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. كما يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في المصرف من قِبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم المصرف بمكافحة غسيل الأموال وبتطبيق جميعَ أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-١٦ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال (يتبع)

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، وإلتزاماً بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module) HC-A.1.8 و HC-8.2.1 (c)، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/تفسير بشأنها، يرغب المصرف في توضيح ما يلي:

- إن المصرف قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المادة ٦-٤-١ و المادة ٨-٤-١، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقل وغير تنفيذي.
- على خلاف القاعدة التوجيهية HC-7.2.2 التي تتطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة، فإنه بسبب الظروف الصحية، واستكمالاً للجهود والإجراءات الاحترازية التي تتخذها المملكة للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد – ١٩)، والتزاماً بتوجيهات الجهات الرسمية بهذا الشأن، وحرصاً من المصرف على السلامة العامة، فقد مثل مجلس الإدارة كل من السيد هشام الريس، عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الإئتمان والإستثمار ، والرئيس التنفيذي وعدد من أعضاء الإدارة التنفيذية، في إجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدة في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وكذلك إجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠.

٨-١٧ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

يلتزم المصرف بتزويد الجهات الرقابية عند طلبها بالمعلومات المتعلقة برسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي للمصرف. كما سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي المصرف بناءاً على طلبهم شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة المصرف ومقدرته على المنافسة في السوق.

٨-١٨ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠٢٠، لم يتمّ احتساب أيه غرامة على المصرف.

٨-١٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢٧) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

٨-٢٠ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام المصرف بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق المصرف إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للإشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية، بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، أقارب من الدرجة الرابعة.

٨-٢١ تقييم مجلس الإدارة

إن إطار حوكمة الشركات بالمصرف والذي ينظم مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه يتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنويًا على الأقل. وقد قام المجلس خلال العام بتقييم أنشطته الرئيسية وذلك من خلال مراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، ومقارنتها بميثاق مجلس الإدارة ولوائح اللجان المنبثقة عنه، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. فضلاً عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمًا ذاتياً، هذا إلى جانب رأي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان بهذا الخصوص.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٢٢ توزيع ملكية الأسهم بالمصرف

يشير سجل مساهمي المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى وجود ٥٥١ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ٨٩٢،١١٩،٤٨٠ (ثمانمائة واثنان وتسعون مليوناً ومائة وتسعة عشر ألفاً وأربعمائة وثمانون) بقيمه إسمية تبلغ ٠،١٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. ولاتمتلك حكومة مملكة البحرين أياً من أسهم المصرف.

فيما يلي توزيع ملكية أسهم المصرف حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية (٪)
بحريني	٦٣٩،١٢،١٥٤	٧١.٦٣
غير بحريني	٢٥٣،١٠٧،٣٢٦	٢٨.٣٧
الإجمالي	**٨٩٢،١١٩،٤٨٠**	**١٠٠.٠٠**

فيما يلي توزيع ملكية أسهم المصرف حسب الحجم:

	عدد المساهمين	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
اقل من ١٪	٥٤٣	١١٧،٤١٧،٨١٤	١٣.١٦
١٪ الي أقل من ٥٪	٥	١٠٤،٨٨٠،٩١٠	١١.٧٦
٥٪ الي أقل من ١٠٪	٢	١٧٥،٤٩٠،٢٦٤	١٩.٦٧
١٠٪ الي أقل من ٢٠٪	٠	–	٠.٠٠
٢٠٪ فأكثر	١	٤٩٤،٣٣٠،٤٩٢	٥٥.٤١
المجموع	**٥٥١**	**٨٩٢،١١٩،٤٨٠**	**١٠٠.٠٠**

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكنزنها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٩٤،٣٣٠،٤٩٢	٥٥.٤١
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (أسهم الخزينة)	البحرين	٨٨،٤١١،٥٤٠	٩.٩١
شركة الإستثمار غوليلوكس المحدودة	الإمارات	٨٧،٠٧٨،٧٢٤	٩.٧٦

** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تمثل هذه الأسهم ٥٥٪ من رأس مال المصرف (٢٠١٩: ٤٧٪) تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.*

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٢٣ الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آلية التعامل مع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٥) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

٨-٢٤ مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في المصرف مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف المصرف التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات المصرف والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية .

وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي المصرف وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم.

ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالمصرف بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات المصرف والتأكد من كفاءتها وفعاليتها.

كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف بالإشراف على مراجعة تطبيقات و اجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة المصرف والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة .

٨-٢٥ إطار عمل الحوكمة الشرعية:

يعتبر التطبيق الفاعل لممارسات الحوكمة الشرعية أساسا محوريا لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في المصرف، حيث يسعى المصرف جاهدا إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في المصرف من خلال تبني إطار عمل فعّال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال المصرف وفقا لأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وقد اعتمد المصرف أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
٤. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكدا على التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

٨-٢٦ التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ المصرف شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاء الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكواهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو ارسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khcbonline.com

إذا لم يتمكن فرق الشكاوى من حل الشكوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب بإستلام الشكوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال ٥ ايام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك باطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكوى.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

٨ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٧ برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة

واصل المصرف على مدار عام ٢٠٢٠ في اخذ خطوات واسعة لنشر الوعي بين العملاء والمستثمرين حول باقة المنتجات والخدمات التي يقدمها عبر العديد من قنوات الاتصال المتاحة في السوق، حيث استخدم المصرف على صعيد الوسائل المطبوعة الصحف اليومية والمطبوعات في الفروع بالإضافة إلى المشاركة في المعارض والمؤتمرات للإعلان عن منتجاته وخدماته الجديدة.

وعلى صعيد القنوات الإلكترونية، كرس المصرف جهوداً استثنائية عبر استخدام العديد من الوسائل مثل موقعه الالكتروني www.khcbonline.com والإعلانات المدفوعة ومحركات البحث ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها الكثير.

٨-٨ المساهمات الخيرية والإجتماعية

في العام ٢٠٢٠م، كجزء من المسؤولية الاجتماعية للمصرف، وتأكيدًا على التزامه الراسخ بدعم المؤسسات الخيرية والإجتماعية، قدم المصرف الخليجي التجاري مساهمات مختلفة للعديد من القطاعات في مملكة البحرين، حيث يأتي هذا الالتزام كجزء أساسي من سياسات المصرف منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٤م.

بالإضافة إلى ذلك، وكأحد الواجبات التي ينص عليها الدين الإسلامي الحنيف، عمل المصرف على التعاون والتنسيق مع مختلف المنشآت والمؤسسات الخيرية في المملكة لتقديم التبرعات المختلفة ومساعدة المحتاجين.

وسيواصل المصرف الخليجي التجاري هذا النهج في السنوات القادمة، حيث تعد المساهمة في تطوير المؤسسات الإجتماعية وتقديم الدعم المباشر للفئات الأكثر إحتياجًا في المجتمع أحد الركائز الأساسية في عمله.

٩ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
العائد على متوسط حقوق الملكية	٩,١٤٪	(١٤,٩٩)٪	٥٦,٠٪	٧١,٠٪	٧٧,٤٪
العائد على متوسط الموجودات	٨٦,٠٪	(١,٦٢)٪	٨,٠٪	١١,٠٪	٧٧,٠٪
العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات	١١٩,٢٥٪	١١٩,٥٧٪	١٤٦,٠٣٪	٢٢١,٣٧٪	٢٦٤,٩١٪
نسبة المصروفات إلى الإيرادات *	٤٥,٩٢٪	٧٢,٥٨٪	٦٤,٣٤٪	٦٠,٨٠٪	٤٤,٨٢٪

** تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.*

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة المصرف المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

في عام ٢٠١٤، تبنى البنك ممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي واقترح تعديلات على إطار المكافآت المتغيرة. تمت الموافقة على إطار السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في الاجتماع العام السنوي الذي عقد في مارس ٢٠١٥. السياسة سارية المفعول اعتبارًا من ٢٠١٤ حوافز الأداء السنوية وسيتم تنفيذها بالكامل للفترات المستقبلية. خلال العام، قام البنك بمراجعة وتحديث سياسته وتم اعتماد هذه التغييرات من قبل المساهمين في الاجتماع العام السنوي الذي عقد في ٢٤ مارس ٢٠٢١.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

١٠-١ استراتيجية المكافآت

يتبّع المصرف فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءاً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي المصرف على حد سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقّر طويل الأجل. تمت صياغة اسّتراتيجية المصرف ليشارك الموظفون في صنع النجاح، ولموازاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-١ استراتيجية المكافآت (يتبع)

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع المصرف، والذين سيقومون بدورهم في تحقيق طموح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت المصرف العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛
٢. منافع؛
٣. مكافأة الأداء السنوي؛
٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعّال يضمن المصرف العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالمصرف بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في المصرف ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكُمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر المصرف.

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم وربط الأداء الفردي للموظف بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحُسبان الالتزام بقيم المصرف، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. بأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء- ليس بناءا فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءاً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

١٠-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي المصرف. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية او الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسئولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسئولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بِعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر المصرف.

تتضمن مسئوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضّح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحُسبان مجموع المكافآت متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الإعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقاديرٍ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجمع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التقيّم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لايمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتمالية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءاً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
- التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

	تاريخ التعيين	٨ يناير	٨ فبراير	٦ مايو	٢٢ سبتمبر	٥ نوفمبر
د. خالد محمد الخزرجي [١]	مارس ٢٠١٧	√	√	N/A	N/A	N/A
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	مارس ٢٠١٧	√	√	√	√	N/A
رياض عيد اليعقوب	أكتوبر ٢٠١٨	√	√	√	√	√
محمد عبدالمحسن الراشد [٢]	مارس ٢٠١٧	√	√	√	√	N/A
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	فبراير ٢٠١٥	–	√	√	√	√
مازن إبراهيم عبدالكريم [٣]	سبتمبر ٢٠٢٠	N/A	N/A	N/A	N/A	√
مصبح سيف المطيري [٤]	سبتمبر ٢٠٢٠	N/A	N/A	N/A	N/A	√

[١] إستقال من منصبه بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٠
[٢] إنتهت مدة عضويته بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٣] أنضم للجنة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠
[٤] أنضم للجنة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٣١,٥٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون
قام المصرف بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافقها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل المصرف.

١٠-٣ مجال تطبيق سياسة المكافآت
تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق المصرف ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

١٠-٤ مكافآت مجلس الإدارة
يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة المصرف بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح المصرف، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لاتتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

١٠-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين
تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهمتهم في تحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية.

تبنّى المصرف إطار مُوافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في المصرف أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبّع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم المصرف أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحُسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدّلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متطلّعة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم المصرف آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف المصرف لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءاً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالمصرف، يجب تحقيق الحدود الموضوعة للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلّص اجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن المصرف أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالمصرف دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءاً على أهداف موضوعة لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءاً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعة من خلال نظام إدارة الأداء للمصرف، تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر ، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

١٠-٦ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجتهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الإعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءاً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-٦ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:
أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطّلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء المصرف مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الإعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر
لدى المصرف إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها المصرف لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:
- سيتقلّص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل المصرف يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- إحتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمّي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر المصرف في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:
- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً:
تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين المصرف من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لاتتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على المصرف خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.
تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:
- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أدائها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.

يطبّق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-٧ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدمة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
مكافآت أسهم مأجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.

يتم الإحتفاظ بالأسهم الممنوحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم المصرف وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

١٠-٨ إطار تقييم المخاطر

يخضع جميع الموظفين الذين يتقاضون رواتب عالية (يتقاضون أجوراً إجمالية تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني سنوياً) لتأجيل الأجر المتغير على النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ٥ أجور لموظفي الأقسام التجارية	الموظفين الآخرون (الخاضعون لسياسية المكافآت المتغيرة)	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠٪	٥٠٪	فوراً	–	–	نعم
مكافأة أسهم مقدمة	–	١٠٪	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	١٠٪	–	خلال ٣ سنوات	–	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠٢٠ **بآلاف الدنانير البحرينية**	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية
رسوم الجلسات	١٩٣	٢١٢
المكافآت	لاشيء	لاشيء
مدفوعات أخرى*	٢٢	٣١

** تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.*

(ب) هيئة الرقابة الشرعية

	٢٠٢٠ **بآلاف الدنانير البحرينية**	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية
رسوم الجلسات	٤٣	٤٢
المكافآت	لاشيء	لاشيء
مدفوعات أخرى*	–	١

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ج) مكافآت الموظفين

	٢٠٢٠ بآلاف الدنانير البحرينية								
		المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة					
				مدفوعة مقدماً			مؤجلة		
	عدد الموظفين	نقد	أخرى	نقد	أسهم	نقد	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية									
– الأقسام التجارية	٣	٤٨٤	١٤٥	٦٧	–	١٧	٨٤	–	٧٩٧
– الإشراف والمساندة	١٨	٥٨٥	٢٤٩	٨٦	٢	–	٦	–	٩٢٨
الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية	٤	١٤٦	٥٤	١٦	–	٢	٩	–	٢٢٧
الموظفون الآخرون	٢١٩	٢،٣١٧	١،٢٠٩	٢٦٥	–	–	–	–	٣،٧٩١
الإجمالي	**٢٤٤**	**٣،٥٣٢**	**١،٦٥٧**	**٤٣٤**	**٢**	**١٩**	**٩٩**	**–**	**٥،٧٤٣**

	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية								
		المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة					
				مدفوعة مقدماً			مؤجلة		
	عدد الموظفين	نقد	أخرى	نقد	أسهم	نقد	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية									
– الأقسام التجارية	٤	٥١٧	١٨٣	٦٠	–	١٥	٧٥	–	٥٨٠
– الإشراف والمساندة	١٦	٧٤١	٢٩٣	٣٦	٣	–	١٣	–	١،٠٨٦
الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية	٦	٣٠١	١٢٨	١٠	–	٢	١٢	–	٤٥٣
الموظفون الآخرون	٢٢٠	٢٨٨٥	١٥١٤	١٦٧	–	–	٧	–	٤،٥٧٣
الإجمالي	٢٤٦	٤،٤٤٤	٢،١١٨	٢٧٣	٣	١٧	١٠٧	–	٦،٩٦٢

إفصاحات عامة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠/بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١٠-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة
(د) المكافآت المؤجلة

	٢٠٢٠ بآلاف الدنانير البحرينية				
	نقد	أسهم		أخرى	الإجمالي
	(المبلغ)	(العدد)	(المبلغ)	(المبلغ)	(المبلغ)
الرصيد الإفتتاحي	٤٠	٤,٧٥٦,١٣٩	٢٧٠	–	٣١٠
الممنوح خلال الفترة	١٨	١,٩٩٥,٠٠٠	١٠٠	–	١١٨
المدفوع خلال الفترة	(١٠)	(٨٩٦,٦٣٤)	٧٥	–	٦٤
تخفيض رأس المال	–	(٢٩٧,٨٦٢)	–	–	–
تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر	–	(٤٠,٢٧١)	(٣)	–	(٣)
الرصيد الختامي	**٤٧**	**٥,٥١٦,٣٧٢**	**٤٤٢**	**–**	**٤٨٩**

	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية				
	نقد	أسهم		أخرى	الإجمالي
	(المبلغ)	(العدد)	(المبلغ)	(المبلغ)	(المبلغ)
الرصيد الإفتتاحي	٣٥	٣,٤٣٠,٧٤٩	٢٧٦	–	٣١١
الممنوح خلال الفترة	١٨	٢,٨٢٧,٢٧٥	١١٠	–	١٢٨
المدفوع خلال الفترة	(١٣)	(١,٤٦٥,٩٩٧)	(١١٣)	–	(١٢٦)
قرارات الشركة	–	–	–	–	–
تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر	–	(٣٥,٨٨٨)	(٣)	–	(٣)
الرصيد الختامي	٤٠	٤,٧٥٦,١٣٩	٢٧٠	–	٣١٠

(هـ) مكافئة نهاية الخدمة

خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، دفع البنك مبلغ ١,٢٢٣,٥٥٥ دينار بحريني ضمن حزمة التقاعد المبكر الطوعي. وقد استفاد إجمالي ٤٨ موظفاً من هذه الحزمة حيث بلغت أعلى مكافأة ٢٣٧,١٩٩ دينار بحريني.